الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بين عامي (1990 ــ 2002)

إعداد

فواز عباس حبيب مناور

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تموز 2004

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى والدي ووالدتي العزيزين

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الى أساتذتي في الجامعة الأردنية الذين قدموا لي يد العون لاستكمال هذه الدراسة، واخص بالشكر الدكتور عبدالله النقرش والدكتور فيصل الرفوع على الجهد الذي قدماه لي، وكذلك اشكر مكتبة الجامعة الأردنية وموظفيها على ما قدموه لي من مساعده.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ح
قائمة الوثائق	ط
قائمة الأشكال(الخرائط)	ي
ملخص الدراسة	ك
المقدمة	1
أهمية الدراسة	3
مشكلة الدراسة	3
هدف الدراسة	3
فرضيات الدراسة	4
النطاق الزمني للدراسة	4
منهجية الدراسة	4
الدراسات السابقة	6
هيكلية الدراسة	8
لمحة تاريخية	8
الفصل الأول الأمن القومي	11
المبحث الأول : المطلب(1) : مفهوم الأمن القومي. المطلب (2) : مصادر تهديد الأمن القومي.	 16 21
المبحث الثاني: المطلب (1) : مفهوم الأمن القومي العربي. المطلب (2) : مصادر تهديد الأمن القومي العربي.	 24 26
المبحث الثالث: المطلب (1) : مفهوم الأمن القومي الخليجي. المطلب (2) : مصادر تهديد الأمن القومي والإستقرار في منطقة الخليج.	 28 30
الفصل الثاني محاولات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإنشاء منظومة أمنية موحدة.	35

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: محاولات دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء منظومة أمنية موحدة.	36
المطلب (1): التعاون العسكري الخليجي .	37
المطلب (2): الإنجازات العسكرية لمجلس التعاون الخليجي.	46
المطلب (3): الإنفاق العسكري (التسلح).	48
المطلب (4): العقبات الماثلة أمام دول مجلس التعاون الخليجي في الشأن العسكري.	49
المطلب (5): الحلول المقترحة لإجتياز العقبات الماثلة أمام دول المجلس.	52
المطلب (6): إعلان دمشق	57
المبحث الثاني: محاولات التنسيق مع العراق وإيران لضمان المحافظة على الأمن القومي الخليج.	61
المطلب (1): محاولات التنسيق مع العراق لضمان المحافظة على الأمن القومي الخليجي	62
– العلاقات الخليجية ــ العراقية.	63
– التهديد العراقي للأمن القومي الخليجي.	66
– موقف دول مجلس التعاون الخليجي من ضرب العراق.	67
المطلب (2): محاولات التنسيق مع إيران لضمان المحافظة على الأمن القومي الخليجي	69
– المفهوم الإيراني لأمن الخليج.	71
– السياسية الخارجية الإيرانية.	73
– العلاقات الخليجية ــ الإيرانية.	77
– التقارب الإيراني الخليجي.	79
– الإتفاقية الأمنية بين السعودية وإيران.	81
– التهديد الإيرانية للأمن القومي الخليجي.	82
– إيران ودول الخليج العقبات الماثلة.	86
– الحلول المقترحة لفتح آفاق جديدة بين دول مجلس التعاون وإيران.	87
الفصل الثالث الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج بين عامي (1990ــ2002)	91
المبحث الأول: الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج.	95
المطلب(1): المنظور الأمريكي لأمن الخليج بعد الإنسحاب البريطاني.	97
المطلب (2): مفهوم أمريكا لأمن الخليج.	99
المطلب (3): العلاقات الخليجية ــ الأمريكية.	103
المطلب (4): أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج.	105
المطلب (5): العقبات الماثلة أمام العلاقات الخليجية ــ الأمريكية.	106
المطلب (6): "سياسة الإحتواء المزدوج"	108

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني:	
المطلب (1): القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج.	111
المطلب (2): المبررات الأمريكية لوجودها في الخليج.	115
المطلب (3): مبررات رفض إستمرار الوجود الأمريكي في الخليج.	116
المبحث الثالث:	
المطلب (1): مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.	117
الخاتمة	121
قائمة المصادر والمراجع	128
الملاحق:	138
– ملحق الجداول.	139
– ملحق الوثائق.	159
– ملحق الأشكال (الخرائط).	206
– ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.	216

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	موضوع الجدول	رقم الصفحة
1 -	اجمالي السكان في دول مجلس التعاون الخليجي	140
2 -	إنتاج النفط (1000 برميل يومياً) واحتياطي النفط (مليار برميل)	141
3 -	احتياطات النفط العالمية المؤكدة (الثابتة لدول إقليم الخليج والإجمالي العالمي)	142
4 -	واردات الدول الخليجية خلال الفترة (1990-1994)	143
5 -	حجم التبادل التجاري الأمريكي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1991-1994) (بملايين الدولارات)	144
6 -	المصاريف العسكرية والدفاعية قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي وبعد التأسيس - خلال الأعوام (1979-1981-1992) (بالمليون دولار).	145
7 -	توازن القوى في منطقة الخليج	146
8 -	قيمة واردات الأسلحة والمعدات العسكرية في دول مختارة من الشرق الأوسط في الفترة من (1992-1994) (مقدرة بالبليون دولار أمريكي).	147
9 -	القدرات السعكرية الخليجية	148
10 -	الإنفاق العسكري الخليجي (بليون دولار).	149
11 -	القوات الجوية	150
12 -	القوات البرية	151
13 -	القوات البحرية	152
14 -	مساحة وسكان وتعداد قوات الدول المتآخمة على ساحل الخليج العربي.	153
(1-16)	انماط واردات الأسلحة الإيرانية	154
(2-16)	انماط واردات الأسلحة الإيرانية	155
(3-16)	انماط واردات الأسلحة الإيرانية	156
17 -	الإنفاق العسكري الإيراني وشحنات الأسلحة (1981-1991)	157
18 -	الميزان العسكري لبعض دول منطقة الشرق الأوسط (1997)	158

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الوثائق

رقم الوثيقة	موضوع الوثيقة	رقم الصفحة
1 -	النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي.	160
2 -	النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.	167
3 -	البيان الختامي للدورة الحادية عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون.	171
4 -	البيان الختامي للدورة السابعة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون.	182
5 -	البيان الختامي للدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي.	194

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال (الخرائط)

رقم الخريطة	موضوع الشكل (الخريطة)	رقم الصفحة
1 -	خريطة الدول المطلة على ساحل الخليج العربي.	206
2 -	خريطة المملكة العربية السعودية.	208
3 -	خريطة دولة الكويت.	209
4 -	خريطة مملكة البحرين.	210
5 -	خريطة دولة قطر.	211
6 -	خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة.	212
7 -	خريطة سلطنة عمان.	213
8 -	خريطة الجمهورية العراقية	214
9 -	خريطة الجمهورية الإسلامية الإيرانية	215

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بين عامي (1990 ــ 2002م).

إعداد

فواز عباس حبيب مناور

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع السعودي

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ملخـــص

تناولت هذه الدراسة موضوع الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي في ضـــوء الوجود العسكري الأمريكي بالمنطقة بين عامي (1990 ــ 2002م).

وتهدف هذه الدراسة إلى إظهار الوضع السائد في تلك الفترة ومدى تأثر الأمن القومي الخليجي بالأزمات التي مرت به بإفتراض عدة فرضيات في المقدمة وباستخدام مناهج البحث العلمي للوصول إلى نتائج محددة من خلالها يمكن استنتاج توصيات لهذه الدراسة.

وتم من خلال هذه الدراسة استعراض مفاهيم للأمن القومي وللأمن القومي العربـــي والأمن القومي الخليجي مع ذكر مصادر تهديد كلاً منهم.

كما تناولت هذه الدراسة محاولات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإنشـــاء منظومة أمنية موحدة من خلال التعاون العسكري الخليجي والإنجازات العســـكرية للمجلـــس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والإنفاق العسكري والعقبات الماثلة أمام هذه المحاولات والحلول المقترحة لإجتياز هذه العقبات ومرحلة "إعلان دمشق".

وتناولت أيضاً محاولات دول مجلس التعاون الخليجي للتنسيق مع كلاً من العراق وإيران، لضمان المحافظة على الأمن القومي الخليجي وذلك من خلال استعراض العلاقات الخليجية ــ العراقية والتهديد العراقي للأمن القومي الخليجي، وموقف دول مجلس التعاون الخليجي من ضرب العراق، والعلاقات الخليجية ــ الإيرانية والتقارب الإيراني الخليجي والسياسة الخارجية الإيرانية والتهديد الإيراني للأمن القومي الخليجي والعقبات الماثلة للتقارب الإيراني الخليجي والحلول اللازمة لاجتيازها.

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية

وأخيراً تناولت هذه الدراسة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بين عامي (1990 ــ 2002م) والمنظور الأمريكي لأمن الخليج ومفهوم أمريكا لأمن الخليج والعلاقات الخليجية ــ الأمريكية وأهداف السياسة الأمريكية في الخليج والعقبات الماثلة أمام هذه العلاقات والقواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة والمبررات الأمريكية لهذا الوجود ومبررات رفض الوجود العسكري الأمريكي ومستقبل الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

وتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

- **الفصل الأول:** الأمن القومي.
- **الفصل الثاني:** محاولات دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء منظومة أمنية موحدة والتنسيق مع كلاً من العراق وإيران لضمان المحافظة على الأمن القومي الخليجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الفصل الثالث:** الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج بين عامي (1990ـ2002م).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

أنشئ مجلس التعاون لدول الخلج العربية في مايو (1981)، وتألف من ست دول هي المملكة العربية السعودية والكويت وعُمان وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة. والمجلس هو عبارة عن تجمع كونفدرالي لمجموعة من الدول المحافظة، يسعى إلى الحفاظ على الوضع السياسي الراهن في منطقة الخليج، وهدفه الأساسي تعزيز أمن الدول الأعضاء، ولذلك فإن تأسيس هذه المنظمة في أعقاب الثورة الإيرانية لم يكن من قبيل الصدفة.

إن مصدر قوة مجلس التعاون الخليجي يتوقف بشكل كامل تقريباً على الموارد الإقتصادية الضخمة التي تملكها الدول الأعضاء. فإحتياطي النفط في دول المجلس، على سبيل المثال، يزيد على الاحتياطي الذي تملكه إيران بنسبة خمسة إلى واحد، وعلى الإحتياطي الذي تملكه العراق بنسبة أربعة إلى واحد وقد انفقت دول المجلس مبالغ ضخمة لشراء أحدث الطائرات والدبابات ومنظومات الصواريخ، في محاولة لدعم وضعها العسكري في المنطقة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وبرغم ذلك، فإن ضآلة عدد السكان والقوات المسلحة وإختلاف المصالح جعل دول المجلس مكشوفة أمام قوى إقليمية في المنطقة مثل إيران والعراق وتشير تقديرات عام(1995) إلى أن عدد سكان دول المجلس تجاوز (20) مليون نسمة بقليل، أي ما يعادل ثلث عدد سكان إيران، وحالة الضعف الديموجرافي لهذه الدول تتجلى أكثر في حقيقة أن دولة بمفردها ــ هي المملكة العربية السعودية ــ يعادل عدد سكانها (70%) من عدد السكان الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي.

كما أن هناك عامل آخر يلحق الضرر بالزاوية التي يشغلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مستطيل التفاعلات التي تشهدها المنطقة، ويتعلق بالإنقسامات الحادة التي تزعزع التحالف، فمستويات النفوذ السياسي والإقتصادي متفاوتة وكل دولة من الأعضاء الستة في المنطقة هي دولة ذات سيادة، ومن ثم فإن التصورات والمصالح تتفاوت بشكل كبير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتؤدي الإنقسامات القائمة داخل كل دولة من دول المجلس إلى إحداث المزيد من التعقيدات في النظام.

وكان مصدر الإستقرار ــ وفي الوقت نفسه سبب عدم الإستقرار ــ هو نظام التفاعل السياسي، غير المنتظم وغير الموحد وغير الملزم، بين دول المجلس، فالبنية الفضفاضة للنظام وإنقساماته المتعددة، تضفيان عليه درجة من المرونة والتوازن، وعلى الجانب الآخر، يؤدي التنافس والتزاحم المستمران إلى إبقاء شبح الصراع والعنف. ولذلك يتحدث باحث بارز في شؤون الخليج عن "التبدل المستمر في عملية التوازن بين القوى المتنافسة في المنطقة" ويبين أن "هذه القوى، سواء اتخذت شكل تنافس حدودي على الأراضي، أو تنافس بين النظم السياسية، أو تنافس بين هذه القوى لأسباب سياسية وإقتصادية، كل ذلك يضفي على الخليج سمة منفردة في الشؤون القليمة والدولية".

مركز ايداع الرسائل الجامعية

وبالإضافة إلى أشكال التنافس هذه بين دول مجلس التعاون الخليجي، تواجه كل دولة خليجية المشاكل الداخلية المتعلقة بالهوية والشرعية. لقد تمكنت الأنظمة السياسية في هذه الدول الصغيرة من الإستمرار لسببين رئيسيين:

1) تميز قادة هذه الدول ــ بصورة عامة ــ بالحنكة والتجاوب مع حاجات شعوبهم.

2) تملك دول المجلس موارد مالية وفيرة استخدمتها بفاعلية في تدعيم استقرار أنظمتها وتعزيز شعبيتها بين قوى الشعب، وبالتالي منعت ظهور أية معارضة محتملة.

وبإختصار، تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديات تتمثل في إنقسامات متعددة المستويات والأنواع، والعديد من هذه الإنقسامات يتقاطع بصورة عريضة ويوازن بعضها بعضاً، في نظام يضم عدداً كبيراً من القوى المجزءة والمتقلبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في القدرة على تسليط الضوء على مفهوم الأمن القومي بشكل عام والأمن القومي العربي والأمن القومي الخليجي ومصادر تهديد كلاً منهم، مع استعراض محاولات مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإنشاء منظومة أمنية موحدة والتنسيق مع كلاً من العراق وإيران للمحافظة على الأمن القومي الخليجي، وأثر الوجود العسكري الأمريكي على الأمن القومي الخليجي.

مشكلة الدراسة:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

يعتبر الأمن القومي الخليجي من المواضيع الحساسة بسبب الأهمية الإستراتيجية والإقتصادية للمنطقة وخاصة بالنسبة للعالم الصناعي، وكونها الطريق الأهم لنقل أهم مصادر الطاقة في العالم (النفط ــ الغاز).

ونظراً للأزمات التي مرت بها المنطقة والوجود العسكري الأمريكي المرابط في الخليج والتحركات الإيرانية والعراقية، أصبح الأمن القومي الخليجي في وضع خطر ولا يحسد عليه.

ومن خلال ذلك جاءت هذه الدراسة لمحاولة استعراض المشاكل العالقة وطرح الحلول اللازمة لإصلاح الأمن القومي الخليجي.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض تعريفات الأمن القومي الخليجي وتحديد مشاكله واستنتاج الحلول اللازمة له من خلال عدة نتائج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضيات الدراسة:

هل الوجود الأمريكي في منطقة الخليج يشكل تهديداً للأمن الخليجي؟

تساؤلات الدراسة:

1. هل يؤثر الوجود الأمريكي على التنسيق العسكري بين دول الخليج؟
2. هل صحيح أن الوجود الأمريكي يعتبر حماية لبعض دول الخليج؟
3. وهل بالمقابل تعتبر حماية بعض الدول تهديداً لدول أخرى؟
4. ما هو الهدف الحقيقي من الوجود الأمريكي في منطقة الخليج؟
5. هل يخدم هذا الوجود على المدى الطويل الأمن القومي في منطقة الخليج ويؤدي إلى الإستقرار؟ أم أنه يجسد حالة من التبعية وهدفه السيطرة على الإقليم؟

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

النطاق الزمني للدراسة:

يشكل النطاق الزمني للدراسة لفترة تمتد من عام 1990 حتى عام 2002م.

منهجية الدراسة:

المناهج المستخدمة لهذه الدراسة:

1ـ المنهج التاريخي:

ويستخدم هذا المنهج للحصول على أنواع من المعرفة بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات التاريخية والعمليات الإجتماعية الحاضرة من أجل متابعة تطور العلاقات الإقليمية من جهة ومتابعة تطور الوجود الأجنبي من جهة ثانية وإنعكاس ذلك على الجهود المشتركة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لدول مجلس التعاون الخليجي من أجل توفير منظومة دفاعية خاصة أو / و تطـــور مســـألة الأمن الإقليمي والإستقرار السياسي في دول المنطقة.

2ـــ المنهج القانوني:

وهو المنهج الذي يدرس ويحلل ويفسر النصوص القانونية لغة ومضموماً للوصـــول للحقائق التي تحدد الممارسة الدولية لهذه النصوص الأمر الذي يعني ضرورة الرجـــوع إلـــى الوثائق القانونية الأساسية المتصلة في مسائل الأمن القومي الخليجي.

وعليه يكون من الواجب دراسة الوثائق المتعلقة بالتنسيق الأمني الخليجي مـــن جهـــة والوثائق المرتبطة بتنظيم الوجود الأمريكي في منطقة الخليج.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

3ـــ المنهج المقارن:

ولهذا لا بد من استخدام هذا المنهج لأن التواجد الأمريكي في دول المنطقة لـــم يكـــن متشابهاً ومتزامناً في كل الأحوال وفي بعض الحالات كما هو في السعودية حيث كـــان لـــه خصوصية معينة لكونه أسبق من الحالات الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة:

على الرغم من أهمية مجلس التعاون الخليجي كإقليم غني بمصادر الطاقة وفي ظل الوجود الأمريكي بهذه المنطقة، إلا أنه من الأولى دراسة الأمن الإقليمي والأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء هذا الوجود الأمريكي بالمنطقة. ومع ذلك فقد تم التوصل الى مجموعة من الدراسات تتصل بالموضوع ومنها:

1) دراسة الدكتور عبد الله جمعة الحاج والتي حملت عنوان (مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو القرن الحادي والعشرين)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السابع والثمانون، جامعة الكويت ــ الكويت، 1993، وقد اختصت هذه الدراسة في قياس إمكانية استمرار مجلس التعاون الخليجي في السير قدماً نحو القرن الحادي والعشرين في ظل الظروف الحالية.

2) دراسة الدكتور يحيى حلمي رجب بعنوان (مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلية دراسة قانونية سياسية إقتصادية)، الطبعة الثانية، دار المعرفة للنشر والتوزيع ــ الكويت، 1988. وقد تناولت هذه الدراسة مراحل إنشاء مجلس التعاون الخليجي وإجتماعاته والنظام القانوني لمجلس التعاون وأمن الخليج العربي.

3) دراسة الدكتور عبد المنعم المراكبي بعنوان (دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة بين إمكاناتها الإقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي)، الطبعة الأولى، مدبولي ــ القاهرة، 1998. وقد تناولت الدراسة التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي وآثار الفجوة بين الإمكانات الإقتصادية والقدرات السياسية على الأمن القُطري لدول مجلس التعاون الخليجي وعلى الأمن القومي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4) صفقات التسلح في الخليج: هل تساعد في تضييق الهوة بين الإمكانات الذاتية والأمن الشامل (مارس 2000) صدرت هذه الدراسة عن المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ــ الكويت. والتي تناولت الوضع الأمني في الخليج ومؤشرات الإنفاق على التسلح في الخليج. والعلاقة بين التسلح والتهديدات الإيرانية العراقية لدول الخليج.

5) مستقبل الوجود الأمريكي في منطقة الخليج (مارس 2000) صدرت هذه الدراسة عن المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت. والتي تناولت الأسباب والعوامل لوجود القوات الأمريكية في منطقة الخليج ومبررات رفض إستمرار الوجود الأمريكي في الخليج.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

6) الموقف الخليجي من ضرب العراق ... المخاوف من تداعيات الضربة الأمريكية على النظام العراقي. (سبتمبر 2002). صدرت هذه الدراسة عن مركز عرب للدراسات الإستراتيجية ــ الكويت. والتي تناولت موقف دول مجلس التعاون الخليجي من ضرب العراق والمخاوف الخليجية من شن الحرب على العراق وعدم الإستقرار الإقليمي في المنطقة.

7) الإتفاقية الأمنية بين السعودية وإيران ... (أبريل 2001) صدرت هذه الدراسة عن المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، التي تناولت أثر هذه الإتفاقية على منطقة الخليج وعلى الوجود الأمريكي في هذه المنطقة والعلاقات الخليجية الإيرانية.

بينما تركز هذه الدراسة على الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الوجود الأمريكي بين عامي 1990ــ2002.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيكلية الدراسة:

بالإشارة إلى تقسيم الدراسة تقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية:

لا بد أن يكون هناك فصلاً نظرياً يتطرق إلى مفهوم الأمن القومي بشكل عام ومن ثم مفهوم الأمن القومي العربي كإطار لمفهوم الأمن القومي في منطقة الخليج، مع التركيز على هذا الأخير ومصادر تهديد الأمن القومي بشكل عام والأمن القومي العربي والخليجي على وجه الخصوص.

بينما يتناول الفصل الثاني محاولات التنسيق الأمني على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي وعلى صعيد العلاقات الثنائية مع الجارتين الرئيسيتين الهامتين إيران والعراق.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أما الفصل الثالث فيتناول الوجود الأمريكي في منطقة الخليج بمراحله المختلفة للوصول إلى المرحلة الحالية للتعرف على طبيعة وأهداف هذا التواجد الأمريكي بين عامي (1990–2002).

وفي مبحث آخر سيدرس أثر هذا الوجود على الأمن القومي في منطقة الخليج مع محاولة الإجابة على الأسئلة الواردة في مقدمة الدراسة.

لمحة تاريخية:

تتمتع دول المجلس بعدد من الصفات والخصائص المشتركة التي تؤهلها إلى إيجاد صيغة ما من التعاون والتكامل والتضامن لخدمة دولة والمنطقة بكاملها التحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن والإستقرار. ومن هذه الصفات، وحدة الدين واللغة والتاريخ والموروث التراثي والروابط الإجتماعية وتشابه الأنظمة السياسية ووحدة المستقبل، بالإضافة إلى تماثل مصادر التهديد. وقد ساعدت هذه الصفات وغيرها على قيام المجلس الذي أعلن في (20 مايو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1981) وقد جاء قيام المجلس إنطلاقاً من حاجات وظروف وحقائق ملحة وموضوعية تهدف إلى توفير الأمن والإستقرار والحفاظ على مكتسبات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تطورات خطيرة ساعدت على الإسراع في إنشائه، وأهم هذه الأحداث[1]:

1) الصراع الدولي على منطقة الخليج: شكل الغزو السوفيتي لأفغانستان سنة (1979م) تهديداً محتملاً للثروة النفطية في الخليج، وتزامن ذلك مع إنهيار حكم شاه إيران وقيام جمهورية إيران الإسلامية، التي كان من الصعب قارءة توجهاتها منذ البداية ونتج عن ذلك تغيير جوهري للسياسة الأمريكية في المنطقة.

2) الحرب العراقية الإيرانية: كانت هذه الحرب ترمي إلى تغيير الأوضاع السائدة في المنطقة سياسياً وإقتصادياً، وهو أمر لو تحقق لأدى إلى فوضى شاملة لا يمكن التنبؤ بمداها ونتائجها، ولإفساح المجال للقوى الخارجية للتدخل لضمان سلامة مصالحها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

3) الضعف العربي: تداعت حالة الأمن العربي لأسباب عدة منها الحرب الأهلية اللبنانية، ومعاهدة كامب ديفيد (1979م) والتي تسببت في تصدعات عميقة في العلاقات العربية ــ العربية ثم جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتزيد جراح الأمن العربي، وهذه الأسباب وغيرها من الصراعات والتنافسات العربية ــ العربية أضعفت أو ربما أخفت الأمن العربي المأمول، مما دفع دول المجلس الست إلى السعي لتوفير أمنها بذاتها من خلال مجلس التعاون.

4) الأهمية الإستراتيجية للمنطقة: تعتبر منطقة الخليج العربي أهم المناطق حيوية في العالم لأسباب عدة لعل أهمها الثروة النفطية، ولذا كان لزاماً على دول المجلس أن تشارك القوى الإقليمية والدولية في المحافظة على هذه الثروة وتوفير الأمن

[11] (ندوة: دور دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الأمن والإستقرار في العقد القادم الفرص والقيود)، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، 2001، ص 34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والإستقرار في المنطقة بما يخدم مصالح الدول المنتجة والمستهلكة في سياسة متزنة بعيدة عن الأهواء والأهداف المبالغ فيها.

وبما أن كل تجمع دولي بغض النظر عن شكل ذلك التجمع (منظمة دولية أو غيرها) يسعى إلى تحقيق أهداف معينة وإن كانت تلك الأهداف أو بعضها قد لا تنص عليها مواثيق بعض هذه المنظمات صراحة، إلا أن أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت واضحة وحددت خطوطها العريضة ضمن المادة الرابعة من نظام المجلس في أربعة أهداف هي[1]:

1) تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
2) تعميق صلات التعاون القائمة بين الشعوب في مختلف المجالات.
3) وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين.
4) دفع عملية التقدم العملي والتقني وإقامة المشاريع المشتركة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

[1] (ندوة: دور دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الأمن والإستقرار في العقد القادم الفرص والقيود)، مرجع سابق، ص 35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الأمن القومي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الأمن القومي

اعتاد الفقه السياسي أن يتناول موضوع الأمن القومي ضمن مفهومين، المفهوم التقليدي أو بمعنى آخر المفهوم الضيق، والمفهوم الواسع[1].

ولم تتفق أغلب الدراسات فيما بينها بخصوص الفترة التاريخية لبروز مفهوم الأمن القومي، ففي الوقت الذي تجد فيه بعض الدراسات أن المفهوم يتميز بالحداثة وأنه لم يبرز إلا في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية. تؤكد دراسات أخرى أن المفهوم رافق نشوء الدولة القومية في أوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر[2].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

ويمكن التمييز بين ممارسة هذا المفهوم دون أن يرتقي إلى أن يكون مصطلحاً له خصوصية ووضوح، وبين التنظير الذي ارتقت بالمفهوم إلى أن يكون مقنناً وواضح المعالم. فمن حيث الممارسة يعد مفهوم الأمن القومي مفهوماً قديماً صاحب نشوء الدولة القومية في أوروبا خلال القرنين السادس والسابع عشر، حيث حلت هذه الدولة محل اقطاع الأسر المالكة واتحادات المدن في أواخر العصور الوسطى، وقد طالبت هذه الدول الجديدة بسيادة تامة مطلقة من نوع جديد، حيث ورد هذا في مؤلفات ثلاثة كتاب عاصروا تلك الفترة وهم (جان بودان)، (حبرو تيمس)، (والكاردينال ريشيبو). ويتضح لنا أن المفهوم استخدم في تلك الفترة، إلا أن مدلول الكلمة كان يتناول دائماً في إطار المصلحة القومية، حيث استخدمت كلمة المصلحة القومية واختلطت مختلف أبعادها بذلك الشطر المتعلق بالدفاع الوقائي عن الحدود[3].

---

[1] الحديثي، مؤيد عبد الجبار، (العولمة الإعلامية)، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص97.

[2] المرجع نفسه، ص 97.

[3] المرجع نفسه، ص 98.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما من حيث الصياغة التنظيرية فإن مفهوم الأمن القومي يعد حديثاً في اهتمامات الباحثين والمتخصصين الذين تناولوا تلك الظاهرة بالدراسة العلمية، ولم يرق هذا المفهوم بؤرة الإهتمام في العلوم الإنسانية ــ وخصوصاً من جانب المتخصصين من أمريكا ــ إلا في بداية مرحلة الستينيات، حيث فقط في تلك الفترة بدأ الفكر العسكري الأمريكي يطرح فكرة الحرب الوقائية التي تعد جوهر نظرية الأمن القومي[1].

وقد اختلط مفهوم الأمن القومي كثيراً بمفاهيم أخرى جرى التعبير بها عنه، ومن ذلك مفهوم القوة فالدولة التي تفقد القوة ليست قادرة على توفير الأمن، والدولة الأقوى هي الأقدر على صيانة أمنها، ومفهوم المصلحة القومية التي ظلت هلامية دون تحديد، ومفهوم الإستقرار الذي ظل الإختلاف قائماً على تحديده، ومفهوم الأمن الجماعي الذي لم يستطع إلى الآن ردع العدوان، ومفهوم أمن السلطة وهو ما قد يناقض الديمقراطية، ومفهوم أمن الدولة مما لا يجعل المفهوم يمتد إلى الأمة التي تضم عدة دول أو المجتمع الذي لم يتطور بعد إلى الدولة، ويجعل المفهوم مرتبطاً بالقهر ويعكس فقط رؤيا صناع القرار، وكان من نتائج هذه الإنتقادات التحول إلى ربط المفهوم بأمن المجتمع حيث يتحقق الأمن من خلال قدرة المجتمع على خلق التماسك القومي والتكامل الدولي في آن واحد، ويصبح الأمن القومي هو قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة الحادة والمركبة للعنف[2].

---

[1] الحديثي، مؤيد عبد الجبار، (العولمة الإعلامية)، مرجع سابق، ص99.

[2] أيوب، مدحت، (الأمن القومي العربي في عالم متغير)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003، ص17.

جميع الحقوق محفوظة
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن:

مفهوم الأمن:

الأمن لغةً: هو الإطمئنان والسكنية، وفي المعجم الوسيط (أمن أمناً، وأمانة، وأمنة: اطمأن على أخيه من قبل) وكذلك (البلد الأمين).

والأمن هو نقيض الخوف كما قال تعالى: (وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنـــا)، والأمـــن للإنسان هو الطمأنينة والسكينة وإنتفاء الخوف عن نفسه، ما يجعله مقبلاً على الحياة بـــروح معنوية عالية وثقة بالنفس.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

والأمن اصطلاحاً: يعني الإجراءات الأمنية التي تتخذ لحفظ أسرار الدولة وتأمين أفراده ومنشآتها ومصالحها الحيوية في الـــداخل والخـــارج، والإجـــراءات الأمنية تتطلب درجة عالية من التدريب واليقظة والحضر والمهارة، للوقاية من نشاط العدو المتربص[1].

كما أن هناك تعريفات كثيرة للأمن، ومنها:

الأمن: هو الطأنينة والهدوء والقدرة على مواجهة الأحداث دون اضطراب[2].

ويقول وولتر ليه بال: إن الدولة تكون آمنة حينما لا تضطر للتضـــحية بمصـــالحها المشروعة الأمن والسلم الدوليين، لأنه يؤدي إلى التدخل فـــي الشـــؤون الداخليـــة للآخـــرين وملاحقاتهم إلى الحد الذي يمكن أن ينجم عنه انفراط أمن المجتمع الدولي، والدول عادة توازن

---

(1) http://www.qudsway.com شبكة الإنترنت، الباب الأول ــ الأمن ، ص1.

(2) المرجع نفسه، ص1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موازنة دقيقة بين أمنها القومي وحدوده من جهة، والتعايش السلمي مع الآخرين وعدم المساس بأمنهم القومي وحدوده من جهة أخرى[1].

وتلجأ كثير من الدول إلى صيغ مختلفة لتعزيز الأمن. مثل ابرام الاتفاقيات الدفاعية والأمنية، وعقد الاحلاف العسكرية، ومعاهدات عدم الاعتداء، واتفاقيات تبادل المعلومات، وغير ذلك، بينما تلجأ بعض الدول إلى عزلة إقليمية كصيغة من صيغ الحفاظ على الأمن القومي، ومهما اختلفت الطرق التي تنتهجها الدول فإن الهدف واحد، وهو الحفاظ على المصالح العليا[2].

تعريفات الأمن القومي:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

يقول هارولد براون ــ أحد وزراء دفاع الولايات المتحدة السابقين ــ : إن الأمن القومي هو القدرة على صياغة وحدة الأمة ووحدة أراضيها، والحفاظ على علاقاتها الإقتصادية مع دول العالم بشروط معقولة[3].

ويعتبر غيره بأن الأمن القومي هو: قدرة الدولة على حماية كيانها ضد الأخطار الماثلة أو المحتملة، وقدرتها على حماية مجموع مصالحها القومية، وإدارة مواردها بما يحقق الأهداف القومية من أجل رفاهية الشعب[4].

وكذلك يقول روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي السابق: إن أمن الدولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية والرفاهية الإجتماعية وبذلك يكون الأمن هو القضاء على الجوع والفقر[1].

---

[1] مرجع سابق، ص2. http://www.qudsway.com .

[2] المرجع نفسه، ص3.

[3] المرجع نفسه، ص3.

[4] المرجع نفسه، ص3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقول خبراء الأمن:إن الأمن هو حالة ذهنية ونفسية وعقليـــة (**Security is a state of mind**)[2].

ومن تراث العرب ورد معنى قريب من ذلك، إذ يقول الشاعر المتنبي:

ومـــا الخـــوف إلا مـــا تـــخـــوفـــه الفـــتـــى

ومـــا الأمـــن إلا مـــا رآهُ الفتـــى أمـــنـــا[3]

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الأول / الفرع (1) : مفهوم الأمن القومي:

يختلف مفهوم الأمن القومي من دولة إلى أخرى، تبعاً لقوة اقتصـــاد الدولـــة وآلتهـــا الحربية وأهميتها السياسية والإستراتيجية، وغير ذلك من العوامل، ولكن ما تعارفـــت عليـــه الدول هو أن حدود الأمن القومي للدولة تجسدها الحدود السياسية، والطبيعية لتلك الدولة، وهذه الصيغة أفضل من الصيغة التي تحدد مجال أمن دولة ما، بالمدى الذي تصل إليـــه مـــدافعها وأسلحتها، وهي صيغة سادت بالماضي ثم بدأت بقيام عصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة مـــن بعدها، لكن من المؤسف أن الصيغة القديمة بدأت تطل برأسها من جديد، إذ نرى في عالمنـــا اليوم بعض الدول التي تعتبر أن حدود أمنها القومي تشمل العالم أجمع، ويحدث هذا، عـــادة، عندما تنفرد دولة ما بالسيادة، فتعتبر نفسها ـــ ويقر لها آخرون بذلك ـــ الدولة الأعظـــم فـــي

---

[1] مرجع سابق ، ص1، http://www.qudsway.com.

[2] المرجع نفسه، ص1.

[3] المرجع نفسه، ص1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالم، ومثل هذا الاعتقاد أخطر الصيغ على الأمن القومي[1].

يعرف الدكتور خلدون النقيب الأمن القومي بأنه: مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية للدولة والأمن للمواطنين وضمان حرية القرار السياسي أو استقلاله النسبي[2].

ويعرف الدكتور علي الدين هلال الأمن القومي بأنه: تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة إقتصادياً وإجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع[3].

أما الموسوعة السياسية فتعرف الأمن القومي بأنه: تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[4].

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويقصد بالأمن القومي على وجه العموم، الحالة التي تشعر من خلالها الدولة بأنها بعيدة عن أي خطر يهدد وجودها أو كيانها أو يؤثر على استقلالها، سواء أكان هذا الخطر هجوماً عسكريا، أو ضغطاً سياسياً، أو خياراً اقتصادياً، بحيث تتمكن من المضي بحرية في العمل من أجل تنمية نفسها وتقدم شعبها[5].

---

[1] ندوة: (حول آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران) الجزئ الثاني/ مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، 1999، ص23.

[2] المرجع نفسه، ص 23.

[3] المرجع نفسه، ص23.

[4] المرجه نفسه، ص23.

[5] ندوة: (مستقبل العلاقات العربية ــ العربية بعد تحرير الكويت) مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، 1997، ص363.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك مفاهيم أخرى مختلفة للأمن، نشأت كلها استجابة للحاجة إلى توفير الأمن القومي نتيجة لتغير الأوضاع السياسية والاقتصادية وغيرها، ويتضمن مفهوم الأمن عناصر مختلفة مثل القدرات العسكرية، والقوة الإقتصادية والتنمية الاجتماعية، والتقدم التقني والعلمي وكذلك قدرات الدولة السياسية والدبلوماسية[1].

وكذلك يعرف الأمن القومي بأنه حماية كيان دولة من التهديدات الداخلية والخارجية والحق في اتخاذ جميع الإجراءات السلمية والعسكرية وغيرها للدفاع عن هذا الكيان واستقلاله[2].

ويرى الدكتور حامد ربيع أن الأمن يعني: الطمأنينة، ومن هذا المنطلق فإن الكلمة تحتضن كل ما له صلة بالتعبير عن الوجود السياسي، والالتزام بالولاء والطاعة إزاء السلطة وصاحبها، والطمأنينة تعني الإستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة دون أن يترتب على ذلك اضطراب في الأوضاع السائدة بما يعنيه ذلك من تقلص للطمأنينة والإستقرار[3].

أما كاوفمان فيعرف الأمن القومي على أنه التحرر من الخوف، وأن أغلب وجهات النظر حول هذا المفهوم تنصب في جوهرها وتتفق جميعها عند رأي واحد هو إدراكها بأن الأمن القومي يدل عموماً على التحرر من الخوف[4].

ويعرف ماكنمارا ــ وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ــ الأمن القومي بأنه: الأمن القومي ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس هو القدرة العسكرية وإن كان

---

[1] ندوة: (مستقبل العلاقات العربية ــ العربية بعد تحرير الكويت)، مرجع سابق، ص363.

[2] الحديثي، مؤيد عبد الجبار، (العولمة الإعلامية)، مرجع سابق، ص103.

[3] المرجع نفسه، ص104.

[4] المرجع نفسه، ص 104.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحتويها، والأمن القومي ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان يشملها، الأمن القومي هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن[1].

ويرجع هنا الدكتور حامد ربيع ليعرف الأمن القومي على أنه: مجموعة معينة من المبادئ المرتبطة بحماية الكيان الذاتي، والتي تمثل الحد الأدنى لضمان الوجود القومي من النطاق الدولي[2].

وكذلك يرى اللواء المصري عدلي حسن أن الأمن القومي يعني: تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديدات الخارجية عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته والتقدم والإزدهار[3].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

كما يرى أمين هويدي الأمن القومي بأنه: الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات الدولية[4].

كذلك يعرف الأمن القومي بأنه: قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث والوقائع الفردية وجميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف، وهو من ناحية أخرى: قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية[5].

ويعرف محمد الأنصاري الأمن القومي بأنه: ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقاتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في

---

[1] الحديثي، مؤيد عبد الجبار، (العولمة الإعلامية)، مرجع سابق، ص 105.

[2] المرجع نفسه، ص105.

[3] المرجع نفسه، ص107.

[4] المرجع نفسه، 107.

[5] حوات، محمد علي، (مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص346.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المرحلية والدولية[1].

ويمكن تعريف الأمن القومي: بأنه ضمان الوجود القومي وحماية المصالح الحيوية[2].

ويرتبط مفهوم الأمن، تقليدياً، بمفهوم الدولة في سياق النظام الدولي الذي تمثل الدولة وحدته الأساسية، ويتخذ الأمن القومي وجهين محددين، أولهما: وجه داخلي يتعلق بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية، والحفاظ على الإستقرار الداخلي، وبمصلحته النهائية يجب تأمين الرضاء العام في المجتمع، وثانيهما: وجه خارجي، ويعني تأمين أمن الدولة من أخطار قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية، ومواجهة أي عدوان أو تهديد قد يعرضها للخطر[3].

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وهناك أيضاً من يعرف الأمن القومي على أنه: سيادة الأمة على أرضها وثرواتها وتوفير حالة من الإطمئنان لأفراد المجتمع ضد أي تهديد خارجي[4].

وتعريف آخر للأمن القومي: هو المحافظة على المصالح العليا للأمة واستغلالها على النحو الذي يحقق الرضا العام. وهو مفهوم يعرف بنقيضه، أي أنه يعرف أساساً في حال فقدانه أو ضعفه[5].

---

[1] الأنصاري، محمد، (دراسة بعنوان: هزيمة الأمن القومي العربي في عاصفة الصحراء)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997، 1.

[2] عطايا، أمين محمود، (الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن القومي الإسرائيلي)، ط1، الشادي للنشر والتوزيع، دمشق، 1992، ص15.

[3] المرجع نفسه، ص16.

[4] أيوب، مدحت، (الأمن القومي العربي في عالم متغير)، مرجع سابق، ص73.

[5] المرجع نفسه، ص79.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعرف الأمن القومي على أنه: قدرة المجتمع على مواجهة لـيس فقـط الأحـداث أو الوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف[1].

وكذلك يعرف الأمن القومي على أنه: تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجـب على الدولة أن تحافظ على احترامها، وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها حتـى تستطيع أن تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية والوقائية الإقليمية، وهذا يعني أن مفهـوم الأمن مفهوم عسكري ينبع من الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي[2].

ويعرف تامر كامل محمد الأمن القومي بثلاث دلالات وهي، دلالة التحرر من الخوف وإنتفاء التهديدات ودلالة علاقته بالتنمية ودلالة المحافظة على كيان الدولـة وحمايـة قيمهـا الأساسية[3].

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وهناك من يعرف الأمن القومي على أنه: تأمين كيان الدولة "الأمة" ضـد الأخطـار القائمة والمحتملة التي تهددها داخلياً وخارجياً، وتهيئة الظروف لتحقيق أهدافها الإسـتراتيجية القومية، مع أخذ المتغيرات الدولية بالإعتبار[4].

المبحث الأول / الفرع (2) : مصادر تهديد الأمن القومي:

يتخذ تهديد الأمن القومي أنماطاً متعددة، بحسب تعدد المجـالات المرتبطـة بـالأمن القومي ذاته، إذ يكفي أي منها لإحداث خلل في مسيرة الدولة، لما يترتب على ذلك من تأثيـر في استقرارها، ويمكن عرضها كالتالي:

---

[1] ندوة: (الأمن القومي العربي، التحجديات الراهنة والتطلعات المستقبلية)، مركز الدراسات العربي الأوروبـي، بـاريس، 1996، ص71.

[2] الطويسي، باسم محمد، (الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العغربي)، ط1، درا السـندباد للنشـر، عمـان، 1997، ص12 ــ 13.

[3] المرجع نفسه، ص14.

[4] آل محمد، محمد أحمد، (أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ ــ التهديد العسكري والأمني:

وينقسم إلى قسمين داخلي وخارجي:

داخلياً، مثل، وجود ميليشيات مسلحة معارضة، أو وجود تنافس ضار بين مختلف قوى الدولة، أو عدم قدرة الدولة على توفير أمن المواطن وحمايته، أو إنتشار الفساد وسط قوى الدولة، أو الظلم الإجتماعي أو ضعف الإنتاج الحربي، أو إنخفاض المستوى التقني، أو عدم قدرة الدولة على تعبئة امكاناتها العسكرية والمدنية[1].

وخارجياً، مثل: الغزو المسلح، الحشود المسلحة، المناورات أو التدريب على الحدود وأثناء التوتر السياسي، امتلاك الدولة المجاورة أسلحة هجومية متقدمة، دخول الدولة المجاورة في حلف عسكري أو أمني مع العدو، اضطراب أمن دول الجوار وآثاره السلبية[2].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ب ــ التهديد السياسي:

وله أيضاً وجهان:

داخلياً: ضعف المشاركة الشعبية في النظام السياسي، وجود تأثير ضار وضغوط من جماعات المصالح على النظام السياسي، ضعف السلطة التنفيذية، تناقض الأهداف وعدم وضوحها، انتفاء الإستقرار السياسي، الإستقطاب والصراع الإجتماعي والفئوي والقبلي الحاد[3].

---

(1) http://www.qudsway.com . الباب الأول ــ الأمن، مرجع سابق،ة ص4.

(2) المرجع نفسه، ص4.

(3) المرجع نفسه، ص5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخارجياً: مثل: تجميد عضوية الدولة في المنظمات السياسية والدولية، فرض العقوبات من المنظمات السياسية الدولية، التحالف والتكتل السياسي ضد الدولة، قطع العلاقات الدبلوماسية، أعمال الجاسوسية والتخريب، ترويج الدعاية والشائعات ضد الدولة[1].

ج ــ التهديد الإقتصادي:

وله أيضاً وجهان:

داخلياً: مثل: الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، انتفاء العدالة في توزيع الثروة، ارتفاع نسبة البطالة، ضعف توفر الطاقة والمواد الأولية للصناعات، خلل التموين وقلة الإنتاج، عدم الإكتفاء من المواد الإستراتيجية، غياب أو ضعف الرقابة الحكومة على الحركة الإقتصادية[2].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وخارجياً: فرض الحصار الإقتصادي على الدولة، المقاطعة الإقتصادية، التكتلات الإقتصادية المعادية، ايقاف المعونات، التدخل الخارجي لفرض أوضاع إقتصادية لا تتفق ومصالح الدولة، رصد نقاط الضعف في التخزين، والنقص في المواد الإستراتيجية[3].

د ــ التهديد الإجتماعي:

ويتمثل في نشر الإيديولوجيات، استخدام الحرب النفسية ضد الدولة عن طريق الإعلام المضاد، تصدير اللاجئين، كسب جماعات سياسية موالية للأجنبي، إثارة النعرات القبلية والطائفية، تدن مستوى التعليم والصحة والإرادة والإنضباط، الإغتراب والنزوح والهجرة العشوائية، وجود خلل في النمو السكاني[4].

---

[1] http://www.qudsway.com ، الباب الأول ــ الأمن، مرجع سابق، ص5.

[2] المرجع نفسه، ص6.

[3] المرجع نفسه، ص6.

[4] المرجع نفسه، ص7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني / الفرع (1) : مفهوم الأمن القومي العربي:

قدرة الدول العربية ــ من خلال مؤسساتها الوحدوية القومية ــ على تأمين كانها وسلامة مجتمعاتها ضد الأخطار التي تهددها، وتهيئة الظروف المناسبة إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً لتحقيق غايات وأهداف الأمة العربية بإعتبارها أمة واحدة تمتلك مصيراً مشتركاً وتواجه تهديدات وأخطار متماثلة[1].

كما نطلق مفهوم الأمن القومي العربي من طبيعة تركيب المنطقة وحضارتها، فهو عبارة عن: تفاعل بين عوامل متعددة تشكل هذه البنية، ويمكن أن يعبر عنه بمجموعة المبادئ والعناصر المرتبطة بحماية الكيان الذاتي القومي ــ الحضاري في مواجهة أخطار تهدد هذا الكيان، كله أو بعضه، وتحول دون تطوره نحو أهدافه العليا المتمثلة بالوحدة والتقدم والتحضر[2].

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويتمثل كذلك بقدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، كما أنه يتعلق بالأمن الخاص بالموارد الحيوية ذات الطبيعة الإستراتيجية والتنمية الإقتصادية، ويكون كذلك بحماية مقومات الوجود العربي، وتطوير هذه المقومات وصولاً إلى تحقيق الأهداف الكبرى ومنها الوحدة العربية[3].

كما عرفت الموسوعة الإجتماعية الأمن القومي العربي على أنه: قدرة الأمة على حمالية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية[4].

---

[1] ندوة: (مستقبل العلاقات العربية ــ العربية بعد تحرير الكويت)، مرجع سابق، ص363.

[2] الحمد، جواد، (مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل)، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1999، ص17.

[3] المرجع نفسه، ص17.

[4] البرصان، أحمد، (الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر)، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2001، ص39.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرفه والترليبمان على أنه: حماية القيم التي سبق اكتسابها، وغياب شر عدم الأمن[1].

وعرفه هولش ويلبوك على أنه: القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من أدوات السياسة في المجال الإقتصادي[2].

أما الدكتور حامد ربيع فيرى الأمن القومي العربي على أنه: حماية العضوية والمادة لكل مواطن ينتمي إلى الجماعة أولاً، وللجماعة ثانياً كحقيقة بشرية، بحيث لا تعرض كيانها لأية مخاطر[3].

وكذلك أمين هويدي عرفه على أنه: الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية، وبهذا المعنى فإن الأمن القوم يشمل الأمن العسكري[4].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويمكن تحديد مفهوم الأمن القومي العربي بأنه: حماية الدولة أو مجموعة الدول وتأمينها من الأخطار الداخلية والخارجية، وتأمين مصالحها القومية وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها القومية[5].

كما يمكن تعريف الأمن القومي العربي على أنه: تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً، وحماية كيانها الذاتي العربي الحضاري لتأمين تطوره نحو أهدافه

---

[1] البرصان، أحمد، (الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر)، مرجع سابق، ص39.

[2] المرجع نفسه، ص40.

[3] المرجع نفسه، ص40.

[4] المرجع نفسه، ص40

[5] المرجع نفسه، ص40.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العليا المتمثلة في الوحدة العربية الشاملة والتحرر والتقدم[1].

كما يعرف الأمن القومي العربي على أنه: قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وكل تراب وطنها العربي الكبير الممتد من المحيط إلى الخليج[2].

وقد تم إعداد ورقة عمل حول مفهوم الأمن القومي العربي، لمناقشتها في مجلس الجامعة العربية وحددت الورقة ذلك المفهوم بأنه: قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الإعتبار الإحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانيات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمة والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي[3].

المبحث الثاني / الفرع (2) : مصادر تهديد الأمن القومي العربي:

لإدراك أهمية المحافظة على الأمن القومي، وان كل دولة من الدول العربية لن تنعم بالأمن القطري ما دام الأمن القومي العربي مهدداً، يمكن عرض أهم الأخطار التي تهدد مقومات الأمن القومي العربي هو كالتالي[4]:

---

[1] المراكبي، عبد المنعم، (دول مجلس التعاون الخليج الفجوة بين إمكاناتها الإقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي) ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص94.

[2] حوات، محمد علي، (مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي)، مرجع سابق، ص347.

[3] http://www.Islamonline.com مفاهيم ومصطلحات.

[4] الحمد، جواد، (مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل)، مرجع سابق، ص23، 24، 25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1) وجود الكيان الصهيوني في فلسطين، في قلب الأمة العربية، وهو القائم على فلسفة العدوان والتوسع، والساعي لتحقيق حلم اليهود بإقامة (إسرائيل الكبرى).

2) تطور السلاح الصهيون الفتاك، وإستمرار الولايات المتحدة بتخزين أحدث أسلحتها في الترسانة الإسرائيلية.

3) استمرار مشكلة الشعب الفلسطيني المتمثلة بإحتلال أرضه وتشريده خارج وطنه.

4) تفاقم المشاكل الإقتصادية في مختلف الدول العربية، على تفاوت النوع والحجم وطرق العلاج، وبخاصة ما يتعلق بالديون الخارجية، والتخلف التكنولوجي والصناعي وكذلك الإداري.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

5) استمرار عجز الواقع القطري العربي عن إيجاد صيغة مناسبة للتعايش بين الرأي الرسمي والآراء الشعبية المغايرة لها أحياناً.

6) عدم حسم الخلافات بين الدول العربية المتعلقة بالحدود وغيرها.

7) الأقليات العرقية والدينية في البلدان العربية.

8) الصراعات الإقليمية التي تتزعمها بعض الدول المحيطة مثل تركيا وإيران، سواء بدوافع مذهبية أو إقتصادية أو نتيجة أطماع إقليمية مختلفة.

9) الوجود الأجنبي العسكري في المياه العربية، وبعض القواعد العسكرية الغربية في داخل الوطن العربي ونفوذ شركات النفط في الدول النفطية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث / الفرع (1) : مفهوم الأمن القومي الخليجي:

إن المقصود بالأمن القومي الخليجي بالدرجة الأولى هو أمن الدول الخليجية التي تقع على الخليج بالإضافة إلى حماية وتأمين الممرات المائية التي تعتبر الشريان الحيوي لنقل البترول، ولما لهذه الممرات المائية الدولية من أهمية إقتصادية، فإن ضمان أمنها وحمايتها يكون بالإشتراك مع الجماعات الدولية ودول الخليج، وتختلف المفاهيم والرؤى السياسية حول مضمون الأمن القومي الخليجي بإختلاف الأطراف المؤثرة فيه[1].

وفي هذا الصدد يبدو أن أمن الخليج يشكل معضلة أساسية لدول مجلس التعاون، لأن هذه الدول لا تملك حلاً لهذه المشكلة وهناك أطراف أخرى إقليمية ودولية أكثر تأثيراً وفاعلية في أمن الخليج لم تتفق على تصور محدد للأمن بسبب إختلاف المصالح والأهداف والأولويات السياسية[2].

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

* ومن هنا يمكن تعريف الأمن القومي الخليجي بأنه: ذلك الترابط والتفاهم والعمل المشترك لمجموعة الدول الخليجية التي تقع على ساحل الخليج العربي وفي منطقة جغرافية واحدة متقاربة، مشتركة في المصالح وتسعى لتحقيق أمنها الذاتي بعيداً عن أطماع ومصالح الآخرين، ويشكل الأمن القومي قضية مصيرية تتقدم القضايا الأخرى إن لم تكن في مقدمتها، وذلك نظراً لارتباطها المباشر في مفهوم التواجد والبقاء والإستمرار للحياة الإنسانية بمفهومها الواسع[3].

---

[1] ندوة: (نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران)، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص23.

[2] ندوة: (دول مجلس التعاون الخليجي وجهود تحقيق الأمن والإستقرار خلال العقد القادم الفرص والقيود)، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، 2001، ص121.

[3] المرجع نفسه، ص 121.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تحديد مفهوم الأمن القومي الخليجي بأنه: الغايات الإستراتيجية لدول الخليج العربي، والتي تتفق مع المبادئ والمصالح القومية التي تقررها القيادة السياسية "مجلس التعاون الخليجي" لحماية كيان دول المنطقة وحقها في البقاء، وسيادتها وهيبتها في المجتمع الدولي، ومشاركتها الفعالة في تحقيق الأمن القومي العربي، مستخدمة في ذلك كافة إمكانياتها وقدراتها المتاحة بكفاءة لتنفيذ الإستراتيجية المخططة وفقاً لتخطيط دقيق وطويل لتحقيق الأهداف القومية، وتأمين انطلاق مصادر قوتهم في كافة الميادين في إطار من النظام والإستقرار الداخلي في مواجهة التهديدات المحتملة داخلياً وخارجياً، إقليمياً وعالمياً، وفي إطار نظام أمني عربي متكامل[1].

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ولكي يتحقق أمن الخليج يجب أن يشتمل على الآتي[2]:

1) تحقيق الأهداف التي تحققها كافة المجالات الدولية، فمسائل الإقتصاد والسياسة الخارجية والدفاع والأمن القومي هي جزء لا يتجزأ.

2) أن تكون هذه الأهداف داخل طاقة كل دولة من دول الخليج.

3) شمولية التخطيط للحاضر والمستقبل القريب والبعيد، مع وضع السياسات اللازمة للتنفيذ.

4) المراجعة المستمرة للخطط لتقييمها وتطويرها بما يتماشى مع الواقع الفعلي وطبقاً للإمكانيات المتاحة.

5) حل المشاكل المعلقة بين دول الخليج العربي في داخليتها، وبينها وبين جيرانها.

---

[1] فودة، محمد رضا، (الأمن القومي للخليج العربي)، ط1، الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي، باريس، 1991، ص134.

[2] المرجع نفسه، ص 135.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6) إبعاد الوجود الأجنبي عن المنطقة، ومقاومة محاولات التغلغل الإسرائيلي فيها، وهذا لا يتأتى إلا إذا ساد الهدوء والإستقرار في المنطقة.

المبحث الثالث / الفرع (2) : مصادر تهديد الأمن القومي والإستقرار في منطقة الخليج العربي:

يؤثر تهديد الأمن القومي والإستقرار في منطقة الخليج العربي وينعكس ذلك مباشرة في حالة الإستقرار المطلوبة في المنطقة فهناك مصادر تهديد داخلية وإقليمية وخارجية بالنسبة لمنطقة الخليج، وتؤثر في واقعها بلا أدنى شك إلى توسيع حالة عدم الإستقرار الأمني في الإقليم.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويمكن إحصاء مصادر تهديد الأمن القومي الخليجي كالتالي:

أ ــ مصادر التهديد الداخلية[1]:

1) التوازن السكاني غير المتكافئ في معظم دول مجلس التعاون الخليجي.

2) التطرف وإنتشار ظاهرة الإرهاب.

3) إنتشار ظاهرة المخدرات وتأثيرها في الأمن القومي للدولة أو الدول.

4) العولمة وتأثيرها.

5) غياب الديمقراطية.

[1] ندوة: (دول مجلس التعاون الخليجي وجهود تحقيق الأمن والإستقرار خلال العقد القادم الفرص والقيود)، مرجع سابق، ص129.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب ــ مصادر التهديد الإقليمية:

*** إيران:**

تؤثر إيران في الواقع الأمني لإقليم الخليج تأثيراً مباشراً وذلك لإنتهاجها السياسيات التالية[1]:

1) سياسة التسلح وتنامي قوة إيران العسكرية المستقبلية وانعكاساتها ليس فقط على المستوى التقليدي وإنما في أسلحة الدمار الشامل.

2) الإستراتيجيات العسكرية الإيرانية (أهدافها وتطلعاتها).

3) مشكلة الجزر الإماراتية وتبعاتها.

4) الرؤية الإيرانية للإرث التاريخي للدولة الفارسية، وضرورة مد نفوذها السياسي والعقائدي.

5) مطالبة إيران المستمرة للإشتراك في ترتيبات أمن منطقة الخليج مما جعل عملية الحفاظ على أمن الخليج قاصرة على بيئة إقليمية قوامها الدول المطلة عليه وبالتالي يمكنها السيطرة على دول مجلس التعاون خاصة الصغيرة منها.

*** العراق:**

كان العراق مصدر تهديد سياسي لدول الخليج العربية، ولم تكن علاقاته بدول الخليج جيدة بسبب السياسات المتطرفة لنظام الحكم فيه، كما كان بالنسبة للكويت مصدراً للتهديد العسكري منذ الإستقلال عام 1961م، بسبب الإدعاءات التاريخية له في الكويت، كما أن

---

[1] ندوة: (دول مجلس التعاون الخليجي، وجهود تحقيق الأمن والإستقرار خلال العقد القادم الفرص والقيود)، مرجع سابق، ص130.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراق لم يجد النصر في حرب تحرير الكويت وهزيمة العراق هي التهديد القادم من هنـــاك وتحرص الدول الخليجية على تأكيد أن العراق يشكل خطراً حقيقاً على أمن المنطقة حيث مـــا زال العراق يمتلك قوة عسكرية، يستطيع من خلالها تهديد دول الخليج، ونرى مـــن ذلـــك أن هناك خللاً واضحاً لصالح العراق مقابل دول الخليج مجتمعة بإستثناء السعودية، ولقد أدانـــت مؤتمرات القمة الخليجية عدم التزام العراق بالقرارات الدولية ومواصلة تهديداته لأمن المنطقة واستقرارها وخلق مناخ من القلق والتوتر مما يزعزع الاستقرار ويهدد الأمن[1].

ج ــ مصادر التهديد الخارجية:

1ــ تنافس القوى الكبرى:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

يلاحظ أن هناك تنافس للقوى الكبرى في منطقة الخليج والمحاولات المحمومة لبســـط النفوذ على هذه المنطقة، فوجود الأساطيل ومحاولة بعضها لإيجاد موطئ قد لها في منطقـــة الخليج يشكل تهديداً لأمن وسيادة دول المنطقة، ومن ثم معارضة دول الخلـــيج التـــدخل فـــي شؤون المنطقة مما ترتب عليه جرها إلى الصراعات الدولية، وهذا لا يتفق مـــع مصـــالحها، حيث أكدت قرارات المجلس الأعلى لدول المجلس ضرورة أبعـــاد المنطقـــة بأكملهـــا عـــن الصراعات الدولية[2].

2ــ الخطر الإسرائيلي:

نتيجة لسياسة إسرائيل التوسعية والعدوانية تجاه الدول العربية أكدت القرارات الختامية لإجتماعات قادة دول مجلس التعاون أدانة العدوان الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني ، وإدانة السياسات الإسرائيلية في تصعيد العدوان على الدول العربية وخاصة فـــي لبنـــان وســـوريا

---

[1] ندوة: (نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران)، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص25.

[2] المرجع نفسه، ص 26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمطالبة بإنسحابها من كل الأراضي العربية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته، كما أكدت هذه الدول أن الأمن في منطقة الخليج مرتبط بتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، وتشكل إسرائيل تهديداً رئيسياً ليس لمنطقة الخليج وحسب ولكن للأمة العربية والمجتمع الدولي لسياستها التوسعية ولما تملكه من قدرات نووية[1].

3ـ أسلحة الدمار الشامل[2]:

تعتبر من المصادر الجديدة التي تهدد أمن المنطقة وترى الدول الخليجية أن إنتشار هذا النوع من الأسلحة ذو الطبيعة الوبائية (الأسلحة الكيميائية والجرثومية والنووي) يلحق الضرر الفادح بالمنطقة ولذا دعت دول مجلس التعاون إلى جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج منطقة خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل والعمل على منع إنتشار التكنولوجيا والبحوث المتعلقة بهذا النوع من الأسلحة، وإستعداد دول الخليج لتمويل لجنة من شأنها تدمير أسلحة الدمار الشامل.

وهناك أسباب عديدة أدت إلى تأخر البحث العلمي المتعلق بظاهرة الأمن القومي وأوجدت من جانب آخر إختلافات كثيرة بين الباحثين حول تحديد المفهوم ومقوماته وأساليب دراسته ومستويات تحليله فضلاً عن عدم الإتفاق حول علاقة المفهوم والحدود التي تفصل بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى المصلحة القومية، وموضوع التنمية، والسياسة الخارجية[3].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين مفهوم الأمن القومي ومفهوم السياسة الخارجية، إلا أن هذا لا يعني أننا نقبل تلك العلاقة إلى الحد الذي تصور فيه

---

[1] ندوة: (نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران)، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص25.

[2] الحديثي، مؤيد عبد الجبار، (العولمة الإعلامية)، مرجع سابق، ص101.

[3] المرجع نفسه ص 101.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفهومين كما لو أنهما ظاهرة واحدة، فالعلاقة بين المفهومين تبرز أساساً في أن مفهوم الأمن القومي يعد أحد المداخل الرئيسية للسياسة الخارجية، وهذه الأخيرة عليها أن تضع الخطوات والإجراءات لما يحقق الأمن القومي لدولة ما ويضعف من العوامل التي تشكل مصدراً لتهديد أمن تلك الدولة، وبهذا تصبح السياسة الخارجية أداة مهمة لتحقيق أهداف الدول القومية، في حين شكل مفهوم الأمن القومي محور تلك الأهداف الذي يمتلك مبادئه الواضحة والمستقلة[1].

وعلى هذا الأساس يصبح الأمن القومي هدفاً ثابتاً لجميع دول العالم، إلا أن إجراءات تحقيقه تختلف بين دولة وأخرى وذلك تبعاً لتباين الأهداف القومية من جانب والوسائل والأدوات التي تنفذ بها تلك الأهداف من جانب آخر، وتأسيساً على ما تقدم نجد تنوع الصياغات العلمية تجاه مفهوم الأمن القومي، وذلك تبعاً لنوع إدراك الباحث وتصوره، فالبعض يربط المفهوم أساساً بالقوة العسكرية ويجعل من هذه القوة وكيفية استخدامها تحتل المرتبة الأولى في مفهوم الأمن القومي، ونتيجة للتطور المعاصر اتسعت النظرة لمفهوم الأمن القومي وبرزت العديد من الدراسات الأكاديمية، وبالتالي العديد من الصياغات العلمية الجديدة التي أدت بالضرورة إلى فرض التوسع في المفهوم، وكان نتيجة ذلك الخلط الواضح بين مفهوم الأمن القومي وبعض المفاهيم الأخرى من جانب، وعدم التمييز بين المفهوم موضوع الدراسة وبين مفهوم الأمن بمعناه العام[2].

---

[1] Morgenthau. H.J., (Politics among the Nations. The struggle for power and peace, 5th ed, 1973 pp, 210-211.

[2] الحديثي، مؤيد عبد الجبار، (العولمة الإعلامية)، مرجع سابق، ص102.

جميع الحقوق محفوظة
مركز المنارة للاستشارات
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

محاولات دول مجلس التعاون

لدول الخليج العربية لإنشاء منظومة أمنية موحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

محاولات دول مجلس التعاون

لدول الخليج العربية لإنشاء منظومة أمنية موحدة

المبحث الأول: محاولات دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء منظومة أمنية موحدة:

ثلاثة وعشرون عاماً أو أقل قليلاً هي عمر مجلس التعاون لدول الخليج العربية ذلك التجمع الذي عتبر الأطول عمراً والأكثر نجاحاً وسط التجمعات العربية المختلفة[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وقد أنشأ مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 مدفوعاً بجملة من المخاطر أهمها على الإطلاق القوة الإيرانية التي انطلقت عام 1979م، وما صاحبها من شعارات تصدير الثورة وغيرها، والحرب الإيرانية العراقية والتي دامت ثماني سنوات استنزفت الكثير من ثروات المنطقة[2].

وعلى الرغم من أن السنوات التالية وما شهدته من اجتياح عراقي للكويت، قد ضاعف من العامل الخارجي كقوة تدفع المجلس إلى مزيد من التماسك والوحدة في مواجهة الأخطار، إلا أن بداية القرن جاءت لتؤكد أن استمرارية هذا المجلس قد انتقلت مرجعيتها من الخارج إلى

---

[1] دراسة، (تقييم تجربة مجلس التعاون الخليجي)، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، 2000، ص 2

[2] المرجع نفسه، ص 2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخل وهي مرتبطة بشكل لم سبق له مثيل بإنجازات أبنائه وثقتهم في هذه الإنجازات ومن هذا الهيكل الذي يجمعهم[1].

يمثل الهاجس الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي أولوية كبيرة فرضتها المتغيرات الدولية والأحداث التي يشهدها العالم بإستمرار ومنطقة الخليج بصفة خاصة التي تتمتع بمكانة جيواستراتيجية مهمة، فضلاً عن كونها أحد المصادر الرئيسية للطاقة في العالم، الأمر الذي يجعلها دائماً محط أطماع القوى الدولية والإقليمية، وهو ما بدأت الدول الخليجية الست تعيه رغم الاتفاقات الأمنية والدفاعية التي وقعتها هذه الدول مع بعض الدول الصديقة[2].

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الأول / الفرع (1): التعاون العسكري الخليجي:

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد، لماذا أولاً توجه دول الخليج جزءاً كبيراً من ناتجها الإجمالي إلى الإنفاق العسكري وهل التهديد الذي تشعر به حقيقة واقعة أم أنه مجرد وهم ومحاولة من جانب البعض لتعظيم المخاوف، وما هي طبيعة هذا التهديد وأبرز مصادره، وهل يمكنه تجنبه بوسيلة أخرى غير وسيلة الإنفاق المتزايد ومن ثم سباق التسلح؟؟؟[3].

وللإجابة على هذه التساؤلات يشار في البداية إلى النقاط التالية:

أولاً: عندما تكون في منطقة من المناطق أربع أو خمس دول تقوم بتطوير وبناء قاعدة ذاتية من ترسانة الصواريخ بعيدة المدى القادرة على حمل رؤوس تقليدية أو نووية أو

---

[1] دراسة، (تقييم تجربة مجلس التعاون الخليجي)، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، 2000، ص 3.

[2] دارسة: (الدفاع الذاتي المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي الواقع... والمعوقات)، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، 2002، ص 3.

[3] دراسة: (صفقات التسلح في الخليج ... هل تساعد في تضييق الهوة بين الإمكانات الذاتية والأمن الشامل)، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، 2000، ص 2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كيماوية، فإنه من المتصور أن تشعر الدول المجاورة بالتهديد ومن مغبة استخدام مثل هذه الترسانة في أغراض دفاعية.

ثانيا: كذلك التأثير المتوقع حدوثه على المنطقة من جراء التجارب النووية الهندية والباكستانية ودخولهما النادي النووي من أوسع أبوابه، فضلاً عن ما يملكاه من غابة من الصواريخ.

ثالثاً: ومن المألوف أن نشير إلى أن الأمن العسكري هو جزء من الأمن القومي في عمومه، وهذا الأمن يخطط ويبنى وينفذ في مواجهة التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية، علماً بأن التهديد الحربي استبدل بأوجه أخرى للتهديد الإقتصادي والإجتماعي والبيئي مثل الإرهاب وتهريب المخدرات ومشاكل تقسيم موارد المياه ومحاولات تسعيرها وغير ذلك[1].

مركز ايداع الرسائل الجامعية

إن الخوف من تكرار أزمتي الخليج الأولى والثانية جعل من عملية تطوير القدرات الدفاعية المحلية ونسج التعاون أكثر رسوخاً فيما بين الدول الخليجية الست وبعضها أمر ملحاً، لكن مثل هذه الجهود المبذولة للتطوير والتفعيل تواجه صعوبات أهمها[2]:

أ ــ عزوف الدول الخليجية فيما بينها عن الدخول في مستوى أوثق للتكامل العسكري.

ب ــ القيود الإقتصادية التي تواجه برنامج إعادة التسلح الرئيسي الجاري حالياً.

ج ــ فضلاً عن مشكلات القوة البشرية والتشعبات السياسية والإجتماعية لعسكرة مجتمعات الخليج على حد وصف بعض المراقبين.

---

[1] دراسة: (صفقات التسلح في الخليج ... هل تساعد في تضييق الهوة بين الإمكانات الذاتية والأمن الشامل)، مرجع سابق، ص 3.

[2] المرجع نفسه، ص 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الضروري وضع المرتكزات التالية في الاعتبار عند بحث أسس تحقيق الأمن والاستقرار بمنطقة الخليج العربي[1]:

أولاً: لا توجد مشكلة رئيسية داخل مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تقوده إلى صراع مسلح بين دوله.

ثانياً: لا يوجد في الوقت الحاضر تهديد مباشر خارجي (من خارج الإقليم) ضد دول المجلس.

ثالثاً: يوجد تهديد إقليمي يستهدف مجلس التعاون الخليجي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

إن مجلس التعاون الخليجي يعد التجمع الوحيد بين التجمعات العربية الذي يتضمن ميثاقه التأسيسي بنداً رئيسياً حول التعاون العسكري، وقد أنشئت ضمن هيكلية المجلس أمانة عسكرية لتنسيق الشؤون الدفاعية بين الدول الأعضاء، كما تم تشكيل لجنة عليا عقدت أكثر من سبعة اجتماعات لمتابعة تنفيذ قرارات الدفاع الجماعي والتعاون العسكري، ومن ثم يمكن القول أن مسألة التعاون الدفاعي والأمني موجودة ضمن إطار العمل الخليجي، لكنها لم تأخذ شكلاً أكثر مؤسسية إلا بعد قمة المنامة ديسمبر 2000، والتي وقع القادة خلالها اتفاقية الدفاع المشترك بغية توثيق التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الدفاعي[2].

وقد حظي التعاون والتنسيق العسكري بين دول مجلس التعاون بإهتمام كبير من قادة دول المجلس، حيث عقد وزراء الدفاع ورؤساء الأركان خلال السنوات الأخيرة إجتماعات

---

[1] دراسة: الخيارين، مبارك بن سعيد عوجان (مدى توافر العوامل المهيئة لوضع أسس جديدة للأمن والاستقرار الاقليمي في الخليج)، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، 2001، ص 178.

[2] دراسة: (الدفاع الذاتي المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي الواقع... والمعوقات)، مرجع سابق، ص 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكثفة لتعزيز قدرات جيوش دول المجلس وتعميق وتفعيل العمل العسكري المشترك بما يكفل لها حقها في الدفاع عن نفسها وحماية مقدراتها ومكتسباتها الوطنية[1].

ومن هذه الاجتماعات:

- انعقاد الدورة الثامنة عشر لوزراء الدفاع بدول مجلس التعاون في نوفمبر 1999 في دبي والذي يهدف إلى تعميق وتدعيم مسيرة مجلس التعاون على طريق التكامل الدفاعي ومن بينها إقامة شبكة إنذار مبكر ونظام اتصالات موحد بين جيوش دول المجلس وتطوير وتعزيز قوة درع الجزيرة من حيث الحجم والفاعلية.
- انعقاد الدورة العشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في الرياض في نوفمبر 1999، والتي تم فيها اعتماد القرارات المتعلقة بتطوير ومتابعة شؤون التعاون العسكري المرتبطة بقوة درع الجزيرة ومشروع حزام التعاون الأمني ومشروع الاتصالات المؤمنة ومشروع شبكات التغطية الرادارية والإنذار المبكر بين دول المجلس.
- الإجتماع التاسع عشر لوزراء الدفاع بالرياض في اكتوبر 2000، وتم فيه بحث تنفيذ قرارات قادة دول المجلس الخاصة فيما يتعلق بالمرحلة النهائية لمشروع الإتصالات المؤمنة ومشروع حزام التعاون الأمني، ومشروع شبكات التغطية الرادارية والإنذار المبكر بين دول المجلس.

استأثرت التكاليف الباهظة لإنضمام دول مجلس التعاون الخليجي لمبادرة الدفاع التعاوني التي عرضها وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين أثناء جولته في دول الخليج مارس

[1] دراسة: (سياسة التسلح في منطقة الخليج على خلفية معرض آيدكس)، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الكويت، 2001، ص 2.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1999، بكثير من الإهتمام من جانب قادة دول المجلس، وعلى الرغم أن المبادرة الأمريكية تهدف إلى حماية دول المنطقة والقوات الأمريكية المتمركزة فيها من أي هجمات صاروخية إيرانية أو عراقية ذات رؤوس كيميائية أو بيولوجية من خلال ربط دول الخليج العربي بنظام الإنذار المبكر الأمريكي الذي يعتمد على الأقمار الصناعية، حيث تشمل المبادرة تطوير نظام كفؤ للإعتراض الصاروخي يعتمد على صواريخ باتريوت الموجودة في بعض دول الخليج والمطلوب تسويقها في باقي دول الخليج وتمويل وتجهيز مسرح العمليات في الخليج هندسياً وإرشادياً وإدارياً، وتطوير منظومة الإنذار والقيادة والسيطرة المشتركة، وإجراءات التأمين الإداري والطبي للقوات الأمريكية بالمنطقة، إلا أن نفقات التسليح العسكري باتت تمثل استنزافاً لموارد دول الخليج، ولذلك اتجهت الدول الخليجية إلى التدريبات العسكرية المشتركة ولعل آخرها التموين العسكري (تعاون 3) الذي جرى في المياه الإقليمية العمانية بهدف تعزيز التعاون بين بحريات دول المجلس وتبادل الخبرات وتطوير المفاهيم العملياتية[1].

جميع الحقوق محفوظة

كما أن تنامي السكان في المنطقة وتزياد الضغط على الخدمات من طرق واتصالات وتعليم وصحة يجعل من الضروري ترشيد الإنفاق على التسلح، حيث يرى المراقبون أن تنمية القدرات العسكرية على صعيد تقنية السلاح أو في مجال التدريب وإيجاد جيوش خليجية مدربة وذات مستوى كفؤ هي أمور حيوية وهامة، ولحين ذلك لا يجب أن يطغى على نفقات خط التنمية الطموحة، وفي الوقت ذاته ألا يلتفت لمتطلبات دول الخليج الدفاعية التي تنبع من احتياجاتها الخاصة وليس غيرها[2].

---

[1] دراسة: (قراءة في نتاج القمة التشاورية الخليجية الثانية)، المركز الدبلوماسي للدراست الإستراتيجية، الكويت، 2000، ص 2.

[2] المرجع نفسه، ص 2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من أن الخبراء يرون أن التكامل الذي سيحدث مستقبلاً بين القوات المسلحة لدول مجلس التعاون الخليجي بموجب اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة أواخر عام 2000م في البحرين سيزيد على الأرجح من صفقات السلاح الخاصة في مجال التكامل على مستوى القيادة والتحكم. إلا أن التعاون الخليجي في المجال العسكري والتسليحي بات ينظر إليه بإعتباره أحد وسائل معالجة الخلل في سياسات الدول الخليجية المتعلقةى بالدفاع والتسلح[1].

وثمة تطورات إيجابية يمكن الإشارة إليها على صعيد التعاون والتنسيق العسكري الدفاعي بين دول مجلس التعاون الخليجي يأتي في مقدمتها توقيع قادة مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر2000م في قمة المنامة على اتفاقية الدفاع المشترك والتي تقضي بتعزيز التعاون الدفاعي الجماعي بين دول المجلس، كذلك هناك إعلان المنامة الذي صدر عن القمة والذي أكد على (ترسيخ مبدأ الأمن المشترك والتنسيق في القضايا الأمنية والدفاعية حماية لأمنها القومي والإقليمي، وحفاظاً على إستقلال دولها وسياستها ووحدة أراضيها في إطار مبادئ اتفاقية الدفاع المشترك بين دول المجلس والالتزام بها)[2].

تقوم المنظومة الدفاعية للدول الخليجية الست على أربع أسس رئيسية وهي كما يلي:

1) تكون البداية في الإعتماد التام على الذات وعلى القدرات والإمكانات الدفاعية الذاتية ومن خلال جميع الأنشطة والفعاليات الأساسية والمساندة، وفي هذا الصدد تعمل الدول الخليجية الست منفردة على تطوير قدراتها العسكرية والدفاعية وإمكاناتها العسكرية لمواجهة التهديدات المحتملة.

---

[1] دراسة: (سياسة التسلح في منطقة الخليج العربي على خلفية معرض آيدكس)، مرجع سابق، ص 3.

[2] المرجع نفسه، ص 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) تشغيل وتفعيل آلية الدفاع الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي، وتسخير كل الطاقات لتنفيذ ما أتفق عليه جماعياً أو التحرك لمواجهة أي تهديد بروح جماعية وفق مفهوم ورؤية محددين ومتفق عليهما مسبقاً، وفي هذا الإطار جاء إقرار اتفاقية الدفاع المشترك ثم إنشاء المجلس الأعلى للدفاع.

3) العمل على تعزيز الدور العربي وتفعيل الدفاع العربي المشترك.

4) تفعيل دور الأمم المتحدة الموكول إليها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومن خلال التحالف مع الدول الصديقة المؤمنة بأهمية الحفاظ على السلام الإقليمي لصالح أبناء المنطقة ولصالح العالم أيضاً[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

يمكن الإشارة إلى بعض الدوافع التي تدفع نحو ضرورة تفعيل خيار التسلح الذاتي للدول الخليجية الست، سواء بصورة فردية أو جماعية، وأهم هذه الدوافع ما يلي:

1) إن الاتفاقيات الأمنية مع الدول الصديقة لا توفر بدائل الأمن المشترك والنظام الدفاعي الذاتي الذي ينطلق من الداخل، كما أنها لا يمكن أن تكون لها عملياً صفة الدوام، فلا يمكن للأمن أن يتحقق وللطمأنينة أن تسود دون الإعتماد على النفس وبناء القوة الذاتية.

2) إن الولايات المتحدة التي تقوم بالدور الأكبر في حماية أمن الخليج لن تعد كما كانت من قبل، وفي هذا السياق يؤكد المحللون أن واشنطن أصبحت تنظر إلى مصلحتها فقط دون إبداء إهتمام كبير للآخرين.

[1] دراسة: (الدفاع الذاتي المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي الواقع .. والمعوقات) مرجع سابق، ص 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3) أهمية أن تملك دول الخليج الست "الجاهزية" للتعامل مع أي تطورات تمسها وتهـدد مصالحها في ظل المكانة الإستراتيجية التي تشغلها هذه البلدان بالنسبة للدول الكبرى.

4) إن ما تشهده المنطقة من تطورات دراماتيكية متسارعة تؤكد ازدياد حاجـة الـدول الخليجية الست إلى قدرة دفاعية ذاتية تمكنها من حماية أمنها واستقرارها، بل الحفاظ على وجودها في ظل وجود جارين عملاقين قياساً إلى أي منهما[1].

انظر ملحق الجداول، (جدول رقم 7، 9).

هناك بعض الملاحظات المتعلقة بالتعاون العسكري الخليجي الذي يجب الأخـذ بهـا وهي كالتالي[2]:

1) إن دول الخليج مطالبة بتطوير فكرة عدم انفصال أمن الخليج عن الصراع العربـي الإسرائيلي.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

2) إن تعزيز التعاون المشترك يتطلب بناء القدرة الدفاعية الذاتية وهو أمر حيوي يصب في مصلحة الإستراتيجية الدفاعية الموحدة، كذلك لا بد من تقارب مصادر منظومـة التسلح والتدريب في دول المنطقة.

3) المحدوديات الشديدة التي تعانيها دول المجلس ــ بإستثناء المملكة العربية السعودية ــ في مجال توافر العنصر البشري المؤهل والقادر على تشكيل قوات عسكرية تتمتـع بالصدقية والإحتراف والجاهزية القتالية المطلوبة.

4) إن مفهوم الأمن التي تعتمد عليه دول الخليج هو مفهوم هش، ولا يمكن الإعتماد عليه دائماً، وذلك لأن أمن هذه الدول وفقاً لهذا المفهوم يبقـى رهينـة ظـروف سياسـية وعسكرية لا تملك هي ــ أي دول الخليج ــ السيطرة عليها، أو التحكم في معطياتها.

---

[1] دراسة: (الدفاع الذاتي المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي الواقع .. والمعوقات) مرجع سابق، ص 4.

[2] دراسة: (سياسة التسلح في منطقة الخليج العربي على خلفية معرض "ايدكس")، مرجع سابق، ص 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5) ضرورة تنويع مصادر التسلح الخليجي في ضوء حقيقة مؤداها أن المظلة العسكرية الأمريكية تبقى هي الجهة الفعلية الحامية، على رغم توقيع اتفاقات دفاع وتعاون مشترك مع لندن وباريس وموسكو وبكين.

وتحتاج متطلبات الأمن الإقليمي في منطقة الخليج إلى العناصر التالية[1]:

1) تحديد أهداف الأمن الإقليمي.

2) تحديد مفهوم المصالح المشتركة لدول الخليج.

3) البعد عن طرح مفهوم القوة الأكبر والأقدر على فرض الأمر الواقع في المنطقة بين قطبي الصراع (أيران ــ العراق).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

4) الإبتعاد عن أسلوب الإثارة ومنطق التهديد بين الأطراف.

5) وضع آلية لمفهوم المصالح المشتركة مع الدول خارج الأقليم.

6) تحديد المفهوم التاريخي للعلاقة بين الأطراف وعدم استخدامه وسيلة ابتزاز وضغط.

7) حل القضايا المعلقة بين الأطراف برؤية جديدة تخدم مصالح جميع الأطراف ويسودها مبدأ ديموقراطية الحوار الهادئ وإمكانية الحلول.

8) نقل نقاط الخلاف الغير ممكن التوصل لحلول مرضية لها الأطراف، إلى محكمة العدل الدولية والقبول بنتائجها.

9) تعزيز الروابط الأمنية بين دول الإقليم (إجراء مناورات مشتركة، تبادل الزيارات على المستوى العسكري).

---

[1] دراسة: (الأمير، فهد أحمد، (جهود دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق الأمن والإستقرار الإقليمي خلال العقد القادم "رؤية عسكرية كويتية")، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، 2001، ص135.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10) الحد من سباق التسلح في المنطقة وجعله ضرورة للأمن وليس قدرة للتهديد.

المبحث الأول / الفرع (2): الإنجازات العسكرية لمجلس التعاون الخليجي:

تعددت إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية على صعيد الأمن الداخلي حيث ياتي على رأس تلك الإنجازات ما يلي[1]:

1) وضع الإستراتجية الأمنية الشاملة (مسقط 1987/2/15) وهي عبارة عن إطار عام للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء.

جميع الحقوق محفوظة

2) التعاون في مواجهة الجرائم الدولية مثل غسيل الأموال وتهريب المخدرات والجرائم المنظمة وغيرها للوصول الى تقنيات حديثة تهدد الامن.

3) في مواجهة ظاهرة الإرهاب، تضمنت الإستراتيجية الآتي:

أ ــ إدانة ورفض أعمال العنف والإرهاب بجميع أشكالها والدعوة لمواجهة هذه الظاهرة.

ب ــ دعوة علماء المسلمين إلى تبيان قيم ومبادئ الإسلام القائمة على التسامح ونبذ العنف.

[1] دراسة: (قراءة في أعمال القمة الثانية والعشرين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية)، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، 2002، ص 2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج ــ بذل الجهود بهدف مواجهة الممارسات الإرهابية الهدامة من خــلال تعزيــز وتكريس التنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية والإعلامية والتعليمية الخليجية.

4) التعاون في مواجهة آثار العمالة الوافدة والبطالة.

5) وضع مشروع التشريع النموذجي لمكافحة المخدرات.

6) وضع مشروع النظام الموحد لمنع الجرائم ومراقبة المشبوهين في دول المجلس.

الإنجازات العسكرية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية[1]:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز مصادر المعلومات الجامعية

1) وضع الإستراتيجية الدفاعية المشتركة.

2) الإتفاق على إنشاء صناعة سلاح خليجية.

3) الإتفاق أثناء القمة الثامنة عشر في الكويت 1997 على ما يلي:

أ ــ الإتفاق على خطة تكميلية القيادة والتحكم في الأنظمة الدفاعية التي تقوم على ربط الأنظمة القائمة للقيادة والتحكم والاتصالات والمخابرات.

ب ــ إنشاء هيئات ارتباط عسكرية في كل دولة من دول المجلس تتولى التدريبات المشتركة.

ج ــ إنشاء شبكات خليجية للإنذار المبكر.

د ــ رفع كفاءة القدرة الدفاعية الجماعية لدول المجلس.

[1] دراسة: (قراءة في أعمال القمة الثانية والعشرين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية)، مرجع سابق، ص 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4) يعد مجلس التعاون التجمع العربي الوحيد الذي نجح في تشكيل قوة عسكرية مشتركة هي درع الجزيرة.

5) ظهور مشروعات عدة لتطوير علاقات التكامل والتعاون والتنسيق بين جيوش المجلس من أهمها المشروع المعرف باسم "حزام التعاون" بتكلفة 80 مليون دولار على إقامة شبكات الرادارات والإنذار الجوي لجيوش دول المجلس.

6) مصادقة الدول الأعضاء على إتفاقية الدفاع المشترك الموقعة في قمة المنامة ديسمبر 2000 إلى جانب ذلك اتفق وزراء الدفاع الخليجيين في إجتماعهم الـ 20 بالمنامة على بدء الدراسات الخاصة ببحث إمكانية إمتلاك قمر صناعي خليجي عسكري يحقق قفزة نوعية في مجال الإستطلاع والإستخبارات العسكرية بصفة خاصة.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الأول / الفرع (3): الإنفاق العسكري (التسلح):

توقع المحلل العسكري البريطاني (بول بيفر) المتحدث باسم نشرة (جيتر) الدفاعية البريطانية زيادة الإنفاق العسكري لدول الخليج العربية بما يصل إلى 2% سنوياً خلال السنوات القادمة. وقال بيفر على هامش معرض الدفاع الدولي الخامس (أيدكس) في الإمارات في ابريل 2001، أن سوق السلاح في الخليج لا تزال موجودة، وهي تشكل 17% من حجم السوق العالمية، وعلى الرغم من أن هذه السوق كانت في التسعينيات نحو 43% وانخفضت نحو 17% إلان إلا أنها ستبدأ في الزيادة 2% سنوياً خلال السنوات القليلة القادمة[1].

والجدير بالذكر أن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن أشار في تقديراته إلى أن الدول الخليجية تنفق حالياً 60 مليار دولار سنوياً على جوانب الدفاع والأمن، والتي

[1] دراسة: (سياسة التسلح في منطقة الخليج العربي على خلفية معرض آيدكس)، مرجع سابق، ص 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زاد مجموع مشترياتها التسليحية خلال السنوات العشر الماضية ــ ووفقاً لتقديرات المعهد ــ عن نحو 200 مليار دولار[1].

انظر ملحق الجداول (جدول رقم 10).

وعلى الرغم من التقلبات في أسعار النفط، فإن دول الخليج لا تقترب من مخصصات القطاع الدفاعي والأمني، ويشير خبير عسكري كبير إلى أنه على الرغم من التقلبات الحادة التي شهدتها أسعار النفط في الأعوام الماضية ظلت دول الخليج تنفق حوالي 30 مليار دولار سنوياً حتى عندما وصل سعر برميل النفط إلى 12 دولار عام 1998[2].

وبشكل عام فإن أي انخفاض في إيرادات هذه الدول يؤثر في المشروعات غير العسكرية، حيث تعطي دول الخليج الأولوية القصوة للموضوعات الأمنية، ولعل خبراء شركات السلاح يدركون هذا الهاجس ويلحون عليه، بل ويخترعون أعداء الأمر الذي يدفع دول الخليج إلى إنفاق ما يقارب من 10% من دخلها القومي على الدفاع[3].

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الأول / الفرع (4): العقبات الماثلة أمام دول مجلس التعاون الخليجي في الشأن العسكري:

إن أوجه القصور في عمل مجلس التعاون الخليجي على صعيد التحديات السياسية والأمنية يتمثل في الآتي[4]:

---

[1] دراسة: (سياسة التسلح في منطقة الخليج العربي على خلفية معرض آيدكس)، مرجع سابق، ص 5.

[2] المرجع نفسه، ص 6.

[3] المرجع نفسه، ص 6.

[4] دراسة: (مجلس التعاون ماذا بعد عشرون سنة من الإنشاء؟)، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، 2001، ص1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1) العلاقات الخارجية مع دول الجوار الجغرافي وتحديداً إيران والعراق، هي علاقات لم تصل بعد إلى مرحلة يتم فيها إيجاد معادلة تعاونية خليجية مشتركة تصوغ العلاقات الخليجية ــ الإقليمية.

2) استمرار إحتلال إيران للجزر الإمارتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) وهو تحدي تضاعف بعد إخفاق اللجنة الخليجية الثلاثية في حل هذه القضية بالطرق السلمية أو تقريب وجهات النظر بشانها.

3) الأوضاع الداخلية غير المستقرة، القائمة في الدول المجاورة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كالعراق وإيران واليمن، وهي أوضاع من شأنها أن تؤدي إلى تغيرات إقليمية ربما تخل بأمن دول المجلس.

4) سباق التسلح النووي الدائر في جنوب آسيا، لا سيما بين الهند وباكستان، وما يؤدي إليه هذا السباق من زيادة للقدرات العسكرية لتلك الدول، بما يضع دول مجلس التعاون في وضع أمني غير ملائم.

يشير المحللون إلى أن هناك بعض العقبات التي تقف في طريق تحقيق الدفاع الخليجي الجماعي، ومن هذه العقبات[1]:

1) الإختلاف بين الدول الخليجية الست في تحديد الأخطار الخارجية التي تهدد أمنها، وتعدد مصادر التهديد الخارجية وتباين درجة الأولوية في هذه التهديدات من دولة لأخرى.

[1] دراسة: (الدفاع الذاتي المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي الواقع .. والمعوقات)، مرجع سابق، ص 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) إن التنسيق بين الدول الخليجية الست فيما تعتلق بمنظومات التسلح ومناهج التـدريب والتنظيم ما زالت دون مستوى الطموح، بل إن بعض هذه المنظومات يعاني بسـبب انعدام التنسيق بين هذه الدول.

3) صعوبة واضحة عند عملية تكوين جيش خليجي موحد بسبب نقص الكوادر البشـرية الفنية الناتج عن التركيبة السكانية البسيطة لدول المجلس.

4) غياب التنسيق بين السياسات الخليجية الخارجية.

5) التفاوت النسبي في الحجم والقوة بين الدول الست الأعضاء فـي مجلـس التعـاون الخليجي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

كما ينبغي أن تستعرض أهم النقاط المؤثرة في بنية الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي[1]:

1) تقييدات القوة البشرية: إن أحد أهم المشاكل التي تواجه دول مجلس التعاون في ضألة حجم القوة البشرية.

انظر ملحق الجداول (جدول رقم 1)

2) الدفاع الأحادي والثنائي والجماعي: بدأت فكرة الدفاع الجماعي بإنشاء قـوة للتـدخل تابعه لدول المجلس قوامها حوالي 5000 جندي وهي "قوة درع الجزيـرة"، وتضـم عناصر من كافة الدول الأعضاء في المجلس، واعتبرت الخطوة الأولى نحو تشـكيل قدرة رادعة جماعية، غير أن هدفها الحقيقي ــ فيما يبدو ــ كان هو الحفـاظ علـى

[1] آل محمد، محمد أحمد، (أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص18، 19، 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام والإستقرار الداخلي ضمن منطقة دول المجلس، أكثر من كونه مجابهة الإعتداء الخارجي.

3) توسيع الدعم العسكري الخارجي، بعد فشل الجهود المستندة إلى الأمن الجماعي، بذلت دول المجلس جهودها لتوسيع رقعة تحالفها الخارجية، على أساس ثنائي الجانب، ومنذ 1991، أضحت ثلاث دول غربية رئيسية (هي الولايات المتحدة وبريطانيا، وفرنسا) تلعب الدور الخارجي الأكبر في تدعيم الأمن الخليجي، ومن جانب آخر يعود إلى رغبتها على الاتفاقيات الثنائية مع أطراف خارجية، ارتبطت من خلالها دول الخليج بإتفاقيات عسكرية تسليحية ودفاعية مع أمريكا وأوربا.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الأول / الفرع (5): الحلول المقترحة لإجتياز العقبات الماثلة أمام دول المجلس.

هناك مجموعة من الإجراءات التي يمكن من خلالها التغلب على تلك العقبات ولعل أهمها ما يلي[1]:

1) إن الحديث عن "أمن جماعي" أو "دفاع جماعي" أو "حماية متبادلة" لدول مجلس التعاون الخليجي يتطلب أولاً وجود "مصلحة مشتركة" والإتفاق على "الخطر المشترك" مع توفير نوع من الثقة المتبادلة.

2) إقامة صناعة خليجية حربية متطورة وذلك لما له من أهمية في دعم القدرات العسكرية لدول المجلس فمن ناحية توفر الحاجات الأساسية من الذخيرة وقطع الغيار وبعض المعدات العسكرية الضرورية.

[1] دراسة: (الدفاع الذاتي المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي الواقع ... والمعوقات)، مرجع سابق، ص 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3) ضرورة التنسيق بين السياسات التسليحية وسياسات الدفاع لدى الدول الخليجية الست ويكون ذلك من خلال خطوات أهمها:

أ ــ تحقيق تقارب في مصادر منظومات التسلح في دول المنطقة.

ب ــ توثيق الروابط العسكرية بين الجيوش الخليجية الست أفقياً ورأسياً، وإقــرار سياسة عسكرية خارجية.

ج ــ التعاون في مجال تبادل المعلومات.

د ــ الإستمرار في إجراء التدريبات العسكرية المشتركة حيث يعتبر هــذا الأمــر عاملاً في دعم التجانس ورفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة لــدول مجلــس التعاون.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

هــ تنويع تكوين وتركيبة الجيوش الخليجية الست لتلافي التكرار والتماثــل فــي الأفرع والمعدات.

4) ضرورة إمتلاك دول المنطقة لأسلحة ردع مناسبة للتغلب على نقص القدرة البشــرية ولإحداث التوازن المطلوب بين مثلث القوى في المنطقة الــذي يضــم دول الخلــيج وإيران والعراق.

5) توحيد السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي الست في المجال الاقليمي.

على مجلس التعاون الخليجي أن يستوفي العديد من المتطلبات لكي يستطيع تفعيل أدائه خلال الفترة المقبلة ومن هذه المتطلبات[1]:

[1] دراسة: (مجلس التعاون ماذا بعد عشرون سنة من الإنشاء؟)، مرجع سابق، ص 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1) ضرورة الإتفاق على مفهوم الأمن القومي والأمن الجماعي والردع الشامل، والإتفاق على ما إذا كان هذا الأمن يشمل الجانب العسكري فقط أم يشمل مفاهيم الأمن الحديثة بما في ذلك الأمن الغذائي والعمالة الوافدة والتركيبة السكانة (فيما يعرف بالأمن السكاني)، والإتفاق كذلك على مصادر الخطر والتهديد الداخلي والخارجي، على أن تتم ترجمة هذه المفاهيم بإتفاقيات إستراتيجية وليست تكتيكية.

2) يرى البعض أن أول شروط نجاح هذا التحالف أو التعاون يجب أن يتضمن بناء منظومة دفاعية للأمن الخارجي، وما لم يتحقق هذا الهدف فإن باقي أشكال التعاون الأخرى في مجالات العمل المشترك تظل على الهامش وبعبارة أخرى فإن أي تعاون لا يأتي بالبناء على قوة رادعة لكل عدوان خارجي يتعرض له أي من دول مجلس التعاون لهو تعاون نظري يتجاهل حقائق الجغرافيا والتاريخ.

إن دول مجلس التعاون الخليجي تجد نفسها مضطرة لإتخاذ إجراءات مضادة تحد من مخاطر التهديد الإقليمي، وهذه الإجراءات لن تتعدى الخيارات التالية[1]:

1) التسلح والإنفاق العسكري المتواصل لإيجاد توازن القوى مع الدول المجاورة الأخرى، وهذا إجراء يصعب تحقيقه وإدامته في مواجهة دول تملك الثورة والكثافة السكانية ولا تهتم كثيراً برفاهية شعوبها.

2) الإعتماد على الأحلاف الخارجية لردع التهديد الإقليمي والسؤال هو: إلى متى؟ ومدى فاعلية هذه الأحلاف مستقبلا؟ ــ وهل سيكون بمقدورنا إدامة التكلفة الباهظة لهذه الإجراءات إلى ما لا نهاية؟.

---

[1] دراسة: الخيارين، مبارك بن سعيد عوجان، (مدى توافر العوامل المهيئة لوضع أسس جيدة للأمن والإستقرار الإقليمي في الخليج)، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، 2001، ص178ــ179.

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع رسائل الجامعية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3) وضع أسس جديدة للأمن والإستقرار الإقليمي في منطقة الخليج ترتكز على التقارب مع الدول الأخرى بالمنطقة بهدف حل المشاكل العالقة التي يمكن أن تؤدي إلى صراع مسلح.

الخيارات المطروحة أمام دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للبعد الأمني[1]:

1) ترشيد الإنفاق الأمني من خلال الحصول على أفضل الشروط، وألا يتم الإنفاق الضخم على شراء الأسلحة التي لا تستخدم في التدريب.

أنظر ملحق الجدول (جدول رقم 6).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

2) إدخال إصلاحات جذرية على كيان مجلس التعاون بالصورة التي تضمن تحقيق فعاليته وخاصة في مجال الدفاع والحفاظ على الأمن، ولعل تطوير قوات (درع الجزيرة) على رأس هذه الإصلاحات.

3) إبراز البعد العربي لأمن الخليج، وما يترتب عليه من تفعيل (إعلان دمشق) كأحد الآليات المطروحة لضمان أمن واستقرار المنطقة.

الحلول التي يمكن اقتراحها في الجانب العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي[2]:

1) أسلحة الدمار الشامل: وذلك بأن تتعهد الدول المتاخمة لسواحل الخليج العربي بجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأن يتم التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية للتأكد من التزام كل دولة بذلك.

---

[1] دراسة: (مستقبل الوجود الأمريكي في منطقة الخليج)، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، 2000، ص 1.

[2] دراسة: الغرللي، عبد الكريم السيد عبد اللطيف، (الدعوة لإقامة نظام للتعاون الأمني على جانبي الخليج: الثقة بين ساحلي الخليج العربي أساس الأمن فيه)، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكوين، الكويت، 1999، ص33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) توثيق وتطوير قنوات المواصلات والإتصالات: وسوف يتيح النجاح في هذا الجانب على خلق أجواء ومواقف مبنية على رؤية أفضل من خلال الإتصالات المباشرة بين ساحلي الخليج.

3) الإتفاق على تجنيب المنطقة الأسلحة ذات القدرات المريبة: مثل الصواريخ بعيدة المدى، والغواصات، حتى لا يضطر الساحل إلى الإستعانة بغير دول المنطقة لموازنة الخلل في ميزان القوى.

بات على دول الخلج أن تختار من بين عدة بدائل يمكن بلورتها في أربعة خيارات رئيسية لضمان أمنها وهي كالتالي[1]:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أولاً: في الوجود الأجنبي: ويعني ذلك استمرار دول الخليج في الإعتماد على الوجود الأجنبي في الخليج عموماً، والوجود الأمريكي على وجه الخصوص، لتوفير الحماية وردع التهديدات الموجهة لدول الخليج من خلال ترتيبات وإتفقايات أمنية مع الولايات المتحدة وبعض الدول مثل بريطانيا وفرنسا.

ثانياً: الأمن العربي، ويعني ذلك الإعتماد على الصيغة العربية للأمن التي جسدها إعلان دمشق، وسميت بدول الخليج الست إضافة إلى كل من مصر وسوريا (2+6) والتي نصت على استخدام نظام أمني جديد أهم مقرراته تتعلق بوجود قوات مصرية ـ وسورية في الخليج بهدف الدفاع عن سلامة وأمن المنطقة، إلا أن هذه الصيغة لم يكتب لها النجاح، وانتهى بها الوضع إلى التجميد بعد أن سحبت مصر وسوريا قواتها في أعقاب تحرير الكويت.

---

[1] http://www.Islam-online . (قضايا سياسية)، في دراسة حول التوازن العسكري بالمنطقة 4 خيارات أمام دول الخليج للحفاظ على أمنها، ص1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: تأهيل العراق، وذلك يعني تأهيل العراق من خلال إحياء التوازن العسكري في المنطقة للقيام بدوره في تحقيق التوازن الذي كان سائداً قبل حرب الخليج الثانية، وذلك لمنع فتح الباب أمام إيران للإنفراد والهيمنة على منطقة الخليج وفرض السيطرة على دولها.

رابعاً: الدفاع الخليجي المشترك: وذلك من خلال إعادة ترتيب البيت الخليجي وتفعيل دوره، حيث أنه بالإمكان أن يتحول مجلس التعاون الخليجي إلى قوة عسكرية قادرة على حماية مصالحه ومواجهة التهديدات الإيرانية والعراقية على السواء.

المبحث الأول / الفرع (6): إعلان دمشق

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

إذا كانت حرب الخليج الثانية قد أدخلت مفهوم القوزى العظمى (Super Power) إلى منطقة الخليج، وبصفة خاصة بين سكان دول مجلس التعاون الخليجي، فإن الدول الخليجية التي كانت متحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والدول العربية الأخرى قد سعت منذ إنتهاء أزمة إحتلال الكويت إلى محاولة بناء أمن إقليمي يعتمد على الدعم المالي الخليجي لهذه الدول مقابل تواجد عسكري سوري مصري كبير في منطقة الخليج، وسمي هذا التحالف بإعلان دمشق[1].

ويعد إعلان دمشق بمثابة التطور الأمني الرئيس في الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية، وقد استهدفت دول الإعلان توفير مظلة أمنية إقليمية تتمركز حول إئتلاف سعودي مصري وسوري، وقد بزغت فكرة إعلان دمشق من الإئتلاف الذي كان سائداً في وقت الحرب بين مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي، ويشير إعلان دمشق عدة أسئلة:

---

[1] البستكي، نصره عبد الله، (أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص117.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1) ما هي الأسباب التي أدت إلى توقيع هذا الإعلان؟

2) لماذا لم يشكل إعلان دمشق أهمية كتحالف أمني إقليمي؟

إن إعلان دمشق وقع اتساقاً مع المصالح الأمريكية في إيجاد نظام تحالف إقليمي عربي في مواجهة أية تهديدات مستقبلية ضد دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة من جانب إيران، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية كانت هي القوة الوحيدة المهيمنة والتي بوسعها إملاء أي نوع من الترتيبات الأمنية ينبغي التوصل إليها[1].

أما الدافع الثاني وراء توقيع هذا الإعلان الأمني فيكمن في المصلحة الأمريكية في تحويل جزء من العبء العسكري إلى الدول الإقليمية، خاصة مصر، وهكذا أدى هذان العاملان إلى التوقيع على إعلان دمشق وإقراره، ولا ينبغي الإقلال من أهمية الدافع الخاص بالرغبة في إيجاد آلية زمنية عربية لدرء الأخطار عن منطقة الخليج تكون بديلاً لقوات الناتو والوجود الأمريكي العسكري في المنطقة، ولمحاولة علاج الآثار السلبية على المستوى الشعبي من جراء بقاء الوجود الأجنبي بعد تحرير الكويت[2].

مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ولقد جرى التوقيع على إعلان دمشق في مارس (1991) بين دول مجلس التعاون الخليجي من ناجية، وسوريا ومصر من ناحية أخرى، وفق صيغة (6+2)، وينص هذا الإعلان على أن تقدم دول مجلس التعاون الخليجي دعماً نقدياً يصل إلى (10) بلايين دولار لكل من سوريا ومصر مقابل الدعم العسكري من كليهما، وحسب بعض التقارير الصحفية فقد التزمت دول مجلس التعاون الخليجي بنهاية (1992) بتقديم (6.5) بليون دولار للدولتين المذكورتين، كما قدمت الدول الخليجية خلال فترة حرب الخليج الثانية الكثير من المساعدات

---

[1] البستكي، نصره عبد الله، (أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق)، مرجع سابق، ص117.

[2] المرجع نفسه، ص117.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية والعينية لسوريا ومصر، وسمحت في نهاية عام (1994) بالتنازل عن حصتها في رأسمال الشركة العربية للصناعات العسكرية والذي يبلغ (1.4) بليون دولار لصالح الحكومة المصرية[1].

ومع أن مساهمة الجيش المصري والسوري خلال حرب الخليج الثانية كانت فعالة، وأعطت الشرعية للتحالف العربي الأمريكي في تلك الحرب إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تكن متحمسة لإستمرار مرابطة هذه القوات على أراضيها[2].

ويلاحظ أن التحول الذي طرأ على موقف دول الخليج أثر في العلاقات بين الدول العربية وتأثرت فكرة وضع ترتيبات أمنية عربية بالتقلبات التي اتسمت بها العلاقات العربية-العربية، وكان "إعلان دمشق" الذي يمثل الحل العربي لمشكلة أمن الخليج، يفتقر إلى المصداقية، فلم يؤخذ منذ البداية مأخذ الجد، بالرغم من أن كثير من الدول العربية اعتبرت هذا الإعلان نواة محتملة لإستراتيجية أمنية فعالة للمنطقة، وأنه سوف يحظى بدعم الضمانات الغربية في النهاية. ولكن الأمر لم يكن مقدراً له الحدوث، خاصة بعد إنسحاب القوات المصرية البالغ عددها (38.000) فرد في مايو (1992)، وإنسحاب القوات السورية بعد ذلك بشهر، لم يكن إعلان دمشق حلاً عملياً لدول الخليج[3].

---

[1] البستكي، نصره عبد الله، (أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق)، مرجع سابق، ص118.

[2] المرجع نفسه، ص118.

[3] السويدي، جمال سند، (إيران والخليج والبحث عن الإستقرار)، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص202.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبرز لنا كل من الموقفين السوري والمصري، وقد حاولت الدولتان في أعقاب حرب الخليج الثانية ــ من خلال ما عرف بإتفاق إعلان دمشق ــ توظيف محدودية القدرات العسكرية الخليجية بمقايضة الدعم الإقتصادي الخليجي لدمشق والقاهرة، بالقوة العسكرية والزخم البشري الوفير في هاتين الأخيرتين[1].

وبعد أن ظهرت تحفظات إيرانية وأمريكية صريحة ضد دور مصري أو سوري في أمن الخليج، أتاح تجميد إعلان دمشق الفرصة لتثبيت الوجود العسكري الأجنبي وخاصة الأمريكي منه في مياه وأراضي الخليج، ومعروف أن أي دور مصري أو سوري في هذا الإتجاه كان سيطرح علامة استفهام حول ضرورة الوجود الأجنبي، أي يمكن القول أن طرح فكرة قيام مصر وسوريا أو أحدهما بدور أمني في الخليج كان بمثابة عامل سريع لتكريس الوجود الأجنبي العسكري في المنطقة نتيجة حرص واشنطن وحليفاتها الغربيات على منع أية فرصة أمام هذا الدور العربي، وكذلك قبل أن تجد طهران مبرراً لتطرح نفسها كبديل إقليمي لهذا الدور العربي[2].

ومن هنا فربما ساعد ةالموقف المصري ــ السوري على التعجيل بترسيخ الوجود العسكري الأجنبي، وتقنينه من خلال اتفاقيات دفاعية أبرمتها دول الخليج العربي مع القوى الكبرى في العالم. كما ساعد بالقدر ذاته على قطع الطريق أمام إقامة كيان أمني خليجي سواء بالمعنى العربي، أو بالمعنى الإقليمي أي بمشاركة إيرانية[3].

---

[1] السويدي، جمال سند، (إيران والخليج والبحث عن الإستقرار)، مرجع سابق، ص 202.

[2] http://www.Islamonline.com (قضايا سياسية ــ -Islam-online)، التعاون العسكري الخليجي ...الأمريكي المضمون، سامح راشد ــ أبو ظبي.

[3] المرجع نفسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

محاولات التنسيق مع إيران والعراق لضمان المحافظة على الأمن القومي الخليجي

يرى المراقبون أنه إذا كان هناك تناغم كبير فيما يتعلق بتنسيق العمل الداخلي بين دول مجلس التعاون، إلا أن مجالات العمل الخارجي لا تحظى بنفس القدر من التناغم والتنسيق إذ تبرز العديد من القضايا وإن كان لا يمكن وصفها بأنها خلافية إلا أنها تشهد قدراً من التباين بين مواقف الدول الأعضاء وفي مقدمة هذه القضايا العلاقات الخليجية بكل من إيران والعراق، فبينما ترى دولة الإمارات العربية المتحدة أن أي تقارب خليجي – إيراني يجيئ على حسابها ويشجع إيران على تغيير معالم الجزر التي احتلتها، ويعطي انطباع لإيران بأن الدول الخليجية تخلت عن حقوق الإمارات العربي المتحدة، فإن الكويت ترى كذلك أن التقارب الخليجي العراقي يأتي على حساب الأمن القومي الكويتي ويقفز فوق المطالب الكويتية العادلة ويتجاهلها، إلا أن وقبل التطرق إلى العلاقات الخليجية بكل من إيران والعراق ثمة ملاحظات هامة يجب الإشارة إليها[1]:

أولاً: إن التباين في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون لا سيما حيال العراق وإيران، لا يعني انتقاد هذه السياسة وتحميلها المسؤولية كاملة في أي تعثر يواجه العمل الخليجي المشترك.

ثانياً: إن المطالبة بتوحيد السياسة الخارجية أو بمعنى أدق اتباع سياسة خارجية موحدة أمر يصعب تنفيذه ليس في إطار دول مجلس التعاون الخليجي فحسب وإنما في أي تكتل

[1] دراسة: (تقييم تجربة مجلس التعاون الخليجي)، مرجع سابق، ص 2، 3.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آخر فالإتحاد الأوروبي ورغم سبقه لمجلس التعاون الخليجي بخطوات واسعة لم ينجح حتى الآن في اتباع سياسة خارجية موحدة.

ثالثاً: إن ما يمكن عمله في هذا الإطار ليس توحيد السياسة الخارجية وإنما الوصول إلى حد معين من التنسيق يعظم من مصالح المجموع وليس مصالح الفرد، وما من شك أن وجود هذا القدر من التنسيق سوف يسهم في إعطاء الدول الخليجية مركزاً أفضل في مفاوضاتها بشأن المسائل الخارجية المعقدة والمعلقة في آن واحد.

المبحث الثاني / الفرع (1): محاولات التنسيق مع العراق لضمان المحافظة على الأمن القومي الخليجي.

مكتبة الجامعة الاردنية

يحتل العراق موقعاً استراتيجياً مهماً، وتبلغ مساحته حوالي (434.920) كيلو متر مربع ويبلغ عدد سكانه عام (1999) حوالي (23.144) مليون نسمة، ويعتبر من الدول البترولية الرئيسية في العالم وله من الموارد الإقتصادية الأخرى نصيب كبير، ويتمتع بموارد مياه متجددة تعتبر نسبتها عالية خاصة في الشرق الأوسط حيث يبلغ نصيب الفرد (4575) متراً مكعباً في السنة.. ولكن مسألة العراق أن لديها ثروة كبيرة من البترول والموارد الطبيعية ولديها شعب من أكثر شعوب الشرق الأوسط تعليماً، لكن تحكمه أسوء الحكومات[1].

انظر ملحق الجداول (جدول رقم 2).

ويتحكم في النظرة العراقية تجاه الخليج عدة اعتبارات تتمثل في الآتي[2]:

---

[1] ندوة: (دول مجلس التعاون الخليجي وجهود تحقيق الامن والاستقرار خلال العقد القادم الفرص والقيود)، مرجع سابق ص 151.

[2] المرجع نفسه، ص 151.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1) تحديد الأهداف العراقية في المنطقة المتصفة بالأطماع، وخاصة المـزاعم العراقيـة الداعية لضم الكويت إليها.

2) المشاركة في ترتيبات الأوضاع في المنطقة، بإعتبار العراق دول عربية مطلة علـى الخليج العربي، وذلك بالطريقة والأسلوب اللذين يرضيان القيادة العراقية.

3) الرغبة في نشر المبادئ البعثية التي يتمكن العراق من خلالها من بسط نفوذه علـى المنطقة.

وعلى هذا فإن دول المنطقة، لم تكن في يوم من الأيام تشعر بالإطمئنان الكامل تجـاه العراق، وعزز ذلك الشعور، تخبط القيادة العراقية بين تشدد مطلق ولين مفرط، في كثير من الوقفات والحالات، واستمراره رغم الحظر والقيود الدولية في بناء قوته العسـكرية وتهديـد جيرانه، ويعتبرس التهديد العراقي لدولة الكويت تهديداً يجب أن يؤخذ مأخذ الجـد بإعتبـاره تهديداً مباشراً لدولة عربية مستقلة معترف بها طبقاً للأعراف الدولية والقانون الدولي العـام، وهو في الوقت نفسه تهديد لبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي[1].

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

العلاقات الخليجية ــ العراقية:

يعتبر ملف العلاقات الخليجية ــ العراقية من الملفات التي تمثل تحدياً كبيـراً أمـام منظومة مجلس التعاون الخليجي، حيث بادرت عدد من الدول الخليجية بفتح سفارات لها فـي بغداد ومنها البحرين والإمارات وقطر فضلاً عن عُمان والتي لم تنقطع علاقاتها الدبلوماسـية بالعراق حتى في أحلك لحظات حرب الخليج الثانية. ليصبح عدد الدول الخليجية التي لـديها

[1] ندوة: (دول مجلس التعاون الخليجي وجهود تحقيق الأمن والإستقرار خلال العقد اقـادم الفـرص والقيـود)، مرجـع سـابق، ص 151.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمثيل دبلوماسي مع العراق (4) دول من أصل (6) أي ثلثي دول الخليج لتظل الكويت والمملكة العربية السعودية هما الدولتان اللتان لم تقيما علاقات مع بغداد حتى ذلك الحين، مع ملاحظة أن السعودية تفوز بحصة كبيرة من التجارة مع العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء[1].

إلا أنه ورغم ما يبدو من هذه المواقف من تباين، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تدرك أن علاقاتها مع العارق لا تغير من مواقفها الثابتة المتمثلة في ضرورة تنفيذ العراق قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وإنما تنطلق من موقفها القاضي بإعادة العلاقات مع العراق من حقيقتين مهمتين[2]:

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

1) الفصل بين النظام العراقي والشعب العراقي. ومن ثم فهي تحاول من خلال علاقاتها مساعدة الشعب العراقي، على تجاوز مسألة الحصار.

2) الإدراك بأن العراق قوة إقليمية لا يمكن شطبها من معادلة التوازن في المنطقة ومن ثم فإن دول الخليج في سياستها الخارجية حيال العراق لا تتنصل من إلتزاماتها الدولية والإقليمية، وإنما تعمل في ضوء ما تراه لدول ولشعوب المنطقة، لا سيما وأن الكويت تمتلك الرؤية ذاتها بإستعدادها إعادة صياغة سياستها تجاه الوضع العراقي الراهن والإستعداد للتعامل مع المتغيرات التي قد يشهدها، بما في ذلك احتمالات إعادة تأهيل النظام العراقي والقيام بمبادرة لتصحيح التشويهات في العلاقة مع الشعب العراقي، التمهيد لذلك على مستوى تقديم مساعدات إنسانية ملموسة للشعب العراقي.

---

[1] دراسة: (تقييم تجربة مجلس التعاون الخليجي)، مرجع سابق، ص 3.

[2] المرجع نفسه، ص 4.4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ظل توجه عدد من الدول الخليجية إستعادة العلاقات مع العراق، نـــاقش القـــادة ضرورة تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن، داعين إلى تخفيف معاناة الشعب العراقي، وفي هذا الإطار طالب مجلس التعاون الخليجي في أبريل 1999 الحكومة العراقية بإثبـــات حســـن نواياها السلمية تجاه جيرانها قولاً وفعلاً وعملاً بالإسراع في التجاوب الإيجابي مع قـــرارات مجلس الأمن (1284) واللجنة الجديدة التي أنشأت بموجب القرار المكلفة بالرصد والتحقيـــق والتفتيش بجانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإبداء حسن التعاون مع الفرق الدولية الأخرى لإطلاق سراح الأسرى الكويتيين الموجودين لدى العراق[1].

بعد مرور عدة سنوات على غزو العراق الكويت، بدأت دول مجلس التعـــاون لـــدول الخليج العربية، تستخدم لغة معتدلة وسياسة معتدلة، إلى حد ما، تجاه صدام حســـين. وتؤكـــد الأمم المتحدة أن صدام حسين مستمر في تطوير وإخفاء أسلحة الدمار الشـــامل، الأمـــر اذي يعني استمرار عزلة العراق السياسية والإقتصادية على الساحة الدولية، كما يعني أن قيـــادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تدرك نوايا العراق جيداً، على الأقل علـــى المـــدى القريب. وقد بدأت بعض دول مجلس التعاون فعلاً في إعادة تقويم علاقاتها بـــالعراق. ففـــي أواخر 1995 أعلن صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولـــة الإمـــارات العربية المتحدة، أن سياسة العقوبات القائمة تحتاج إلى مراجعة، وشاركة في هذا الرأي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، كما أعرب الأمير خالد بن سلطان آل سعود ـــ قائـــد

[1] دراسة: (قراءة من نتائج القمة التشاورية الخليجية الثانية)، المرجع السابق، ص 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوات المشتركة ومسرح العمليات في حرب الخليج الثانية ــ عــن رأي مشــابه فــي هــذا الصدد[1].

التهديد العراقي للأمن القومي الخليجي:

أثبت العراق بالتجربة والواقع أنه أحد أهم مصادر التهديد للأمن القومي الخليجي نظراً لتطلعاته الذاتية وغروره اللا محدود في الإعتداء والسيطرة على الخليج خاصة فــي جانبــه العربي، وتحقيق غاياته الذاتية والإبقاء على المنطقة في حالة الغليان ودرجة من المخــاطر، بطرحه لرؤية ركز على ترديدها لإيهام دول المنطقة خاصة الدول العربية منها، أنه مستهدفاً أمنياً من داخل المنطقة وخارجها، وسوق لهذه الفكرة وأضاف بأنها ركيــزة أساســية للأمــن القومي العربي، وأن إضعاف العراق هو إضعاف للأمن القومي العربي، وبالرغم من أن هذا الطرح مقبول في واقعة العربي، إلا أن الواقع يثبت أن العراق هو مصدر تهديد مباشر للأمن في المنطقة، وإن اختلفت رؤية بعض دول مجلس التعاون لمستوى وتأثير هذا التهديــد طبقــاً لبعدها الجغرافي وعلاقاتها مع العراق وتتمثل الأطماع العراقية للمنطقــة فــي الإعتبــارات التالية[2]:

1) تحقيق الأهداف التوسعية في المنطقة والترويج لعدم وجود منافذ بحرية له على الخليج العربي، علماً أن العراق يمتلك ساحلاً يطل على الخليج بطول 60ــ70 كم.

2) يسعى العراق للمشاركة الفاعلة في ترتيب الأوضاع الأمنية في المنطقة طبقاً لتوجهاته وبعيداً عن مصالح الدول الأخرى في المنطقة.

---

[1] موينيهان، جوزيف، (أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين)، ط1، مركز الإمــارات للدراســات والبحــوث الإســتراتيجية، أبو ظبي، 1998، ص93.

[2] ندوة: (دول مجلس التعاون الخليجي وجهود تحقيق الأمن والإستقرار خلال العقد القــادم الفــرص والقيــود)، مرجــع ســابق، ص 130.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3) نشر مبادئ حزب البعث والتي يمكن من خلالها السيطرة على المنطقة ومن ثم قيادة العالم العربي.

إن سياسة العراق في العقدين الماضيين كشفت بلا أدنى شك أنه الطرف العدو لنفسه في المنطقة، وذلك لدأبه المستمر في إستعراض القوة وأسلوب الهيمنة والعظمة التي مارسها ولا يزال خلال الفترة الماضية وما واقع الحال إلا صورة ماثلة أمامنا[1].

ويؤكد العراق في كل مناسبة أنه بؤرة التوتر وعدم الإستقرار الأمني في المنطقة، وإن كانت اللهجة الحالية التي يمارسها ضد السياسة الدولية المفروضة عليه نتيجة حماقاته في المنطقة، وتطويع ذلك لخدمة أهدافه، هي لغة رخيصة يقصد بها إستمالة الشارع العربي والإسلامي تجاهه، ولتبرير حماقاته تجاه ما يفعله وبإستمرار لتعكير صفو الأمن والإستقرار في المنطقة، وأن المشكلة الحقيقية للعراق هي وجود النظام الحالي(حزب البعث) الذي لا يمكن التعاون والوثوق به في المستويين الإقليمي والدولي[2].

موقف دول مجلس التعاون الخليجي من ضرب العراق:

اتخذت دول الخليج العربية الست موقفاً معارضاً لتوجيه ضربة عسكرية للعراق وقد عبرت هذه الدول عن هذا الموقف صراحة عبر الكثير من مسئوليها على المستوى الجماعي (مجلس التعاون الخليجي) أو على المستوى الفردي (كل دولة على حده) [3].

---

[1] ندوة: (دول مجلس التعاون الخليجي وجهود تحقيق الأمن والاستقرار خلال العقد القادم الفرص والقيود)، مرجع سابق، ص 130.

[2] المرجع نفسه، ص 131.

[3] دراسة: (الموقف الخليجي من ضرب العراق... المخاوف من تداعيات الضربة)، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الكويت، 2002، ص 1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية في (2002/8/24)، وجدد هذا الإعلان في (2002/8/27)، إن دول المجلس تعارض توجيه ضربة عسكرية أمريكية للعراق لما لها من إنعكاسات وتبعات خطيرة على أمن المنطقة وإستقرارها. ورأى المراقبون أن إعلان هذا الموقف قبيل زيارة وزير الخارجية القطري للعراق الشيخ حمد بن جاسم، والتي تمت بالفعل في (2002/8/26). قصد به على الأرجح إبلاغ رسالة حسن نية لبغداد لكي تبدي تعاوناً أكبر مع الأمم المتحدة في المفاوضات الخاصة بعودة المفتشين لتفادي التعرض لضربة عسكرية أمريكية[1].

ومن ناحية أخرى جدد المجلس الذي انعقد في جدة في (2002/9/4) رفضه لأي عمل عسكري موجه لأي بلد مسلم أو عربي[2].

جميع الحقوق محفوظة
الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

يمكن القول أن هناك توجه خليجي بعدم التعامل مع صدام حسين ونظامه الحاكم في بغداد. غير أنه ــ كما يرى المراقبون والمحللون ــ هناك بعض من المخاوف التي تنتاب دول مجلس التعاون الخليجي من حدوث تداعيات سلبية من جراء ضرب العراق وإسقاط نظامه[3].

ويشير المحللون إلى أن تلك المخاوف تتراوح بين مخاوف سياسية (حدوث حالة من عدم الإستقرار الداخلي في العراق يتبعها حالة من عدم الإستقرار الإقليمي في المنطقة كلها). ومخاوف أمنية (حدوث انكشاف أمني في الخليج لا سيما إذا تعرضت القوات الأمريكية لخسائر فادحة الأمر الذي يدفع الرأي العام الأمريكي للمطالبة برحيل هذه القوات عن المنطقة

---

[1] دراسة: (الموقف الخليجي من ضرب العراق.... المخاوف من تداعيات الضربة)، مرجع سابق، ص 2.

[2] المرجع نفسه، ص 2.

[3] المرجع نفسه، ص 2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عموماً).، ومخاوف إقتصادية (نزوح اللاجئين وتأهيل العراق لكي يكون بديلاً لدول مجلس التعاون الخليجي)[1].

انظر ملحق الجداول (جدول رقم 14).

المبحث الثاني / الفرع (2): محاولات التنسيق مع إيران لضمان المحافظة على الأمن القومي الخليجي.

تحتل إيران موقعاً مهماً على طول الساحل الشرقي للخليج العربي وشمال بحر العرب، ومساحتها حوالي (1.65) مليون كيلومتر مربع، وتعد العملاق السكاني في منطقة الخليج العربي، إذ يقدر عدد سكانها بضعف سكان الدول العربية المطلة على الخليج العربي مجتمعة ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها (160) مليون نسمة بحلول عام (2025م) [2].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

وهي احدى الدول البترولية الرئيسية في العالم ولديها حوالي (497) ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي أو (12.9%) من الغاز الطبيعي في العالم[3].

انظر ملحق الجداول (جدول رقم 3).

وتعتبر إيران من أهم الأطراف غير العربية المعنية بأوضاع المنطقة، وخصوصاً الخليج العربي منذ عهد الشاه، فهي تسعى إلى أن تكون الدولة الكبرى في المنطقة، لتتمكن من لعب دور بارز فيها، وربما الدور الأكبر، إلى حد أن أصبحت تشكل تهديداً لمصالح الدول الأخرى، وكان إحتلال إيران لجزر (طنب الكبرى، طنب الصغرى وأبو موسى) سنة

---

[1] دراسة: (الموقف الخليجي من ضرب العراق.... المخاوف من تداعيات الضربة)، مرجع سابق، ص 3.

[2] السويدي، جمال سند، (إيران والخليج وابحث عن الإستقرار)، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص145.

[3] المرجع نفسه، ص 145.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1971) أول خطوة تخطوها في عهد اشاه لتحقيق نفوذ كبير في الخليج، وبعد زوال حكم الشاه سنة (1979) وقيام جمهورية إيران الإسلامية، دخلت إيران في مواجهة رئيسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما سبب لها عزلة دولية، وكنتيجة للثورة بدأت تصفيات وطرد عدد من الضباط وأنشئت قوة عسكرية جديدة سميت بالحرس الثوري وأدت هذه الأحداث والتداعيات إلى ضعف القوات المسلحة الإيرانية، مما أغرى العراق في دخول حرب مع إيران سنة (1980) كلفتها خسائر بشرية كبيرة، بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة في المعدات والأسلحة العسكرية الرئيسية[1].

وبعد توقف الحرب العراقية ــ الإيرانية سنة (1988)، ثم تأييد إيران لقرارات هيئة الأمم المتحدة خلال حرب تحرير الكويت سنة (1990) بدأ وضع القوات الإيرانية المسلحة يتحسن، نتيجة لتحسين الإقتصاد الإيراني وسوق بتروله، ووجدت إيران مصدراً جديداً للأسلحة المتطورة من جمهورية روسيا الإتحادية، ودول شرق أوروبا مع الإستمرار في التوسع في مشترياتها من السلاح من الصين الشعبية وكوريا الشمالية. ويمكن القول أن القوات المسلحة الإيرانية تحقق تقدماً مستمراً وان كان بطيئاً إلى حد ما، وما زال أمامها طريق طويل قبل أن تصل قواتها للمعدات التي وصلت إليها في آخر عهد الشاه (1979)[2].

انظر ملحق الجداول (جدول رقم 17).

---

[1] السويدي، جمال سند، (إيران والخليج والبحث عن استقرار) مرجع سابق، ص145.

[2] فيرالد، جيرن وآخرون، (أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 1998، ص410.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفهوم الإيراني لأمن الخليج:

وفقاً للمفهوم الإيراني لأمن الخليج فإن التدخل أو التواجد الغربي في المنطقة يمثل التهديد الرئيسي لأمن الخليج، كما أن أمن المنطقة يجب أن يكون من مسؤولية دولة، ويجب تشجيع التقارب الإقتصادي بين دول المنطقة بالطريقة المشابهة لنموذج الإتحاد الأوروبي، وكنتيجة لهذا المفهوم فإن إيران ترفض كافة الإتفاقيات والترتيبات الأمنية والتي تعقد مع دول خارج المنطقة بما فيها العربية على سبيل المثال إتفاقية "إعلان دمشق" التي وقعته دول مجلس التعاون مع مصر وسوريا في دمشق عام 1991، كما أن المفهوم الإيراني لأمن المنطقة يربط أمن الخليج مع أمن وسط آسيا، وتعتبر نفسها الموازن والرابط بين طرفي الأمن بين الخليج العربي ودول وسط آسيا[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

إن نظرية أمن الخليج الإيرانية تقوم على نفس فكرة المبادأة، بإعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية، وجغرافية وبشرية، وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية لأمن الخليج تحقق مصالحها وطموحها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال إتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية، وتقدم هذه النظرية عدداً من المعطيات القابلة للمناقشة ولها إمكانية القبول من الأطراف الأخرى أهمها[2]:

1) إن الجانب العسكري في مفهوم الأمن ــ رغم كونه الجانب الغالب لم يعد يلعب دوراً أساسياً بعد أزمة الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية، لأن دول المنطقة تستورد السلاح ولا تنتجه، والسلاح المستورد لا يحقق أمناً قومياً بل أمنا مستورداً.

---

[1] الغربللي، عبد الكريم السيد عبد اللطيف، ندوة، (نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران)، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 24.

[2] http://www.Islam-online.com. (قضايا سياسية ــ Islam-online) التقارب الإيراني الخليجي ... سلاح ذو حدين، د. محمد السعيد عبد المؤمن القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) إن الإتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدها هو الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه أمن المنطقة، من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، خاصة في أربع مسائل هي الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، الخلاف الإيديولوجي.

3) ضرورة توفر عدة عناصر للمشروع الأمن أهمها: الإدراك المشترك لمعنى الأمن بعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، التطرق إلى كافة المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، قابلية التطور الطبيعي مع تقدم الأنظمة العالمية.

إن الرؤى الإستراتيجية الإيرانة ـ بخصوص أمن الخليج ـ تتبنى التصورات التالية[1]:

1) إقامة حلف عسكري تحت مسميات مختلفة مثل (منظمة الدفاع الإقليمي) أو (الحزام الأمني الخليجي) أو (التحالف الخليجي).

2) إخلاء المنطقة من القواعد العسكرية الأجنبية، مع الأخذ بالإعتبار جعل خليج عُمان خارج نطاق المياه الإقليمية.

3) رغم موافقة إيران على (المرور الحر) عبر مضيق هرمز، وضرورة مساهمة جميع دول الخليج في حمالية هذا الممر، إلا أنها وضعت بعض العراقيل أمام الملاحة، كما أنها وصعت خط رجعة تستخدمه عند الضرورة.

4) المطالبة بإعلان مياه الخليج مياهاً إقليمية.

5) إعتماد الحل اقائم، بإعتباره الحل الوحيد الذي يضمن الأمن في الخليج.

6) محاولة إيران الحصول على إعتراف بدورها في منطقة الخليج.

---

[1] آل حامد، محمد أحمد، (أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، مرجع سابق، ص 16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7) حرص إيران على توضيح موقفها، القائم على التفرقة بين أمـــرين، الأول حرصـــها على ترسيخ التسوية السياسية مع العراق، التي حققت فيها كـــل الشـــروط، والثـــاني رفض الغزو العراقي للكويت وضمها إليها، والتزامها بالقرارات الدولية الصادر ضد العراق.

8) تعتبر إيران أن أي تغيير في الحدود السياسية في المنطقة أمر مرفوض تمامـــاً، لأن ذلك قد يعني في المستقبل تغيير الحدود السياسية الإيرانية ذاتها، سواء فـــي منطقـــة الشمال المتآخمة لروسيا، أو في منطقة الأهواز العربية، الغنية بالبترول، أو بالنســـبة للجزر الإماراتية الثلاث التي أستولت عليها إيران بعد الإنسحاب البريطاني من شرق السويس.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

السياسة الخارجية الإيرانية:

إن التحدي الإيراني ــ يعتبر هو أقوى التحديات لدول المنطقة ــ حيث يعتمـــد علـــى عدة أسس تعتبر الأساس في تحركه وأهمها الخلافات المذهبية والإيمان بتفوق الجنس وارتقائه فوق قيم الأجناس الأخرى وبناء امبراطورية تمتد لتضم الدول الأخرى المحيطة مع اللجـــوء إلى القوة لتحقيق أهدافه والتأكيد على أن منطقة الخليج العربي ــ هي منطقة نفوذ إيرانية وأن أمن الخليج من مسؤوليتها، وتتبع نفس الأســـاليب القديمـــة لتحقيـــق أهـــدافها الإســـتراتيجية التوسعية[1].

ربحت إيران الكثير من أزمة الخليج، عندما أعلن العراق رغبته في كسب إيران إلى جانبه، وتخليه في مقابل ذلك عن المطالبة بالسيادة على ممر شط العرب المائي، وهي إحـــدى

[1] الهواري، عبد الرحمن رشدي، (ندوة، دول مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمـــل المشـــترك)، ط1، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، 1993، ص83.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القضايا التي حالت دون تحقيق السلام بين العراق وإيران، وإلى جانب هذه المكاسب السياسية فإنها حققت مكاسب أخرى على الصعيد العسكري والإقتصادي ــ من الناحيــة العســكرية ــ أدى إنهيار القوة العراقية إلى جعل إيران القوة العسكرية الأولى في الخليج، أما على الصعيد الإقتصادي فتكاد تكون إيران هي الدولة الخليجية الوحيدة التي استفادت من الأزمــة بســبب ارتفاع سعر النفط، حيث يقدر الدخل الإضافي الذي حققته إيران من عائداتها النفطية خــلال الأزمة بما يزيد على سبعة مليارات دولار[1].

لا تريد إيران أن تكون لدول الخليج العربية كلمة موحدة في المجال الدفاعي، وهــي مسألة تهم طهران في المقام الأول، لأن أي إضافة إلى حساب القوة الخليجية تعني انتقاصــاً بالقدر ذاته من رصيد القوة الإيرانية في الخليج، وتغييراً في ميزان القوة الإستراتيجية في تلك المنطقة[2].

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

هناك ثلاث عوامل أدت إلى التغير في السياسة الخارجية الإيرانية[3]:

العامل الأول يتمثل في كون إيران تمر الآن بفترة انتقالية إلى مرحلة مــن مراحــل الثورة تركز على إعادة البناء، فمنذ وفاة آية الله روح الله الخميني (1902ــ1989) ارتكزت سياسة إيران في منطقة الخليج إلى المصالح القومية أكثر من الإعتبارات الأيديولوجية. فقــد أدركت إيران عجزها الكامل عن تغيير الخريطة السياسية للمنطقة تغييراً جذرياً، وعن تصدير ثورتها إلى الخارج. والعامل الثاني هو أن الحكومةالإيرانية بدأت في إعادة بنــاء الإقتصــاد

---

(1) التقرير الإستراتيجي العربي 1991، الرؤية الإيرانية لأمن الخليج، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ــ القــاهرة ــ 1992.

(2) http://www.Islam-online.coom . (قضايا سياسية ــ Islam-online)، التعــاون العســكري الخليجــي ... أمريكــي المضمون، سامح راشد، أبو ظبي، مرجع سابق.

(3) ميلاني، محسن، (سياسة إيران في الخليج من المثالية والمحجابهة إلى البراجماتية والإعتدال)، إيران والخلــيج والبحــث عــن الإستقرار، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص120.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيراني المدمر، ويتطلب هذا الهدف أن تساهم إيران بفعالية في تثبيت دعائم الإستقرار في المنطقة، وتحسين العلاقات السياسية، وتوسيع العلاقات التجارية مع جيرانها العرب، وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتسعى إيران، من خلال مساهمتها في توطيد أسس الإستقرار على حدودها الجنوبية، إلى تحقيق هدفين، أولهما إقناع الدول العربية المنتجة للنفط بتخفيض مستويات الإنتاج ورفع أسعار النفط، وثانيهما أن تحول تركيزها إلى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، حيث أتاح إنهيار الإتحاد السوفيتي عام 1991 فرصاً إقتصادية وسياسية مغرية. والعامل الثالث للإعتدال والبراجماتية هو الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وتصميم الولايات المتحدة على حماية مصالحها وحلفائها، الأمر الذي أقنع طهران أن قبول الأمر الواقع هو أكثر السياسات حكمة وحصافة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعة

تسعى إيران لتحقيق العديد من الأهداف الخارجية دون النظر لأية مصالح حيوية للدول الأخرى، وتتركز هذه الأهداف فيما يلي[1]:

1) تهيئة أنسب الظروف لفرض مصالح إيران الحيوية في المنطقة من خلال تمسكها بمحاولة الهيمنة على منطقة الخليج العربي.

2) ضرورة الحفاظ على تدفق النفط الإيراني للأسواق العالمية وتوفير أقصى قدر من حرية الحركة في تداوله، وهو الهدف الذي تسعى إيران لتحقيقه من خلال تمسكها بسياسة التهدئة مع المملكة العربية السعودية.

3) فرض المفهوم الإيراني لأمن الخليج وما يمثله ذلك من إمكانية إنفرادها بالقوة العسكرية والسيطرة على باقي الدول بما يخدم مصالحها.

---

[1] القلم، محمد سريع، (ندوة: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران)، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، 1999، الجزء الأول، ص273.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4) التنافس التقليدي مع العراق على فرض السيطرة على المنطقة.

5) تعظيم قيم الأمن الإيراني على حساب أمن الإقليم ككل. وإعتبار ذلك سبيلاً لحل المشكلات الإقتصادية المتفاقمة.

وفي سبيل تحقيق إيران لأهدافها في منطقة الخليج العربي نجدها تنتهج سياسة خارجية تعمل على محورين أساسين[1]:

1) الجنوح لإثبات الذات وإمتلاك القوة، بإستعراض قدراتها العسكرية الإستراتيجية أحياناً والميل للمواجهة أحياناً أخرى.

2) التهدئة والمبادرات التوفيقية مع دول الجوار الجغرافي وبعض الدول الأوروبية لتحول دون عزلها أو احتوائها سياسياً أو اقتصادياً.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وكل هذا يؤكد استمرار تمسك إيران بثنائية "التعاون والمواجهة" بمعنى أنها تقوم بتبادل الزيارات الخارجية على مختلف المستويات خاصة مع القوى الإقليمية العربية مثل المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا سعياً لبناء جسور التعاون، وفي الوقت نفسه تسعى للحفاظ على استمرار الخلل في توازن القوى العسكرية بينها وبين دول الخليج العربية، بل وتؤكد إمتلاكها لقدرات عسكرية فوق تقليدية وأسلحة دمار شامل لتشير إلى حفاظها على إستراتيجية المواجهة التي تضمن لها فرض مصالحها الإقتصادية والسياسية بالقوة على أية دولة أخرى في المنطقة وهذا يعني أن إستراتيجية التعاون تجري مع الدول القوية في المنطقة، وإستراتيجية المواجهة هي أسلوب التعامل مع باقي الدول.

---

[1] القلم، محمد سريع، (ندوة: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران)، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 274.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات الخليجية الإيرانية:

تدرك دول الخليج الست أن خروج العراق من المعادلة الإستراتيجية في المنطقة يعني أن هناك فراغاً ومجالاً أوسع أمام إيران التي تعد أقوة دولة في الخليج فضلاً عن ما يتردد بشأن سعيها لإمتلاك سلاح نووي بما يعني تهديد أمن دول مجلس التعاون الخليجي ... وهنا ينبغي التأكيد على أن وجود نظام حليف للولايات المتحدة في العراق من شأنه أن يقلل حاجة أمريكا للتواجد في الخليج لحماية دولة وردع إيران، إلا أنه لا يلغي تلك الحاجة تماماً وبالتالي تظل إيران تمثل تحدياً أمنياً للولايات المتحدة ودول الخليج معاً بغض النظر عن نتيجة الموقف في العراق وذلك بالنظر إلى نفوذ إيران لدى شيعة الخليج والذين يمثلون أغلبية واضحة في البحرين فضلاً عن خلاف ايران مع دولة الإمارات العربية المتحدة على ثلاث جزر في الخليج[1].

مركز ايداع الرسائل الجامعية

بدأت عدد من الدول الخليجية في قيادة قطار الإنفتاح مع إيران وبدأ تبادل زيارات المسؤولين في دول مثل المملكة العربية السعودية والبحرين وسلطنة عُمان، الأمر الذي أثار مخاوف دولة الإمارات العربية المتحدة[2].

إلا أن هذا لا ينفي وجود حد أدنى من الإتساق في المواقف حيث يتضح من ذلك[3]:

1) إصرار الدول الخليجية على ألا يتنازل السقف الخليجي في دعوته إيران لحل قضية الجزر الإمارتية عن سقف مطالب دولة الإمارات التي تظل مطالب مشروعة لا يجب أن تتفاوت بشأنها وجهات النظر.

---

[1] كشك، أشرف محمد، (تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي)، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، القاهرة، اكتوبر 2003، ص115.

[2] دراسة: (تقييم تجربة مجلس التعاون الخليجي)، مرجع سابق، ص 4.

[3] المرجع نفسه، ص4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) رفض دول مجلس التعاون الخليجي الدخول في أي نوع من التعاون العسكري والأمني والدفاعي الواسع النطاق مع إيران في المرحلة الراهنة وفي المستقبل المنظور.

وكانت إيران قد قدمت مشروعاً لإقامة جهاز أمني جماعي أو منظومة أمنية مشتركة موحدة تتناول مختلف جوانب التعاون الأمني في المنطقة بالتعاون بينها والدول الخليجية ومن دون مساعدة الدول الكبرى[1].

غير أن النظرة الثاقبة لطبيعة العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي توضح أن هذه العلاقات سواء كانت علاقات وفاق أو إختلاف تحكمها مسائل إستراتيجية تعرقل إمكانية التقارب الحقيقي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ومن أبرز هذه المسائل الإستراتيجية صراع السلطة الداخلي في طهران بين الجناح المتشدد الرافض لهذا التقارب والجناح المعتدل المؤيد له، ومن هذه المسائل الإستراتيجية أيضاً الإختلاف على علاقة دول مجلس التعاون الخليجي بالولايات المتحدة الأمريكية، وعلى إعطاء دور رئيس في الأمن الإقليمي الخليجي لواشنطن وهو الأمر الذي ترغب فيه وتؤيده دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الخطر المباشر المتمثل في كل من إيران والعراق، وترفضه إيران[2].

وعموماً فقد نجحت إيران في وضع أسس لعلاقات جديدة مع دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها الإمارات العربية المتحدة إنطلاقاً من تحرك إيجابي نحو المملكة العربية السعودية، تمثل

---

[1] دراسة: (تقييم تجربة مجلس التعاون الخليجي)، مرجع سابق، ص 4.

[2] إدريس، محمد سعيد، (النظام الإقليمي للخليج العربي)، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص532ـ533.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في زيارة هاشمي رفسنجاني المهمة لها، ولم يكن رفسنجاني مبالغاً آنذاك حينما وصف زيارته تلك بأنها (ذوبت جبلاً من الجليد)[1].

وإذا كانت الإتصالات المباشرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران قد شملت البحرين والإمارات، فكان طبيعياً أن تشمل الكويت وعُمان وقطر من باب أولى، لأن تلك الدول قد حافظت على جسور مفتوحة من قبل مع إيران[2].

ظلت العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي متأثرة بثلاث عوامل[3]:

1) عامل الشك وعدم الثقة التي بذرها الشاه بتهديداته ورغبته في الهيمنة والسيطرة من خلال دوره (كشرطي الخليج) ومتطلباته بالبحرين والهيمنة على الجزر الواقعة على مدخل الخليج.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

2) عامل الشك وعدم الثقة الناجمين عن الثورة الإسلامية ومقولة تصدير الثورة وما تمثله من عامل تغيير يهدد الأنظمة التقليدية.

3) عامل الشك وعدم الثقة القائم على الإختلاف العرقي والمذهبي بين ضفتي الخليج.

التقارب الإيراني الخليجي:

أعلنت إيران أنها مستعدة لإبرام (معاهدة دفاع أمنية) مع الدول الخليجية، من أجل (إقرار الأمن والسلام في المنطقة)، وقال وزير الخارجية الإيراني في (1997/6/28) أنه (لا يمكن تأمين مصالح الدول الواقعة على ضفتي الخليج سوى في حالة عدم تدخل القوى

---

[1] مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1998 (القاهرة: المركز، 1999)، ص214.

[2] مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1998، مرجع سابق، ص 214.

[3] المبارك، معصومة، (ندوة: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران)، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 110.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجنبية) وقال الوزير ايضاً في (1997/7/5) (إن إيران تلقت ردوداً خليجية إيجابيـــة علـــى إقتراحها آلية للأمن الجماعي). ولكنه لم يحدد أسماء الدول التي أرسلت ردوداً على الإقتـــراح الإيراني[1].

ويجوز القول إجمالاً أن أواخر التسعينيات وتحديداً عام 1998 قد شهد نقلة مهمة في العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي أكدها البيان الصادر عن إجتمـــاع وزراء خارجية دول المجلس من آخر يونيو 1998، والذي عبر عن (تفاؤل بأن ما تمخضـــت عنـــه اللقاءات والزيارات الرسمية من نتائج إيجابية من شأنها تعزيز الثقة وإثبات حســـن النيـــات، والوصول إلى حل للخلافات العالقة، ومن مقدمتها قضية إحتلال إيران للجزر ...) وإن كان لم يتحقق أي تقدم بشأن تلك القضية على أرض الواقع[2].

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

لكي تنجح عملية التقارب الخليجي الإيراني وعملية التطمين وتحفيف التوتر، هنـــاك عدة عوامل ينبغي إدراكها[3]:

1) إن أمن الخليج يتوقف أساساً على مثلث العلاقات بين إيران والعراق ودول مجلـــس التعاون الخليجي.

2) إن إحتمال تخلي الدول الغربية عن إرتباطها بالمنطقة لا يزال أمراً مستبعداً، ما لم تقم إيران والعراق بإتخاذ خطوات جادة نحو خفض سباق التسلح التقليدي وغير التقليدي، والكف عن كل ما يهدد إستقرار أمن الخليج العربي.

---

[1] الكيلاني، هيثم، (المؤتمر القومي العربي الثامن: حالة الأمة العربية)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربيـــة، بيـــروت، 1999، ص296.

[2] البستكي، نصرة عبد الله، (أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق)، مرجع سابق، ص 146.

[3] ندوة: (نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران)، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 281.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3) إن إعادة الثقة بين دول الخليج العربي وإيران مرهون بمدى استجابة القيادة الإيرانية للدعوات المتكررة، المتضمنة ضرورة التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية الجـزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى) المحتلة من قبل إيران منذ عام 1971.

4) أن على الحكومة الإيرانية أن تنظر بجدية إلى حجم المشكلات الإقتصادية التي يعاني منها الشعب الإيراني، والتي ربما تؤدي إلى كارثة.

5) تفتقر دول مجلس التعاون الخليجي إلى سياسة خارجية واحدة أو على الأقل متقاربـة تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

6) إن الأمر يتطلب قيام مجلس التعاون الخليجي بالتخطيط لإقامة حوار مع إيران يهدف إلى صياغة الأسس والمبادئ التي تضمن قيام علاقات رشيدة معها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الإتفاقية الأمنية بين السعودية وإيران:

فيما يعد خطوة مهمة نحو مزيد من التعاون بين الرياض وطهران، توصلت المملكـة العربية السعودية وإيران إلى إتفاقية أمنية لتنظيم التعاون في مختلف المجالات الأمنية التي تهم البلدين حيث تتضمن الإتفاقية الأمنية بنوداً لمكافحة الجريمة والإرهاب وغسيل الأموال إضافة إلى مراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين وبقية الأمور ذات الصـلة بـوزارت الداخلية في البلدين[1].

[1] دراسة: (الإتفاقية الأمنية بين السعودية وإيران: رؤية تحليلية)، المركز الدبلوماسي للدراسات الإسـتراتيجية، الكويـت، 2001، ص1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجدير بالذكر أن التوقيع على الإتفاقية مؤخراً بعد نحو عامين من التشاور واللقاءات المتبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين لإستكمال صياغة نصوص مواد الإتفاقية حيث جرى تبادل الأفكار والمرئيات ووجهات للنظر حيالها من قبل الخبراء الأمنيين في الجانبين، وقد أقر مجلس الوزراء السعودي مشروع الإتفاقية في أبريل (2000)، إلا أن الخلافات على بعض المواد أدت إلى عقد إجتماعات لوكلاء وزارتي الداخلية وخبراء فنيين من الجانبين لإحتواء الخلافات[1].

أما ما يتعلق بالعلاقات الخليجية الإيرانية بوجه عام فيرى المراقبون أن الإتفاقية بين السعودية وإيران ربما تقود إلى إتفاقيات من نوع مماثل مع الدول الخليجية، حيث أثمرت جولات المسؤولين الإيرانيين في المنطقة لا سيما في الكويت وقطر خطوات جدية لتوقيع إتفاقيات وتشكيل لجان عمل مشتركة للتعاون الأمني، كما أن التوصل إلى إتفاق أمني بين السعودية وإيران ربما يقود إلى تقريب وجهات النظر بين إيران ودول المنطقة تمهيداً للسير في خطوات سلمية تؤدي إلى حل كل المشاكل العالقة بينهما وأهمها قضية الجزر الإماراتية التي أعلنت المملكة العربية السعودية بوضوح أنها ضد إستمرار الإحتلال الإيراني[2].

التهديد الإيراني للأمن القومي الخليجي:

واجهت إيران العديد من العقبات التي كان أبرزها الوجود العسكري الغربي، إضافة إلى ظروفها الإقتصادية المتردية وعدم استقرار أوضاعها الداخلية، هذا فضلاً عن إرتياب دول مجلس التعاون من النوايا الإيرانية، وخاصة بعد أن أقدمت إيران في أبريل في عام

---

[1] دراسة: (الإتفاقية الأمنية بين السعودية وإيران: رؤية تحليلية)، مرجع سابق، ص 1.

[2] المرجع نفسه، ص4.

جميع الحقوق محفوظة
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1992 من إحتلال بقية جزيرة أبو موسى، وفرض إجراءات إدارية وقانونية استهدفت بها ضم جزر الخليج الثلاث أبو موسى والطنبين إلى سيادتها الإقليمة[1].

ونتيجة لتضامن دول مجلس التعاون الخليجي الكامل مع دولة الإمارات العربية المتحدة تنديدها بالإحتلال ومطالبتها إيران بالإنسحاب، صدرت تصريحات من بعض المسؤولين الإيرانيين بأن إيران مستعدة لخوض الحرب دفاعاً عن تلك الجزر وذهبت التصريحات الإيرانية إلى الحد الذي أعلنت فيه إيران إلى أنه إذا كان هناك تمسك بإدعاءات تاريخية فإن من حقها العودة للمطالبة بالبحرين أو بغيرها، وطالبت إيران من دولة الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة بعدم تصعيد الأزمة حتى لا تقع ضحية لمخططات دبرتها القوى الأجنبية لتبرير وجودها العسكري في المنطقة[2].

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

تشعر دول الخليج العربية بأنها عرضة للتهديد من جانب الحكومة الإيرانية أو النشطاء السياسين المدعومين من إيران، الساعين إلى زيادة حدة التوتر الداخلي في مجتمعات دول الخليج العربية. وهناك أنشطة وسياسات أخرى تسبب قدراً مماثلاً من الإرباك وتساهم في تعزيز هذا القلق ومنها[3]:

1) الإحتلال الإيراني المستمر لجزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

---

[1] القلم، محمود سريع، (ندوة: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران)، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 258.

[2] المرجع نفسه، ص258.

[3] السويدي، جمال سند، (إيران والخليج والبحث عن الإستقرار)، مرجع سابق، ص 466.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) برامج إيران النشطة، الهادفة إلى تطوير ترسانتها من الأسلحة التقليدية والحصول على أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك طموحها الدائم للحصول على الأسلحة النووية.

3) رعاية إيران للجماعات المتطرفة والعمليات السرية في شتى أنحاء العالم.

4) دور إيران النشط في محاولة زعزعة إستقرار أنظمة الحكم في دول الخليج العربية.

5) معارضة إيران العلنية لعملية السلام بين إسرائيل والدول العربية.

6) سعي إيران الحثيث ــ من منطلق قومي ــ لزيادة النفوذ الفارسي ومحاولتها الإنفراد بالهيمنة على منطقة الخليج.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

7) الإدعاء الدائم لإيران ــ قولاً وفعلاً ــ بأنها مركز قيادة العالم الإسلامي، بديلاً عن نظام الخلافة (السنية) للمسلمين، رغم راديكاليتها الشيعية.

انظر ملحق الجداول (جدول رقم 16-1)

كل هذه العوامل لعبت دوراً رئيسياً في رسم صور محددة لإيران في العالم، وفي إبقائها محوراً للإهتمام العالمي.

تؤثر إيران في الواقع الأمني لإقليم الخليج تأثيراً مباشراً وذلك لإنتهاجها السياسات التالية[1]:

1) سياسة التسلح وتنامي قوة إيران السعكرية المستقبلية وإنعكاساتها ليس فقط في المستوى التقليدي وإنما في أسلحة الدمار الشامل.

[1] الأمير، فهد أحمد، (ندوة: دول مجلس التعاون الخليجي وجهود تحقيق الأمن والإستقرار خلال العقد القادم الفرص والقيود)، مرجع سابق، ص 130.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) الإستراتيجية العسكرية الإيرانية (أهدافها وتطلعاتها).

3) مشكلة الجزر الإماراتية وتبعاتها.

4) الرؤية الإيرانية للإرث التاريخي للدولة الفارسية، وضرورة مد نفوذها السياسي والعقائدي.

5) مطالبة إيران المستمرة للإشتراك في ترتيبات أمن منطقة الخليج مما جعل عملية الحفاظ على الأمن الخليجي قاصرة على بيئة إقليمية قوامها الدول المطلة عليه وبالتالي يمكنها السيطرة على دول مجلس التعاون الخليجي خاصة الصغيرة منها.

انظر ملحق الجداول (جدول رقم 16-2)

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أضحى هناك العديد من المخاطر والتهديدات الإيرانية على الأمن القومي الخليجي سواء على المدى القصير أو المتوسط، وتتلخص فيما يلي[1]:

1) إن إيران أعطت لنفسها حق الفيتو في أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي بما يخدم مصالحها الأمنية فقط.

2) تحدي الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، رغم أن الصراع العسكري الإيراني – العراقي والغزو العراقي لدولة الكويت وإستمرار المساعي الإيرانية لإمتلاك أسلحة دمار شامل فضلاً عن تهديدها المستمر للملاحة الدولية التي كانت أسباباً رئيسية لهذا التواجد العسكري الأجنبي.

[1] القلم، محمود سريع، (ندوة: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران)، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 277.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3) إعتناق إيران لأيديولوجية تدعم من خلالها حركات التطرف والعنف التي تلجأ لإستخدام القوة للتخلص من الحكومات الشرعية، بإقامة العديد من المعسكرات لتدريب المتطرفين ــ خاصة العرب منهم ــ على أعمال التدمير والتخريب.

4) إستمرار الحكومة الإيرانية في تنفيذ إجراءات ترمي إلى تكريس إحتلالها لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة إمعاناً في إتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة.

5) التهديد المستمر بإغلاق مضيق هرمز، وخاصة أن الحرس الثوري الإيراني قد قام بإجراء العديد من المناورات العسكرية المتوسطة والكبيرة في الخليج ومضيق هرمز خلال الفترة من عام 1992ــ1999 من قواعد الحرس الثوري في بوشهر ولنجة وبندرعباس.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

6) إمتلاك قدرات صاروخية هجومية ذات مدى يغطي كل منطقة شبة الجزيرة العربية والأهداف الحيوية لدول الخليج العربي، مما يزيد من حدة التوتر في المنطقة.

انظر ملحق الجداول (جدول رقم 16-3).

إيران ودول الخليج العقبات الماثلة:

هناك ست قضايا تعيق التعاون الهيكلي والمستقر في إيران والدول الأخرى في منطقة الخليج وهي[1]:

1) إنعدام التوافق داخل النخبة في كل من إيران والدول العربية المهمة بشأن التعاون مع الجانب الآخر.

[1] القلم، محمود سريع، (ندوة: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران)، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 144.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) هيمنة التوترات الأمنية على مجالات التعاون الإقتصادي والثقافي.

3) تأثير النفوذ السياسي والأمني لدول خارج المنطقة على أجهزة صنع القرار العربي.

4) إختلاف تعريف الدول للدور الأمريكي الملائم في القضايا السياسية والأمنية في الشرق الأوسط.

5) إستمرار الجدل حول الجزء الثلاث في الخليج.

6) الجذور التاريخية العميقة لإنعدام الثقة بين الجانبين وفي مصلحة النخبة في التحرك تجاه هيكل التعاون والتحالف.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

الحلول المقترحة لفتح آفاق جديدة بين دول مجلس التعاون وإيران:

ثمة مبادئ أساسية يلزم أخذها بعين الإعتبار لفتح آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، ومنها[1]:

1) إحترام المعاهدات والإتفاقيات التاريخية المبرمة والعمل على تنفيذها.

2) التخلي عن سياسة التهديد بإستخدام القوة أو إستخدامها فعلاً في العلاقات الخليجية–الإيرانية، وتوقيع إتفاقيات شاملة وملزمة بعدم الإعتداء أو التهديد بإستخدام القوة.

3) الإيمان بضرورة العمل على سرعة حل النزاعات القائمة بين إيران ودول الخليج.

4) الإلتزام المتبادل بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

---

[1] القلم، محمود سريع، (ندوة: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران)، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 284.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5) الكف عن سياسات فرض الأمر الواقع.

6) إشتراك جميع الأطراف المعنية في صياغة معادلة واضحة لأمن الخليج من منظـــور توازن المصالح لا توازن القوى.

7) التوقف فوراً عن أي سباق للتسلح أو إمتلاك قدرات إستراتيجية هجومية تؤدي إلـــى تهديد أمن المنطقة وإستقرارها.

8) أن تكون هناك رؤية إستراتيجية واضـــحة للمنطقـــة ازاء المتغيـــرات والتطـــورات الإقليمية والدولية لمواجهة التهديدات والمخاطر المشتركة.

9) تهميش دور الخلافات الأيديولوجية.

10) التركيز على الأمور التي تؤدي إلى ترسيخ السلام والأمن عـــن طريـــق الإزدهـــار الإقتصادي والتفاعل الثقافي والإجتماعي.

11) تشكيل لجان متخصصة خليجية ــ إيرانية لمناقشة سبل تطوير العلاقات الإقتصـــادية والسياسية والأمنية والإجتماعية والثقافية.

12) أن تبادر إيران بتأكيد حسن نواياها وحقيقة توجهاتها السلمية نحو دول المجلس.

13) ضرورة العمل على بناء الثقه وعلاقات حسن الجوار من خلال الكف عن الممارسات الإستفزازية العسكرية في الخليج من جانب القوات الإيرانية.

إن دول الخليج العربية توفرت لها العديد من الشروط الموضوعية التي تؤهل للوحدة وهي تلك القواسم المشتركة التي ربما لا تتوافر في مجموعة إقليمية أخرى، وكل دول الخليج العربية ذات أنظمة وراثية، ونظام إقتصادي حر، ومعضمها يتمتع بدخل وطني مرتفع نســـبياً

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومجتمعات ذات بنية واحدة وثقافة إجتماعية واحدة وتداخل إجتماعي واضح فضلاً عن تمنعها بنمط وأسلوب إنتاج واحد[1].

ويمكن القول أن هناك بعض القصور الذي يعتري المجلس وهذى لا يعني بأي حال من الأحوال إنكار العديد من الإنجازات التي تحققت في إطار المجلس طوال السنين الماضية، والتي أبرزها على الإطلاق نجاحه في الإستمرار ككيان إقليمي في وقت غابت فيه العديد من التجارب التعاونية المماثلة على الصعيد العربي أو تم تجميدها[2].

وبالنسبة للعلاقات الخليجية ــ الخليجية ومدى تأثرها بالتقارب الخليجي تجاه العراق وإيران يمكن القول أن الثوابت المتفق عليها ضمن المنظومة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي حيال العراق وإيران لم تمنع من حدوث خلافات في توجهات دول مجلس التعاون الخليجي نحو التقارب مع إيران أو العراق. إلا أن الدول الخليجية استطاعت بمزيد من الصراحة والشفافية والمكاشفة أن تعيد وحدة الصف الخليجي حيال هاتين القضيتين المحوريتين في العلاقات الخليجية الخارجية[3].

كذلك يرى المراقبون أن التقارب مع كل من العراق وإيران لا يخلو من أهداف تود الدول الخليجية تحقيقها، فمن ناحية تريد الدول الخليجية من تقارب مع إيران أن تسخر سفاراتها لأغراض دعائية بعد أن نجحت بغداد في إحراج هذه الدول في لومها على استمرار معاناة شعبها. بمعنى آخر فإن بفتح سفارات وتصدير نشاطات السفر ستثبت الدول الخليجية أنها بعيدة عن مسؤولية محاصرة العراق، كما ستصبح أكثر قرباً من موقع الأحداث بما

---

[1] دراسة: (مجلس التعاون الخليجي ماذا بعد عشرون عاماً من الإنشاء)، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، 2001، ص1.

[2] المرجع نفسه، ص 1.

[3] دراسة: (العلاقات الخليجية ــ الخليجية)، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، 2000، ص6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يساعدها على تقديم العون الحقيقي للشعب العراقي، وأما على صعيد التقارب مع إيران، فـــإن الدول الخليجية تريد أن تستبق عودة العلاقات الطبيعية بين إيران والولايات المتحدة بتحســين علاقاتها مع إيران، حتى لا يأتي هذا التطور على حساب مصالحها الإستراتيجية في المنطقة وحتى لا يؤدي إلى تهميشها لمصلحة إيران أو دول إقليمية أخرى[1].

كما أن هذا التقارب مع كل من إيران والعراق لا يغير بحال من الأحـــوال المواقـــف الثابتة للدول الخلجية تجاه قضاياها المشتركة. ففتح السفارات الخليجية في العراق والعكس لا يعني تغيير في السياسة التي تنتهجها دول مجلس التعاون الخليجي إزاء العراق ولا تعنـــي أي تحول في مطالبها بالتزام العراق بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحرب تحرير الكويـــت. كما أن إقامة علاقة طيبة مع إيران لا تعني تخلي الدول الخليجية عن قضيتها المحورية فـــي الدفاع عن الحق الإماراتي في الجزر الثلاث الخليجية[2].

جميع الحقوق محفوظة
مركز المنارة للدراسات القانونية والإدارية

[1] دراسة: (العلاقات الخليجية ــ الخليجية)، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، 2000، ص6.

[2] دراسة: (العلاقات الخليجية ــ الخليجية)، مرجع سابق، ص 6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الوجود العسكري الأمريكي في منطقة

الخليج بين عامي 1990-2002

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج بين عامي 1990-2002.

منذ بداية التسعينيات وبينما اتجه العالم بأكمله إلى الإعتماد على الإقليم كإطار مناسب لبروز نظم أمن فرعية تقوم على نظرية "التعاون الإقليمي الإيجابي"، فإن منطقة الخليج كانت إستثناء من هذا الإتجاه العام، فمن ناحية شهدت هذه المنطقة الهامة عولمة الأمن بتدخل القوى الدولية في حرب الخليج الثانية وإستمرار تدخل هذه القوى في ظل الإرتباطات التي خلقتها حكومات المنطقة مع أطراف دولية. ومن ناحية أخرى فإن الوضع الأمني بمعناه الإستراتيجي الشامل في الخليج والجزيرة العربية لا يزال قائماً على المبادئ العامة القديمة التي تتمحور حول نظرية "توازن القوى" الأمر الذي حال دون تبلور نظام إقليمي للأمن يعالج العقدة الأمنية التي تشكل فحوى وهاجس الحركات السياسية لإقليم الخليج كما يقول "باري بوزان" والتي تجعل الإقليم في حالة من حالات الإختلال في التوازن طالما لم يتوصل أهل الإقليم لصيغة مقبولة أو معقولة من جميع أطرافه[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

للولايات المتحدة الأمريكية علاقات واسعة ومتشعبة مع دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم أن النفط كان هو محور الإرتكاز في إهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بدول الخلج العربي، إلا أن العلاقات الأمريكية الخليجية تجاوزت حالياً الإعتبارات النفطية، وتطورت في كل الإتجاهات: الإقتصادية والإستثمارية والتجارية والسياسية والعسكرية وحتى الثقافية والتعليمية. لقد بلغت العلاقات الخليجية ــ الأمريكية درجات عالية من التداخل

[1] دراسة: (الخليج العربي بعد الإحتواء المزدوج)، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، 2000، ص1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتشابك في المصالح، وأصبحت تستند إلى الثقة المتبادلة والتفاهم والتنسيق في السياسات والمواقف تجاه القضايا والتطورات الإقليمية والعالمية[1].

انظر ملحق الجداول (جدول رقم 5).

ولا شك في أن التفاهم والإنسجام في العلاقات الخليجية ــ الأمريكية قد بلغت درجات عالية خلال عقد السبعينيات بشكل خاص. فقد شهدت الفترة منذ إنتهاء أزمة الخليج الثانية إزدهاراً ملحوظاً في العلاقات الخليجية ــ الأمريكية. ودخلت هذه العلاقات مرحلة جديدة خلال هذه الفترة تحمل سمات مختلفة كل الإختلاف عن السمات التي ميزت هذه العلاقات خلال عقدي السبيعينات والثمانينيات. فخلال عقد التسعينيات إزداد الحضور الأمريكي في الخليج، كما أصبح الوجود الأمريكي، بشقيه السياسي والعسكري، أكثر وضوحاً من أي وقت آخر. وتحولت الولايات المتحدة إلى قوة من القوى الرئيسية في المنطقة والتي تتولى مباشرة حماية مصالحها الحيوية المرتبطة أشد الإرتباط بالنفط وبتصديره وبسلامة وصوله بالكميات والأسعار المقبولة لدى الأسواق العالمية[2].

في مقابل هذا الحضور الأمريكي الواضح إزداد إعتماد دول الخليج على الحماية الأمركية المباشرة من أجل مواجهة المخاطر الإقليمية والتصدي للتهديدات الصادرة من كل من إيران والعراق، أكبر القوى الإقليمية في الخليج العربي. فإيران ما زالت مصرة على تطوير قدراتها العسكرية، وبخاصة الصاروخية منها والنووية، كما أنها ما زالت تحتل جزر الإمارات، وتغالي في إنتهاكها للإتفاقيات الخاصة بجزيرة أبو موسى. أما العراق فإن نظامه

---

[1] عبد الله، عبد الخالق، ندوة: (الوطن العربي في السياسة الأمريكية)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص104.

[2] المرجع نفسه، ص104.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي الذي قام بغزو الكويت دون وجه حق عام (1990) لم يتوقف بعد عن إطلاق التهديدات الموجهة ضد الكويت والمملكة العربية السعودية[1].

شكلت هذه المعطيات الأسس الموضوعية لتعميق العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون والتي توصف أحياناً بأنها علاقات خاصة. لقد تمكنت هذه العلاقات من تجاوز الكثير من الأزمات خلال السنوات الثلاثين الأخيرة من خلال التزام كل طرف بإلتزاماته ومسؤولياته. فالولايات المتحدة تبدو حريصة كل الحرص على القيام بدورها في الحفاظ على الأمن والإستقرار في الخليج العربي، وتوفير الحماية المطلوبة لدول مجلس التعاون، وردع التهديدات الإقليمية من خلال الإحتفاظ بقوة عسكرية مستعدة للتعامل مع كل الإحتمالات. أما دول الخليج، فإنها في المقابل تساهم من خلال سياساتها النفطية المعتدلة في تحقيق الإستقرار للأسواق النفطية العالمية، كما أنها تحتفظ بالجزء الأكبر والأهم من إستثماراتها في الودائع الأمريكية. علاوة على ذلك، فإن هذه الدول تعطي الأفضلية للأسلحة الأمريكية لتلبية احتياجاتها الدفاعية المشروعة، الأمر الذي يساهم في تطوير الصناعات العسكرية الأمريكية وبالتالي نمو الإقتصاد الأمريكي[2].

انظر ملحق الجداول (جدول رقم 4).

لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، على وجه الخصوص، الضامن الرئيسي للأمن الخارجي في منطقة الخليج، وتلك حقيقة بدأت تتشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتبلورت على نحو كامل مع عملية عاصفة الصحراء. وسلسلة اتفاقيات العمليات الدفاعية التي أعقبت عملية عاصفة الصحراء... والدافع وراء قرار الولايات المتحدة لكي تؤدي هذا الدور

---

[1] عبد الله، عبد الخالق، ندوة: (الوطن العربي في السياسة الأمريكية)، مرجع سابق، ص104.

[2] المرجع نفسه، ص105.

جميع الحقوق محفوظة
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هو الأهمية الإستراتيجية لنفط المنطقة، إذ أعلن جيمي كارتر الرئيس الأمريكي الأسبق عـــام (1979) أن أمن الخليج يعتبر "مصلحة حيوية". وقد أعاد تأكيد هذا الوضع كل رئيس أمريكي جاء بعد ذلك[1].

المبحث الأول

الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج

"ملتزمون بأمن الخليج، ولا نية لخفظ التواجد الأمريكي في المنطقة"، هذه هي فحوى الرسالة التي تريد الولايات المتحدة التأكيد عليها على لسان مسؤلي الإدارة الأمريكية، كلما تم التطرق إلى قضية التواجد الأمريكي في الخليج، والذي بات محل إهتمـــام المعنيـــين بـــأمن وإستقرار المنطقة[2].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وهنا لا بد من الإجابة على سؤال مفاده لماذا القوات الأمريكية تحديداً؟ ولمـــاذا يـــتم إختزال الوجود الأجنبي عامة في الوجود الأمريكي بصفة خاصة؟.

يرجع المراقبون ذلك إلى عاملين[3]:

1) إن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي قامت بدور المهندس لتحالفات ما بعد الحرب في منطقة الخليج حيث سعت إلى تشجيع قيام تحالف أمني ــ دفاعي مع الدول الست أعضاء المجلس.

---

[1] دراسة: امن الحليج في القرن الحادي والعشرين، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبـــو ظبـــي، 1998، ص 11.

[2] دراسة: تقرير لصحيفة الرأي الكويتية: (حول الوجود الأجنبي في منطقة الخليج)، تاريخ 2000/02/07ز

[3] المرجع نفسه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) إن التحالفات مع الولايات المتحدة تشكل العمود الفقري للتحالفات الأجنبية مع الدول الست، وإن هذه التحالفات احتوت في أغلبها على تدريبات ومناورات مشتركة، وتحزين معدات أمريكية، كما نصت على وجود قوات عسكرية أمريكية، وذلك لإيجاد بنية أساسية لتدخل عسكري أمريكي لحماية هذه الدول، وإن كان البند الخاص بوجود قوات يختلف من دولة إلى أخرى حسب رغبتها وقدرتها على قبول وجود عسكري أجنبي على أراضيها مع موازنة الرغبة الأمريكية في توزيعها وتخزينها بشكل مسبق يمكن من أستخدامها بشكل سريع.

مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي هي ضمان التدفق الحر والمستقر للنفط من منطقة الخليج للعالم ككل. هذه الحقيقة ليس لها علاقة بنظريات المؤامرة التي وجهت ضد إدارة بوش خلال الإستعداد لحرب الخليج الثالثة. المصلحة الأمريكية لا تتركز على (2) دولار أو (3) دولار عند الضخ أو غير ذلك، ولا تعتمد المصالح كذلك على كمية النفط التي تستورده الولايات المتحدة من منطقة الخليج أو أي مكان آخر. السبب الحقيقي أن للولايات المتحدة مصلحة شرعية ومهمة في رؤية أن نفط منطقة الخليج العربي سيستمر في الجريان بغزارة وبأسعار رخيصة نسبياً، هو ببساطة أن الإقتصاد العالمي بني عبر الخمسين سنة الماضية على أساس نفط غير مرتفع الثمن ووفير، وإذا تحرك هذا الأساس فإن الإقتصاد العالمي سينهار[1].

[1] Kenneth M. Plllack, "Securing the Gulf", Foreign Affairs, July/August 2003, p.2.

جميع الحقوق محفوظة
www.manaraa.com

المبحث الأول / الفرع (1): المنظور الأمريكي لأمن الخليج بعد الإنسحاب البريطاني:

أعلنت الإدارة الأمريكية خشيتها من أن يكون القرار البريطاني دعوة مفتوحة للإتحاد السوفيتي حيث أن الإنسحاب البريطاني سيخلق فراغ القوة (Power Vacuum) والإتحاد السوفيتي إذا لم تبادر الولايات المتحدة بالتحرك لمنع ذلك، ومن هنا كان من الطبيعي أن تتخذ الولايات المتحدة لملء الفراغ الذي سينشأ عند الإنسحاب البريطاني ومن ثم المحافظة على أمن الخليج الذي كان يعني للولايات المتحدة أمن منابع النفط وخطوط الإمداد التي تمثل شريان الحياة للدول الغربية وحلفائها. فبدأت الولايات المتحدة تدرس الخيارات الإستراتيجية المتاحة لها للمحافظة على المصالح الغربية في الخليج فكان القرار الأمريكي هو المحافظة على الوجود العسكري الغربي في منطقة الخليج بإقامة بديل عسكري لبريطانيا وبدأت بتنظيم منطقة واسعة من التواجد العسكري الأمريكي الثابت والمتحرك في المنطقة يحقق الأمان والإستقرار السياسي والضبط والضمان الإستراتيجي لموجهة أية سياسات مضادة من الإتحاد السوفيتي. وبأن يكون للويلات المتحدة الأمريكية قدرة إستراتجية ضاربة تملكها على إمتداد المنطقة براً وبحراً[1].

وتبلورت الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج بشكل مبادئ أعلنها جوزيف سيسكو (Sisco) مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط آنذاك. وهي كالتالي[2]:

---

[1] المبارك، معصومة، (أمن الخليج بين الواقع والتوقعات)، ندوة: (نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران)، مرجع سابق، ص97.

[2] المرجع نفسه، ص98.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1) الإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

2) تقديم الدعم اللازم للدول الصديقة في المنطقة لتعزيز مجهوداتها في مجالات الأمن والتنمية.

3) تشجيع مشاريع ومحاولات التعاون الإقليمي.

4) تشجيع الجهود المبذولة للتخفيف من حدة المواجهات الدولية بما يتفق مع الإعلان الأمريكي السوفيتي الصادر عن قمة موسكو في مايو (1972).

5) تشجيع علاقات التبادل الإقتصادي والتجاري والتكنولوجي بين منطقة الخليج والدول الأخرى.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

هذه المبادئ كانت الركائز الأساسية للأهداف السياسية الأمريكية في منطقة الخليج والتي وضعت موضع التنفيذ بشكل محدد المعالم منذ عام (1974) وتقوم على ما يلي[1]:

1) دعم الجهود الإقليمية وتوجيهها نحو إقامة نظام للدفاع عن الأمن ولتحقيق التنمية في جو من الإستقرار، بعيداً عن التدخلات الدولية (وما يقصد به هنا هو التدخل السوفيتي).

2) تشجيع صيغة الحل السلمي للمنازعات التي تتفجر بين دول المنطقة.

3) توفير منفذ دائم إلى نفط الخليج وبأسعار معتدلة وبكميات تكفي الإحتياجات المتزايدة للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.

4) تنمية مصالح الولايات المتحدة التجارية والمالية في منطقة الخليج.

---

[1] المبارك، معصومة، (أمن الخليج بين الواقع والتوقعات)، (ندوة: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران)، مرجع سابق، ص98.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحرصاً من الولايات المتحدة على إشراك دول المنطقة في حفظ أمن المنطقة واستقرارها. صرح يوجين رستو مساعد وزير الخارجية الأمريكية آنذاك "أن الولايات المتحدة تشجع قيام تحالف أمني إقليمي في منطقة الخليج يعتمد بالدرجة الأولى على مشاركة الدول القوية والمستقرة في المنطقة والتي بإمكانها أن تباشر هذا العبء الدفاعي كمسؤولية رئيسية لها... فهذه الدول (إيران، تركيا، باكستان، المملكة العربية السعودية، الكويت)، تشكل النواة الرئيسية لمثل هذه الترتيبات الأقليمية المفتوحة في منطقة الخليج:[1].

انظر ملحق الجداول (جدول رقم 18)

وقد تطورت نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لمفهوم الأمن في منطقة الخليج من التصريح الذي أطلقه جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكي حين قال عام (1996) [2]:

مركز ايداع الرسائل الجامعية

"إن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح إقتصادية وإستراتيجية ضخمة في نفط دول الخليج، وإن تدفق هذا النفط ذو أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي ولأصدقائها في شرق السويس، وإن حماية الموارد البترولية في الخليج تكتسب أهمية متزايدة بالنسبة لإقتصاد الولايات المتحدة وحلفائها المتعطشين للطاقة".

المبحث الأول / الفرع (2): مفهوم أمريكا لأمن الخليج:

التصور الأمريكي لأمن الخليج يرتبط بمصالح أمريكا السياسية في المنطقة وترى الإدارة الأمريكية أن موقع الخليج الإستراتيجي مهم جداً بسبب قربه من القارة الأوروبية

---

[1] المبارك، معصومة، (أمن الخليج بين الواقع والتوقعات)، (ندوة: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران)، مرجع سابق، ص99.

[2] المرجع نفسه، ص99.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأفريقية والآسيوية، ويشير ديفيد نيوسم مساعد وزير الخارجية الأمريكي إلى أهمية الخليج بقوله "لو كان العالم دائرة مسطحة، وأن شخصاً ينظر إلى المركز فإن الخليج قد يكون هـذا المركز"[1].

ويعتمد مفهوم الأمن الأمريكي للخليج على ضمان مصالحها الإستراتيجية والسياسـية والإقتصادية، ويؤكد مايكل أرماكونت مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسـية أن المصالح الأمريكية تتلخص في النقاط التالية[2]:

1) ضمان تدفق البترول عبر مضيق هرمز وحرية الملاحة البترولية.
2) العمل على تحقيق أمن وإستقرار المنطقة ودعم الدول المعتدلة فيها.
3) الحد من التأثير والوجود السوفيتي في منطقة الخليج.
4) العمل على حل المشكلات في المنطقة بالطرق السلمية.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

كان يتمثل في المحافظة على إستمرار تدفق النفط وبأسعار معتدلة والإستعداد الكامل للتدخل العسكري في حالة قيام أي تهديد يعيق استمرار التدفق.

في عام (1975) ورغبة من شاه إيران في دعم السياسة الأمريكية في الخليج وكذلك تركيز دوره الأمني في المنطقة، فقد تقدم لدول الخليج بمشروع أمني يتـاغم مـع أهـداف السياسة الأمريكية في الخليج ويقوم المشروع الإيران على ما يلي[3]:

---

[1] David Newsom, (U.S. Persian Gulf Relationship) Department of State Bulletin, 80:2041 "August 1980" P.62.

[2] المرجع نفسه، ص62.

[3] المبارك، معصومة، (أمن الخليج بين الواقع والتوقعات)، ندوة: (نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعـاون الخليجـي وإيران)، مرجع سابق، ص102.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1) إقامة حلف عسكري تحت أي مسمى (منطقة الدفاع الإقليمي) أو (الحزام الأمني الخليجي) أو (التحالف الخليجي).

2) حماية أمن وحدود الدول الأعضاء.

3) إخلاء المنطقة من القواعد العسكرية مع جعل خليج عُمان خارج نطاق المياه الإقليمية.

4) إعمال مبدأ المرور الحر عبر مضيق هرمز ولكن بشروط أن تخضعه السفن في ذهابها وإيابها لقوانين التفتيش والحماية من التلوث وأن توافق سلطنة عُمان على ذلك.

5) المطالبة بإعلان مياه الخليج مياهاً إقليمية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

وقد أعلن العراق رفضه لهذا المشروع، لأنه يقدم لإيران إعترافاً خليجياً بدورها القائد المهيمن على المنطقة. وأما دول الخليج الأخرى فكانت مترددة في قبول ذلك المشروع كذلك تحسباً من السيطرة الإيرانية على الخليج[1].

يعتمد مفهوم الأمن الأمريكي على ضمان مصالحها الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، وإستمرار إعتمادها على نفط الخليج ولتحقيق ذلك المبدأ فقد اعتمدت على سياسة ثابتة وترتيبات أمنية مختلفة[2].

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية لضمان أمن الخليج على التوجيهات التالية[3]:

---

[1] المبارك، معصومة، (أمن الخليج بين الواقع والتوقعات)، ندوة: (نحو آفق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران)، مرجع سابق، ص102.

[2] الغربللي، عبد الكريم، (الدعوة لإقامة نظام للتعاون الأمني على جانبي الخليج)، ندوة: نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، مرجع سابق، ص 24.

[3] العنزي، عبد الله، (أمن الخليج ... دراسة في الأسباب والمعطيات)، ط1، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، 1996، ص233.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1) تعزيز الوجود الأمريكي بالقرب من المنطقة.

2) تعزيز القدرة الدفاعية عن أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة.

3) إعادة الثقة بالولايات المتحدة كصديق يعتمد عليه.

4) التعامل مع الدول القوية في المنطقة.

ويؤكد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنري كسنجر أهمية الخليج بقوله "يجب أن نمنع سجود الغرب على ركبتيه لتهديد منابع إمداد البترول، وإن لم ندافع عن أنفسنا إزاء هذا التهديد فسوف يكون ذلك نهاية لكل الديمقراطيات الصناعية"[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

وتعتقد الولايات المتحدة أن أمن الخليج مهدد من المصادر الآتية[2]:

1) عدوان سوفيتي مباشر ضد دولة منتجة للنفط أو تهديد ممرات نقله.

2) العدوان بواسطة قوة إقليمية أخرى ضد دولة منتجة للبترول أو ضد الحقول البترولية.

3) الإرهاب أو التمرد الثوري ضد دولة منتجة للبترول.

ومن هذا العرض يتضح أن مفهوم أمن الخليج بالنسبة للولايات المتحدة يعتمد على ضمان مصالحها الحيوية في المنطقة واستمرار اعتمادها على نفط الخليج ولتحقيق ذلك المبدأ فإنها اعتمدت على سياسة ثابتة وترتيبات أمنية مختلفة[3].

---

[1] العنزي، عبد الله، (أمن الخليج ... دراسة في الأسباب والمعطيات)، ط1، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، 1996، كرجع سابق، ص233.

[2] المرجع نفسه، ص233.

[3] المرجع نفسه، ص233.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول / الفرع (3): العلاقات الخليجية الأمريكية:

يمكن وصف العلاقات الخليجية ــ الأمريكية بأنها وضعية تحاول فيها الولايات المتحدة أن ترمي بوزنها وثقلها العسكري في هذه المنطقة. ويمكن إجمال الحديث في هذا المحور بخمس نقاط[1]:

1) على الرغم من الإجهاد الذي أصاب إيران في حربها مع العراق لمدة ثماني سنوات، وتحييد القوة العسكرية العراقية بعد حرب تحرير الكويت، وعلى الرغم من وقوع إيران والعراق تحت المراقبة الدولية، إلا أن دول الخليج الست في مجلس التعاون ما زالت في وضع أمني لا تحسد عليه، والبديل هو المظلة الأمنية الدولية.

2) تريد الولايات المتحدة أن تخلق قناعة لدى العواصم الخليجية بأن أفضل طريقة للتعامل مع التحديات الأمنية للمنطقة، والتي تواجهها هذه الدول سواء كل على حده أو بشكل جماعي هي عن طريق الترتيبات العسكرية، فالوجود الأمريكي فكرة تريد أن تروجها الولايات المتحدة في المنطقة، وتريد أن تعزز من وضعها كمركز للتسلح في الخليج.

3) إن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة تزايد بشكل كبير بعد حرب تحرير الكويت.

4) يحمل الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج عناصر قلق بالنسبة لدول الخليج، فهناك معضلة يعترف بها صناع السياسية الخارجية الأمريكية، والتي تتمثل في أن العدوين المحتملين لتهديد أمن الخليج في المنطقة ــ العراق وإيران ــ هما من

[1] الغفلي، علي، ندوة: (الوطن العربي في السياسة الأمريكية)، مرجع سغبق، ص110.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضخامة والقوة على رغم الإجهاد الذي أصابهما، بحيث أن الردع المطلوب تجاههم يجب أن يكون ردعاً ضخماً، الأمر الذي يستوجب وجوداً عسكرياً أمريكياً ضخماً، ويجب أن يكون هذا الوجود في وضع يسمى "الظهور الواضح" والذي يؤدي بدوره أو يعرض القوات الأمريكية للهجمات من قبل المعارضين وغير المتعاطفين مع الوجود الأمريكي في المنطقة.

5) تسعى الولايات المتحدة في مجمل سياستها الخارجية في المنطقة إلى تحييد القوة العسكرية العراقية والإيرانية عن طريق مراقبة برامج التسلح وإحتواء كل من العراق وإيران بإستخدام أدوات العقوبات الإقتصادية، وذلك بهدف سياسي هو التأثير في سلوك كل من بغداد وطهران تجاه جيرانهما في دول المنطقة.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أصبحت منطقة الخليج ينظر إليها في السياسة الأمريكية على أنها مجرد ورقة في هذه السياسة، وهي ورقة مضمونة بشكل أو بآخر، لأن دول الخليج لا تستطيع الإستغناء عن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، لأن كل دول الخليج لا تستطيع أن تجاري القوة الإيرانية أو القوة العراقية، ومع أن الوجود العسكري المباشر ضروري في المدى القصير إلا أنه خطر على المدى الطويل إذا أخذنا العوامل الداخلية[1].

انظر ملحق الجداول (جدول رقم 11، 12، 13).

[1] الحمد، تركي، ندوة: (الوطن العربي في السياسة الأمريكية)، مرجع سابق، ص117.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول / الفرع (4): أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج.

يرتبط بقاء الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج بعدد من العوامل أبرزها[1]:

1) ضرورة استمرار دول المنطقة بمثابة أكبر سوق للسلاح المنتج في الولايات المتحدة بما يساعد على تشغيل المنشآت الصناعية الأمريكية والتخلص من ضغوط المجمع الصناعي العسكري الذي يعد لوبي ضغط على أي إدارة توجد في البيت الأبيض، إضافة إلى الحد من مشكلة البطالة.

2) جعل منطقة الخليج ــ إذا دعت الحاجة إلى ذلك ــ لتشكل نقطة ارتكاز لعمل قوات حلف الأطلنطي، خاصة إذا ما دب في مكان مجاور، لا سيما في الخليج نفسه، أي نزاع محتمل بين أطراف دولة، علماً بأن الخليج بالفعل يحتل قمة الإهتمامات الدولية للولايات المتحدة في ضوء إستبعاد حدوث ما يوتر أجواء السياسة الدولية لواشنطن في مناطق العالم الأخرى بالمقارنة بالخليج.

3) الإنتهاء من هندسة المنطقة بما يحقق في النهاية المرتجى من سياساتها بما يشمله ذلك من فرض استقرار في قلب المنطقة يحل الصراع العربي الإسرائيلي وإدماج تل أبيب في النظام الشرق أوسطي الذي يستغرق مفهومي النظام الإقليمي الخليجي والعربي على السواء.

4) التأكيد دوماً على وجود تهديدات محتملة لمصالحها ومصالح حلفائها، خاصة من جانب كل من العراق وإيران، وهذا التأكيد يستدعي زيادة القدرة القتالية للقوات

---

[1] دراسة: ((صراع الدول الكبرى في الخليج ... نقطة تحول جوهرها النفوذ)، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، 2000، ص4.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية في المنطقة، والإحتفاظ بإنتشار قواتها الحالية، ومن ثم الإستمرار في سياسة "الإحتواء المزدوج" مع إدخال تعديلات محدودة عليها، وفي النهاية توسيع النطاق الجغرافي للحلف الأطلنطي شرقاً وجنوباً أيضاً.

انظر ملحق الجداول (جدول رقم 8).

المبحث الأول / الفرع (5): العقبات الماثلة أمام العلاقات الخليجية ــ الأمريكية.

هناك حالة من الخلل أو العقبات الماثلة أو عدم التوازن الخطيرين الولايات المتحدة والدول الخليجية من ناحية القوة العسكرية المتوافرة لهما ... فصحيح أن الولايات المتحدة قادرة على توفير الشعور بالأمن على الأقل لدى الدول الخليجية، إلا أنها لا يمكن أن توصف بأنها دولة صديقة لدول الخليج[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وأن دخول الولايات المتحدة والدول الخليجية في علاقات شراكة أمنية نتج منه مثال كلاسيكي لتوزيع التزامات التحالف فالولايات المتحدة هي الطرف القوي، ودول الخليج متواضعة من حيث القوة العسكرية، لكن الولايات المتحدة توفر شعوراً بالأمن وهذا هو المردود الذي يعود على الدول الخليجية[2].

وفي المقابل يجب أن تتوقع دول الخليج أن تدفع الثمن لهذا الشعور بالأمن، وهذا يتمثل في حريتها في إتخاذ قرارات سياسية قد تكون في بعض الأحيان سيادية، حول تحديد الجهات التي يجب شراء الأسلحة منها، وأي المواقف التي يجب إتخاذها حول المواقف الدولية

---

[1] الغفلي، علي، ندوة: (الوطن العربي في السياسة الأمريكية)، مرجع سابق، ص134.

[2] المرجع نفسه، ص134.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الناشئة، حيث ستدفع مقابل شعورها بالأمن في صورة فقدانها لجزء من حريتها في إتخاذ قراراتها بنفسها[1].

يمكن تلخيص المشكلات التي تواجه العلاقات الخليجية ــ الأمريكية كالتالي[2]:

1) أن التفرد الأمريكي في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية جعل الإدارة الأمريكية تنظر إلى منطقة الخليج على أنها منطقة دومينو.

2) عدم تفهم المصالح الخاصة لدول المنطقة لأن الولايات المتحدة تفترض بالضرورة أن مصالحها متوائمة مع مصالح المنطقة. ولكن الإتفاق المصلحي في فترة من الفترات لا يعني الإنفاق على طول الخط.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

3) لا شك في أن الوجود العسكري ضروري نتيجة ضعف دول الخليج في الوقت الراهن، لكن هذا قد يكون خطراً في المستقبل، لأن الوجود العسكري يعني استنزاف إقتصاد المنطقة وظهور القوات له آثار إجتماعية وثقافية وتحديات قد تؤدي إلى عدم إستتباب الأمن الداخلي في سبيل المحافظة على الأمن الخارجي.

4) غياب السياسة الخليجية الواحدة.

5) التركيز على مفهوم الأمن الخارجي ومفهوم الأمن العسكري فيما تترك مسألة الأمن الداخلي.

---

[1] الغفلي، علي، ندوة: (الوطن العربي في السياسة الأمريكية)، مرجع سابق، ص134.

[2] الحمد، تركي، ندوة: (الوطن العربي في السياسة الأمريكية)، مرجع سابق، ص135.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول / الفرع (6): سياسة الإحتواء المزدوج.

تعتبر سياسة الإحتواء المزدوج التي اتبعتها واشنطن أكثر ضرراً لإيران من الوجود العسكري نفسه. وبينما استخدمت إدارة بوش أسلوب "العصا والجزرة" المبني على أن "النوايا الطيبة تثمر نوايا طيبة"، شنت إدارة كلنتون حملة متعددة الأوجه لعزل إيران، وزعزعة الإستقرار فيها. كما أن الولايات المتحدة عارضت إشتراك إيران بدور فعال في أية ترتيبات تتعلق بأمن المنطقة. ولم تكتف واشنطن ببيع كميات ضخمة من العتاد الحربي الحديث للدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصة المملكة العربية السعودية، بل وقعت أيضاً معاهدات دفاعية مع الكويت وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي، مما يتيح للولايات المتحدة فرصة إجراء مناورات عسكرية منفردة ومشتركة بصفة متكررة في المياه الإقليمية لدول الخليج العربية. والحقيقة المؤسفة هي أن منطقة الخليج أصبحت أكثر مناطق العالم تسليحاً. وبإستثناء الإنفاق العسكري لكل من قطر وإيران والعراق عام 1992 (الذي لا تتوفر بشأنه بيانات)، فقد أنفقت دول هذه المنطقة مبلغاً هائلاً قدره (157) مليار دولار أمريكي على المشتريات العسكرية في الفترة 1989ـ1992[1].

في أعقاب أزمة الخليج الثانية اختلف الوضع تماماً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكة فقد برزت سياسة أمريكية نشطة وجديدة ومختلفة عن الأسلوب الحذر وغير المباشر الذي أتبع في السبعينيات والثمانينيات وهي السياسة التي أطلق عليها "الإحتواء المزدوج"، حيث لم تعد

[1] السويدي، جمال سند، (إيران والخليج والبحث عن الإستقرار)، مرجع سابق، ص134.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة الأمريكية ــ ومع سقوط الإتحاد السوفيتي ــ بحاجة إلى اللعب على المنافسات والتوازنات بين إيران والعراق، ومساندة إحدى القوتين في مواجهة الأخرى[1].

ويرتبط مفهوم "الإحتواء المزدوج" بكل من "مارتن انديك"، و"انتوني ليك" وهما من كبار مسؤلي الأمن القومي الأمريكي (مهندسا سياسة الإحتواء المزدوج) ورغم أن هذه السياسة برزت أساساً مع نهاية فترة إدارة الرئيس بوش إلا أن إدارة الرئيس كلينتون الجديدة سرعان ما تبنتها[2].

وتقوم "سياسة الإحتواء المزدوج" التي أعلنتها إدارة الرئيس بيل كلنتون في مارس (1993) على إفتراض أن إيران والعراق هما من الدول الخارجة عن القانون أو ما اصطلح على تسميتها بالدول (المارقة)، وأنهما مصدر تهديد للسلام والإستقرار العالمي من خلال مساندتهما للإرهاب ومن خلال بنائهما قدرات عسكرية نووية وكيماوية. لذلك تهدف هذه السياسة إلى بناء تحالف دولي يحد من حصول إيران والعراق على أسلحة جديدة ومتطورة وبالتالي إضعافهما معاً ومنعهما من ممارسة أي دور إقليمي مؤثر ووضع حد لنفوذهم في النظام الإقليمي الخليجي، بل وفي العالم كله[3].

وقد تم دعم هذه السياسة من خلال تقديم الدعم النشط للقوى المعارضة في هاتين الدولتين، ومن خلال استمرار الحصار الإقتصادي والتجاري، كما تم دعم هذه السياسة من خلال الوجود العسكري الأمريكي المكثف المتمثل في القوات التباعة للقيادة المركزية

---

[1] دراسة: (الخليج العربي بعد الإحتواء المزدوج)، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، 2000، ص2.

[2] المرجع نفسه، ص2.

[3] المرجع نفسه، ص2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأسطول الخامس الأمريكي الذي جهز من أجل حماية المصالح الأمريكية والدفاع عن الدول الصديقة في النظام الأقليمي الخليجي[1].

إلا أنه وبعد مرور ما يقارب من عقد على تنفيذ سياسة "الإحتواء المزدوج"، يبدو أن هذه السياسة لم تحقق الغرض منها، بل على العكس أصبحت الولايات المتحدة من أكثر الخاسرين من العقوبات حيث بدت الأهداف الإستراتيجية للإدارة الأمريكية صعبة التحقيق عبر آلية دبلوماسية العقوبات والحصار[2].

ومن الناحية النظرية وبعيداً عن العراق وإيران ــ الدولتين المعنيتين بالإحتواء ــ فإن الدول التي تتعرض للعقوبات والحصار ــ آليات تنفيذ سياسة الإحتواء ــ تتحقق لها فوائد متعددة تتجاوز الخسائر التي يخلفها الحصار منها: تعبئة الروح الشعبية المعادية للدول الأخرى الفارضة للعقوبات، تنامي قدرات النظام السياسي الخاضع للعقوبات على المستوى المحلي، ونجاحه في فرض نظام للتنمية الإقتصادية معتمد على الإمكانيات المحلية، إدخار موارد طبيعية لإستغلالها برفاهية ووفرة فيما بعد الحصار، وأخيراً يمكنه أن يرتب نتائج عكس المستهدف منها على صعيد العلاقات بين الشعب والنظام في الدولة المحاصرة، حيث تخلف آثار الحصار تماسك نفسي لمواجهة مصير مشترك لا مفر منه، وتكيف مع ظروف الحياة في ظل الحصار. وعلى صعيد التطبيق فإن هذا هو ما حدث في كل من العراق وإيران، الأمر الذي أدى إلى تصاعد حدة الإنتقادات الموجهة لهذه السياسة[3].

---

[1] دراسة: (الخليج العربي بعد الإحتواء المزدوج)، مرجع سابق، ص3.

[2] المرجع نفسه، ص3.

[3] المرجع نفسه، ص3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويأتي على رأس الذين انتقدوا سياسة "الإحتواء المزدوج" كل من بريجنسكي وسكو كروفت ورتشارد ميرفي وذلك في إطار التقرير الذي صدر في ابريل (1997) عن مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، ثم في مقالتهم المشتركة في مجلة Foreign Affairs إذا اعتبر الثلاثة أن سياسة الإحتواء المشترك فشلت في تحقيق أهدافها وأغراضها[1].

المبحث الثاني / الفرع (1): القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج

تأسست الإستراتيجية والسياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي على ثلاث أسس أصبحت تشكل فيما بعد أسس البناء الأمني الأمريكي في المنطقة وهي[2]:

1) أهمية الحصول على النفط بسعر معقول.

2) ضمان سيطرة أي قوة عدائية على المنطقة أو آبارها النفطية أو أن تقوم بإكراه الدول المصدرة للنفط على إتخاذ إجراءات مضرة بالدول المستهلكة للنفط.

3) الإلتزام بإستخدام القوة عند الضرورة لحماية هذه المصالح.

تجدر الإشارة إلى أن فكرة "البناء الأمني" تبنى على أساس علاقة معقدة بين بعض المتغيرات السياسية والعسكرية وعملية إتخاذ القرار التي تقوم بإدماج هذه المتغيرات في وحدة متكاملة ولتحليل عناصر هذا البناء قامت الولايات المتحدة عبر العقود بما يلي[3]:

1) تصريف مصالحها الحيوية في الخليج.

2) عمل إطار أو إستراتيجية لحماية هذه المصالح.

---

[1] دراسة: (الخليج العربي بعد الإحتواء المزدوج)، مرجع سابق، ص3.

[2] محمود، شاهينار، (قراءات إستراتيجية)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، السنة الثامنة، العدد التاسع، سبتمبر 2003، ص4.

[3] المرجع نفسه، ص4.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3) خلق سياسة مناسبة لتنفيذ هذه الإستراتيجية.

4) الزمت الموارد المالية والسياسية اللازمة بتفعيل هذه السياسة في المنطقة.

وقد قامت الولايات المتحدة خلال فترة التسعينيات بتنفيذ هذه الإستراتيجية لخدمة مصالحها وبالمفاهيم العسكرية يتكون هذا البناء من بعض العناصر[1]:

- نشر القوات الأمريكية.
- سهولة الوصول إلى التسهيلات العسكرية للدول المضيفة، والمعدات العسكرية الموضوعة مسبقاً.
- بيع المعدات العسكرية الدفاعية لحلفاء الولايات المتحدة لتقوية إمكانتهم الدفاعية.
- التعاون العسكري الإقليمي من خلال التدريبات والمناورات المستمرة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

في عقد التسعينيات كان هناك ما بين (17.000) إلى (25.000) جندي أمريكي و (30) حاملة طائرات و (175) مركبة بحرية منتشرة في منطقة الخليج العربي، وقد كانت هناك زيادة ملحوظة في هذه الأرقام والتي لم تنخفض أبداً عن هذه المؤشرات. وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الأسطول الجوي الحربي انطلقت من القاعدة الجوية "الأمير سلطان" في الظهران في المملكة العربية السعودية، و "علي السالم" و "أحمد الجابر" في الكويت، و "الضفرة" في الإمارات. وقد كانت هذه القوات الجوية تقوم بمهمات مراقبة لفرض منطقة الحظر البري في جنوب العراق[2].

---

[1] محمود، شاهينار، (قراءات إستراتيجية)، مرجع سابق، ص5ـ6.

[2] المرجع نفسه، ص5ـ6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم تداعيات الكشف عن القدرات العراقية في جنوب العراق في أغسطس (1994) وصدور قرار مجلس الأمن (949)، قيام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بإنشاء منطقة "حظر بري" في جنوب العراق لمنعها، بالقوة عند الضرورة، من تعزيز قواتها العسكرية في الجنوب. وبحرياً قامت القيادة المركزية البحرية في البحرين والتي يطلق عليها "نافسنت" أو "الأسطول الخامس"، بدعم وتوفير القوات والقايدة والسلطة من أجل فرض وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاص بالمقاطعة التجارية ضد العراق من خلال قوة الإعتراض البحري، هذا بالإضافة إلى عمليات "ربيع الصحراء" والتي كانت تقوم على نشر قوات عسكرية في المنطقة تقوم بعمل مناورات عسكرية بإستخدام معدات عسكرية مخزونة في معسكر "الدوحة" شمال مدينة الكويت[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعة

وتجدر الإشارة إلى نجاح الولايات المتحدة خلال هذه الفترة في تطوير المحور الإبتدائي للعمليات الحربية والتي تستطيع توفير الدعم الكافي للمناورات التدريبية بينما تستطيع في نفس الوقت إستقبال القوات القادمة للمنطقة في أي أزمة طارئة. وبناء على ذلك يمكن القول أيضاً بأنه خلال عقد التسعينيات أصبحت "دبي" أكبر ميناء بحري تابع للولايات المتحدة الأمريكية خارج نطاق القارة الأمريكية[2].

لضمان استمرار التعاون الإقليمي، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوقيع اتفاقيات مع كل دولة في الخليج على حده بإستثناء المملكة العربية السعودية، وقد نصت هذه الإتفاقيات على ضمان الوصول إلى التسهيلات العسكرية للدولة المضيفة، حماية حقوق الجنود الأمريكيين في هذه الدول، وبالطبع السماح بوضع المعدات العسكرية الأمريكية. وبنهاية

---

[1] محمود، شاهينار، (قراءات إستراتيجية)، مرجع سابق، ص5ـ6.

[2] المرجع نفسه، ص5ـ6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التسعينيات، كانت الولايات المتحدة قد وضعت فرقاً ثقيلة من المعدات البرية في الكويت وقطر، مع فرق إضافية عائمة. لذلك، وبوجود هذه القوات، التعزيزات البرية والبحرية، والمعدات العسكرية على مسرح الأحداث كان من السهل الإستنتاج بأن الولايات المتحدة تستطيع الرد بقوة على أي هجوم عراقي، على الأقل حتى وصول تعزيزات أخرى[1].

أيضاً، تحولت فكرة "الردع المضاد" إلى حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها في الخليج خلال عقد التسعينيات. والدليل على ذلك وجودها كقاعدة أو نموذج في المنهج الدفاعي في إدارة بوش. وتؤيد هذه الفكرة تنمية أو تطوير الإمكانيات العسكرية على مسرح العمليات العسكرية لتتمكن من عمل رد عسكري فورياً في حالة عسكرية طارئة[2].

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ومن الضروري الإشارة إلى أن التسهيلات العسكرية الممنوحة لقوات الأمريكية في التسعينيات زادت بقدرتها على إستخدام قاعدة "العديد" في قطر، وخططها لفتح موقع جديد في "عريفجان" في الكويت، والتي سوف تحل محل معسكر الدوحة لقدرتها على توفير سعة تخزينية أفضل بالإضافة إلى كونها في موقع أفضل للقيادة المركزية للجيش المسماة "آرسنت"[3].

---

[1] محمود، شاهينار، (قراءات إستراتيجية)، مرجع سابق، ص6.

[2] المرجع نفسه، ص6.

[3] المرجع نفسه، ص6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني / الفرع (2): المبررات الأمريكية لوجودها في الخليج[1].

- إن الوجود الأمريكي في هذه المنطقة يسمح للولايات المتحدة بالمحافظة على تدفق النفط من الدول الخليجية إلى الدول المستهلكة له في كل أنحاء العالم، ومع تزايد أهمية الدول في منظمة OPEC إلى حد تسميتها "GOPEC" "أوبك الخليج" يكون من مصلحة الولايات المتحدة المحافظة على تدفق البترول بالإضافة إلى ضمان نصيبها مستقبلاً من بترول الخليج.

- إن الوجود الأمريكي الدائم في منطقة الخليج أمر تحتمه المصالح الأمريكية، والتهديدات المحتملة لهذه المصالح.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

- عدم تطوير مجالات تعاون غير عسكرية بين الولايات المتحدة ودول الخليج وبالتالي يظل البعد العسكري هو الوحيد الذي يحفظ للولايات المتحدة وجوداً مؤثراً في الخليج.

- عدم رغبة الولايات المتحدة في التخلي عن دورها العالمي سواء في تحقيق الإستقرار للمنطقة أو في تأمين وصول النفط إلى العالم.

- إن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج يضمن عدم تمكن أي دولة إقليمية من ممارسة نفوذ قوي في المنطقة بالصورة التي تمكنها من إعادة تشكيل الثوابت في أقاليم إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.

- عدم تعرض الإدارة الأمريكية لضغط من الرأي العام الأمريكي فيما يتعلق بتخفيض وجودها عما هو سائد ومن ثم فإن كل ما يمكن أن يحدث هو تغييرات تكتيكية أو روتينية وليس خفض بالمعنى المتعارف عليه.

---

[1] دراسة: (مستقبل الوجود الأمريكي في منطقة الخليج)، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، 2000، ص2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني / الفرع (3): مبررات رفض إستمرار الوجود الأمريكي في الخليج.

رغم الدعاوي الأمريكية التي تبرر ضرورة استمرار الوجود الأمريكي في منطقة الخليج فإن هناك العديد من الأصوات التي تنادي بتخفيض الوجود الأجنبي استناداً إلى ما يلي[1]:

- الخوف من أن تتحول الرغبة في هذا الوجود إلى تحرك أمريكي وغربي صارخ يستهدف إعادة تشكيل المنطقة على كافة الصعد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية بما يحقق بالنهاية القبول التام من جانب دول وشعوب الخليج لإقامة الأمريكيين.
- ينظر البعض بعين من الشك إلى التواجد الأمريكي المكثف الذي لا يقتصر على الصيغة العسكرية فقط، وإنما يتوازى معه بوضوح خطط لبناء مطارات ومنشآت حربية، الأمر الذي اعتبره المراقبون أشبه بإستيطان أمريكي شامل.
- إن الولايات المتحدة ربما لا تستطيع الإبقاء على وجودها العسكري في الخليج على المدى الطويل، ويستند أنصار هذا الرأي إلى أن دول الخليج رفضت كل المشروعات التي طرحت لحماية الخليج في وقت سابق. وبالتالي فإن دول الخليج وإن قبلت بوجود القوات الأمريكية لظروف عزو الكويت، فهي ترى أن هذا الوجود لن يستمر إلى الأبد.

[1] دراسة: (مستقبل الوجود الأمريكي في منطقة الخليج)، مرجع سابق، ص4.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن الوجود الأمريكي يركز على الجانب العسكري، ويهمل الجانبين السياسي والإقتصادي.
- يستند الرافضون لإستمرار الوجود الأمريكي إلى القول بأن التهديدات العراقية والإيرانية لم تعد توجد إلى في المنظور الأمريكي، وهذا ما تستخدمه لتبرير وجودها في المنطقة.
- إن التهديدات التي تواجهها دول الخليج لم تعد ترتبط فقط بالعراق وإيران، بل هناك تحديات تتعلق بإعادة التوازن بين القوى العربية الإقليمية، وأخرى متعلقة بإتجاهات الصراع العربي الإسرائيلي وما يحمله من إحتمالات التغلغل الإسرائيلي في منطقة الخليج العربي.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثالث / الفرع (1): مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

يلاحظ من العلاقات الخليجية ــ الأمريكية أن بعض دول الخليج (المملكة العربية السعودية)، قد رأى أنه لم يعد هناك مبرر لوجود القوات الأجنبية فوق أراضيها ومن ثم فقد أعلن مسؤلون أمريكيون في 28 أبريل (2003) عن نقل مقر القيادة الجوية لمنطقة الخليج من قاعدة "الأمير سلطان" بالمملكة العربية السعودية إلى قاعدة "العديد" بقطر ... وهذا يعني بداية إثارة قضية محورية في العلاقات الخليجية ــ الأمريكية وهي التواجد الأجنبي ومبرراته واقترانه ببعض المعارضة الداخلية في دول مجلس التعاون لهذا الوجود كان عاملاً ضاغطاً على الولايات المتحدة لإعادة النظر في تلك القضية فقد شهدت القوات الأمريكية في الخليج ست حوادث إعتداء كان أهمها حادث جزيرة "فيلكا" بالكويت التي نتج عنها مقتل أفراد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قوات البحرية الأمريكية "المارينز" وإصابة آخرين بجروح وعملية معسكر "الدوحة" وحادث إطلاق النار على جنديين أمريكيين بالقرب من الطريق الدائري السابع السريع بالكويت وغيرها من العمليات التي تطورت في بعض الأحيان لتطال مدنيين أمريكيين موجودين على أرض الكويت[1].

بالإضافة إلى مجموعة الإنفجارات التي شهدتها العاصمة السعودية الرياض في 13 مايو (2003) والتي استهدفت مجمعات سكنية للأجانب والغربيين في شرق العاصمة وراح ضحيتها 34 قتيلاً بينهم سبعة أمريكيين فضلاً عن عدد من الجرحى وصل عددهم وفقاً لبعض التقديرات 194 جريحاً بينهم 144 أمريكي[2].

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

السؤال الذي لا بد من الإجابة عليه هو هل ستلجأ الولايات المتحدة إلى إنهاء وجودها العسكري في الخليج؟ وهل يتوافق هذا مع الرؤية الخليجية في هذا الشأن؟

الإجابة أنه لا سبيل لإنهاء هذا الوجود، حيث تلتقي المصالح الأمريكية والخليجية حول تلك القضية ويؤكدها ما يلي[3]:

1) إذا كانت الولايات المتحدة قد لجأت إلى سحب قواتها من المملكة العربية السعودية فإنها في المقابل قد اتجهت إلى تكثيف تواجها في دول خليجية أخرى كقطر وخاصة فيما يتعلق بتخزين الأسلحة الأمريكية فضلاً عن زيادة الإعتماد على سلطنة عُمان وهذا يعني أن التغييرات الأمريكية بالنسبة لقضية الوجود الأجنبي قد اقتصرت على الجانب الإجرائي (سحب القوات من الدول التي يعارض الرأي العام فيها هذا الوجود)

---

[1] كشك، محمد، (مجلة السياسة الدولية)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 154، أكتوبر 2003، ص112.

[2] المرجع نفسه، ص112.

[3] المرجع نفسه، ص113.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دون التطرق إلى مضمون هذا الوجود الذي تعتبره واشنطن إحدى أهم آليات حماية مصالحها الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي التي تشرف على ثلاثة أذرع مائية من جهة الملاحة والتجارة الدولية وهي البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي ومن ثم تتحكم من خلال هذا الموقع في طرق المواصلات البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة والنقل الجوي كما أضاف إكتشاف النفط في الخليج بعداً إضافياً لأهميتها وذلك بوصفه السلعة الدولى في التجارة العالمية.

2) بروز توجه خليجي خلال العقد الأخير من القرن الماضي مؤداه أن أمن الخليج أضحى شأناً دولياً الأمر الذي يكسب التواجد الأجنبي شرعيته في المنطقة لحماية مصالح كل الأطراف الإقليمية والدولية ويعزز من هذا التوجه أمران: أولهما الدول الخليجية الست شهدت تجربة هذا الوجود في الماضي حيث كانت محميات لبريطانيا وهو أمر لا زال حياً في ذاكرة نخبها من خلال وجود توافق بينها وبين القوى الكبرى. وثانيهما أن تلك الدول صغيرة الحجم نسبياً حيث لا يتجاوز عدد سكانها الثلاثين مليون نسمة بينهم أعداد هائلة من العمالة الآسيوية الوافدة فيما يعكس مدى حاجة تلك الدول للوجود الأجنبي في الوقت الراهن بإعتبارها دولاً صغيرة وغنية محاطة بجيران كبار.

3) ارتباط الوجود الأمريكي في الخليج بمسألة التوازنات في آسيا بالإضافة إلى ارتباطه بقضية أفغانستان وبترول بحر قزوين بما يؤكد أن المصالح الأمريكية في منطقة الخليج تحتم عليها البقاء فيها سواء اضطرت لتخفيض هذا التواجد أو إعادة إنتشاره.

جميع الحقوق محفوظة
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي
جامعة النجاح الوطنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4) العلاقات الإقتصادية الوثيقة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست والولايات المتحدة والتي تعزز من أهمية هذا التواجد حيث تعد الولايات المتحدة ثـاني أكبـر شـريك تجاري لدول مجلس التعاون كما تعد أكبر مصدر لما تستورده دول المجلـس. وقـد وصل حجم الواردات الأمريكية لدول مجلس التعاون الخليجي إلـى حـوالي (20.4) مليار دولار في عام (2000) مقابل صادرات أمريكية لدول الخليج وصلت قيمتها إلى حوالي (10.8) مليار دولار في العام ذاته.

من خلال ذلك نصل إلى نتيجة مفادها استمرار هذا التواجد والذي قد تضطر الولايات المتحدة إلى إيجاد مسوغات منطقية لتبريره من قبيل اسـتمرار الحملـة الدوليـة لمكافحـة الإرهاب[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

[1] كشك، محمد، (مجلسة السياسة الدولية)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 154، اكتـوبر 2003، مرجـع سابق، ص113.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الخاتمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي في ذوء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة من عام 1990 حتى عام 2002م، وقد تم استعراض تعريفات الأمن القومي بشكل عام والأمن القومي العربي والأمن القومي الخليجي ومصادر تهديد كلاً منهم، كما تم التعرف على محاولات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإنشاء منظومة أمنية موحدة والتنسيق مع كلاً من العراق وإيران لضمان المحافظة على الأمن القومي الخليجي، وأثر الوجود العسكري الأمريكي على أمن الخليج ومستقبل هذا الوجود.

إن مسألة الأمن القومي الخليجي من المسائل الحساسة نظراً لإرتباطها بمواضيع إستراتيجية وإقتصادية لإحتواء هذه المنطقة على أهم مصادر الطاقة في العالم (النفط ــ الغاز).

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج وهي كالتالي:

1) إن العلاقات الخارجية مع دول الجوار الجغرافي وتحديداً العراق وإيران، هي علاقات لم تصل بعد إلى مرحلة يتم فيها إيجاد معادلة تعاونية خليجية مشتركة تصوغ العلاقات الخليجية ــ الإقليمية.

2) إستمرار إحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرب وأبو موسى) هو تحدي تضاعف بعد إخفاق اللجنة الخليجية الثلاثية في حل هذه القضية بالطرق السلمية أو تقريب وجهات النظر بشانها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3) الأوضاع الداخلية غير المستقرة، القائمة في الدول المجاورة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كالعراق وإيران واليمن، وهي أوضاع من شأنها أن تؤدي إلى تغيرات إقليمية ربما تخل بأمن دول الملجس.

4) سباق التسلح النووي الدائر في جنوب آسيا، لا سيما بين الهند وباكستان، وما يؤدي إليه هذا السباق من زيادة للقدرات العسكرية لتلك الدول، بما يضع دول مجلس التعاون في وضع أمني غير ملائم.

5) الإختلاف بين الدول الخليجية الست في تحديد الأخطار الخارجية التي تهدد أمنها، وتعدد مصادر التهديد الخارجية وتباين درجة الأولوية في هذه التهديدات من دولة لأخرى.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

6) إن التنسيق بين الدول الخليجية الست فيما يتعلق بمنظومات التسلح ومناهج التدريب والتنظيم ما زالت دون مستوى الطموح، بل إن بعض هذه المنظومات تعاني بسبب إنعدام التنسيق بين هذه الدول.

7) صعوبة واضحة عند تكوين جيش خليجي موحد بسبب نقص الكوادر البشرية الفنية الناتج عن التركيبة السكانية البسيطة لدول المجلس.

8) غياب التنسيق بين السياسات الخليجية الخارجية.

9) التفاوت النسبي في الحجم والقوة بين الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدلو الخليج العربية.

10) إنعدام التوافق داخل النخبة في كل من إيران والدول العربية المهمة بشأن التعاون مع الجانب الآخر، وهيمنة التوترات الأمنية على مجالات التعاون الإقتصادي والثقافي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأثير النفوذ السياسي والأمني لدول خارج المنطقة على أجهزة صنع القرار العربي.

11) إختلاف تعريف الدول للدور الأمريكي الملائم في القضايا السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، والجذور التاريخية العميقة لإنعدام الثقة بين الجانبين وفي مصلحة النخبة في التحرك تجاه هيكل التعاون والتحالف.

12) إن التفرد الأمريكي في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية جعل الإدارة الأمريكية تنظر إلى منطقة الخليج على أنها منطقة دومنيو، وعدم تفهم الولايات المتحدة للمصالح الخاصة لدول المنطقة لأنها تفترض بالضرورة أن مصالحها متوائمة مع مصالح المنطقة ولكن الإتفاق المصلحي في فترة من الفترات لا يعني الإتفاق على طول الخط.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

13) لا شك في أن التواجد العسكري الأمريكي ضروري نتيجة ضعف دول الخليج في الوقت الراهن لكن هذا قد يكون خطراً في المستقبل، لأن الوجود العسكري الأمريكي يعني استنزاف إقتصاد المنطقة وظهور القوات له آثار إجتماعية وثقافية وتحديات قد تؤدي إلى عدم استتباب الأمن الداخلي في سبيل المحافظة على الأمن الخارجي.

14) التركيز على مفهوم الأمن الخارجي ومفهوم الأمن العسكري فيما تترك مسألة الأمن الداخلي.

وفي ضوء هذه النتائج، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تحقيق مستقبل أفضل للأمن القومي الخليجي ولدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي كالتالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1) إعادة ترتيب البيت الخليجي وتفعيل دوره، حيث أنه بالإمكان أن يتحول مجلس التعاون الخليجي إلى قوة عسكرية قادرة على حماية مصالحه ومواجهة التهديدات الإيرانية والعراقية على السواء.

2) أن تتعهد الدول المتاخمة لسواحل الخليج العربي بجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأن يتم التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية للتأكد من التزام كل دولة بذلك.

3) توثيق وتطوير قنوات المواصلات والاتصالات من خلال الإتصالات المباشرة بين ساحلي الخليج.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

4) الإتفاق على تجنيب المنطقة الأسلحة ذلت القدرات المريبة مثل الصواريخ بعيدة المدى، والغواصات حتى لا يضطر الساحل إلى الإستعانة بغير دول المنطقة لموازنة الخلل في ميزان القوى.

5) إحترام المعاهدات والإتفاقيات التاريخية المبرمة، والعمل على تنفيذها، والتخلي عن سياسة التهديد بإستخدام القوة أو إستخدامها فعلاً في العلاقات الخليجية ــ الإيرانية والخليجية ــ العراقية، وتوقيع إتفاقيات شاملة وملزمة بعدم الإعتداء أو التهديد بإستخدام القوة.

6) الإيمان بضرورة العمل على سرعة حل النزاعات القائمة بين إيران ودول الخليج، والإلتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والكف عن سياسات فرض الأمر الواقع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7) إشتراك جميع الأطراف المعنية في صياغة معادلة واضحة لأمن الخليج من منظور توازن المصالح لا توازن القوى، والتوقف فوراً عن أي سباق للتسلح أو إمتلاك قدرات إستراتيجية هجومية تؤدي إلى تهديد أمن المنطقة وإستقرارها.

8) أن تكون هناك رؤية إستراتيجية واضحة للمنطقة إزاء المتغيرات والتطورات الإقليمية والدولية لمواجهة التهديدات والمخاطر المشتركة، وتهميش دور الخلافات الإيدولوجية، والتركيز على الأمور التي تؤدي إلى ترسيخ السلام والأمن عن طريق الإزدهار الإقتصادي والتفاعل الثقافي والإجتماعي.

9) تشكيل لجان متخصصة خليجية ـ إيرانية لمناقشة سبل تطوير العلاقات الإقتصادية والسياسية والأمنية والإجتماعية والثقافية، وأن تبادر إيران بتأكيد حسن نواياها وحقيقة توجهاتها السلمية نحو دول المجلس، وضرورة العمل على بناء الثقة وعلاقات حسن الجوار من خلال الكف عن الممارسات الإستفزازية العسكرية في الخليج من جانب القوات الإيرانية.

10) إن الحديث عن أمن جماعي أو دفاع مشترك أو حماية متبادلة لدول مجلس التعاون الخليجي يتطلب أولاً وجود مصلحة مشتركة والإتفاق على الخطر المشترك مع توفير نوع من الثقة المتبادلة.

11) إقامة صناعة خليجية حربية متطورة وذلك لما له من أهمية في دعم القدرات العسكرية لدول المجلس من خلال توفير الحاجات الأساسية من الذخيرة وقطع الغيار وبعض المعدات العسكرية الضرورية، وضرورة التنسيق بين السياسات الستليحية وسياسات الدفاع لدى الدول الخليجية الست ويكون ذلك من خلال الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ ــ تحقيق تقارب في مصادر منظومات التسلح في دول المنطقة.

ب ــ توثيق الروابط العسكرية بين الجيوش الخليجية الست أفقياً ورأسياً، وإقــرار سياسة عسكرية خليجية.

ج ــ التعاون في مجال تبادل المعلومات.

د ــ الإستمرار في إجراء التدريبات العسكرية المشتركة حيث يعتبر هــذا الأمــر عاملاً في دعم التجانس ورفع الكفاءة القتالية للقوات المسلحة لــدول مجلــس التعاون.

هــ تنويع وتكوين تركيبة الجيوش الخليجية الست لتلافي التكرار والتماثــل مــن الأفرع والمعدات.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

12) ضرورة إمتلاك دول المنطقة لأسلحة ردع مناسبة للتغلب على نقص القدرات البشرية ولإحداث التوازن المطلوب بين مثلث القوى في المنطقة الــذي يضــم دول الخلــيج والعراق وإيران.

13) ترشيد الإنفاق الأمني من خلال الحصول على أفضل الشــروط، وألا يــتم الإنفــاق الضخم على شراء الأسلحة التي لا تستخدم في التدريب.

14) إدخال إصلاحات جذرية على كيان مجلس التعاون، بالصورة التي تضــمن تحقيــق فعاليته وخاصة في مجال الدفاع والحفــاظ علــى الأمــن، ولعــل تطــوير قــوات "درع الجزيرة" على رأس هذه الإصلاحات.

15) إبراز البعد العربي لأمن الخليج، وما يترتب عليه من تفعيل "إعلان دمشــق" كأحــد الآليات المطروحة لضمان أمن وإستقرار المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع وسائل المعلومات

المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية:

- آل محمد، محمد احمد،1997، **أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
- الأنصاري، محمد،1997 **هزيمة الأمن القومي العربي في عاصفة الصحراء**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
- أيوب، مدحت،2003، **الأمن القومي العربي في عالم متغير**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- البرصان، أحمد،1999 **الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر**، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان،.

البستكي، نصرة عبد الله،2003،**أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،.

- الحديثي، مؤيد عبد الجبار،2002، **العولمة الإعلامية**، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،.
- الحمد، جواد، 1999 ،**مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل**، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان،.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الإردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حوات، محمد علي،2002 **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيره على الأمن القومي العربي**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- السويدي، جمال سند،1996، **إيران والخليج والبحث عن الإستقرار**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
- الطويسي، باسم محمد،1997، **الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي**، ط1، السندباد للنشر، عمان.
- عبد الله، عبد الخالق،2002، **الوطن العربي في السياسات الأمريكية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عطايا، أمين محمد محمود،1992، **الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن القومي الإسرائيلي**، ط1، الشادي للنشر والتوزيع، دمشق.
- العنزي، عبد الله،1996، **أمن الخليج ... دراسة في الأسباب والمعطيات**، ط1، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربي، جامعة الكويت، الكويت، عدد 83.
- الغفلي، علي،1996، **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- فودة، محمد رضا، 1991 ، **الأمن القومي للخليج العربي**، ط1، الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي، باريس.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المراكبي، عبد الله منعم، 1998 ، **دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة بين إمكاناتها الإقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.

ثانياً: الدوريات والمجلات العلمية:

1- كشك، أشرف محمد، أكتوبر 2003 ، تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 154، القاهرة.

2- محمود، شاهيماز، سبتمبر 2003 (البحث عن بناء أمني إقليمي فيما بعد صدام حسين)، **مجلة قراءات إستراتيجية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، السنة الثامنة، العدد التاسع.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثالثاً: الندوات والمؤتمرات:

- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1999، ندوة: **نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران**، ط1، ، الجزء الأول، جامعة الكويت، الكويت.

- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1999، ندوة: **نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران**، ط1، ، الجزء الثاني، جامعة الكويت، الكويت.

- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1997، ندوة: **مستقبل العلاقات العربية ــ العربية بعد تحرير الكويت**، ط1، ، جامعة الكويت، الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996، ندوة: **الأمن القومي العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، باريس.

- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2001، ندوة: **دول مجلس التعاون الخليجي وجهود تحقيق الأمن والإستقرار خلال العقد القادم الفرص والقيود**، ط1، ، جامعة الكويت، الكويت.

- مركز دراست الخليج والجزيرة العربية ،2001، الأمير، فهد أحمد، ندوة: **جهود دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق الأمن والإستقرار خلال العقد القادم** "رؤية عسكرية كويتية"، جامعة الكويت، الكويت.

- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 1999، الغربللي، عبد الكريم السيد عبد اللطيف، ندوة: **الدعوة لإقامة نظام للتعاون الأمني على جانبي الخليج: الثقة بين ساحلي الخليج العربي أساس للأمن فيه**، ، جامعة الكويت، الكويت.

- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ،1993، الهواري، عبد الرحمن رشدي، ندوة: **دول مجلس التعاون الخليجي، ووحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك**، ط1، ، جامعة الكويت، الكويت.

- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية،2000، المبارك، معصومة، ندوة: **أمن الخليج بين الواقع والتوقعات** ، جامعة الكويت، الكويت.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ،2000، القلم، محمود سريع، ندوة: **الديناميكية الدولية والإقليمية للخليج الفارسي: آفاق التعاون بين الدول المطلة على الخليج** ، جامعة الكويت، الكويت.

- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ،2001، الخيارين، مبارك بن سعيد عوجان، ندوة: **مدى توافر العوامل المهيئة لوضع أسس جديدة للأمن والإستقرار الإقليمي في الخليج** ، جامعة الكويت، الكويت.

- مركز دراسات الوحدة العربية ،1999، الكيلاني، هيثم، المؤتمر القومي العربي الثامن، **حالة الأمة العربية**، ط1، ، بيروت،.

- بيل، جيمس،1996، دراسة: **الشكل الهندسي لحالة عدم الإستقرار في الخليج ــ مستطيل التوتر** ، أبو ظبي.

- المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية،2000، دراسة: **تقييم تجربة مجلس التعاون الخليجي** ، الكويت.

- المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ،2002، دراسة: **الدفاع الذاتي المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي ... الواقع والمعوقات** ، الكويت.

- المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ،2002، دراسة: **صفقات التسلح في الخليج ... هل تساعد في تضييق الهوة بين الإمكانات الذاتية، والأمن الشامل**، الكويت.

- المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ،2001، دراسة: **سياسة التسلح في منطقة الخليج على خلفية معرض "ايدكس"** ، الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية،2000، دراسة: **قراءة في نتائج القمة التشاورية الخليجية الثانية**، الكويت .

- المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ،2002، دراسة: **قراءة في أعمال القمة الثانية والعشرين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، الكويت.

- المركز الدبلوماسي للدرسات الإستراتيجة ،2001، دراسة: **مجلس التعاون ماذا بعد عشرون سنة من الإنشاء ...؟** ، الكويت،.

- المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية،2000، ،دراسة: **مستقبل الوجود الأمريكي في منطقة الخليج**، الكويت.

- مونيهان، جوزيف،1998، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية المصالح المشتركة وغير المشتركة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

- المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ، 2002، دراسة: **الموقف الخليجي من ضرب العراق ... المخاوف من تداعيات الضربة**، الكويت.

- فيدرال، جيرن وآخرون،1998، **أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،.

- ميلاني، محسن،1996، **سياسة إيران في الخليج من المثالية والمجابهة إلى البراجماتية والإعتدال**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ،2001، دراسة: **الإتفاقية الأمنية بين السعودية وإيران ... رؤية تحليلية** ، الكويت.

- المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ،2000، دراسة: **العلاقات الخليجية ــ الخليجية** ، الكويت.

- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،1998، دراسة: **أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين** ، أبو ظبي.

- الحمد، تركي،2002، **العلاقات الخليجية ــ الأمريكية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ،2000، دراسة: **صراع الدول الكبرى في الخليج ... نقطة تحول جوهرها النفوذ** ، الكويت.

- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،1992، **التقرير الإستراتيجي العربي بالأهرام**، القاهرة.

- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،1998، **التقرير الإستراتيجي العربي** ، بالأهرام، القاهرة،.

- المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، 2000، دراسة: **الخليج العربي بعد الإحتواء المزدوج** ، الكويت،.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: شبكة الإنترنت:

http://www.qudsway.com

http://www.Islamonline.com [مفاهيم ومصطلحات].

http://www.Islamonline.com [قضايا سياسية] في دراس حول التوازن العسكري بالمنطقة 4 خيارات أمام دول الخليج للحفاظ على أمنها، ص1 .

http://www.Islamonline.com [قضايا سياسية] التعاون العسكري الخليجـــي ... الأمريكي المضون، سامح راشد، أبو ظبي .

http://www.Islamonline.com [قضايا سياسية] التقارب الإيراني الخليجـــي ... سلاح ذو حدين، د. محمود السعيد عبد المؤمن، القاهرة .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

خامسا: المراجع الأجنبية (الإنجليزية) (References in English):

- Morgenthau. H. J., 1973,**Politics among Nations**, The struggle for power and peace, 5th ed.
- David Newson, August 1980, **U.S. Persian Gulf Relationship**, Department of state Bulletin: 2041.
- Kennth M. Pollack, August 2003, **Securing the Gulf**, Foreign Affairs, July.

سادسا: الصحف والجرائد:

- الرأي العام الكويتية،الكويت، العدد 1012، 2000/2/7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعا: رسائل، أطروحات:

- أدريس، محمد سعيد، 2000، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- آل عوير، علي سعيد صميخ بريك،2002، **أثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1990ـــ1999** رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة القاهرة،القاهرة .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعية

ملحق الجداول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (1)

إجمالي السكان في دول مجلس التعاون الخليجي

البيانات	مواطنون عام 2002	غير مواطنين عام 2002	جملة السكان عام 2002
الإمارات العربية المتحدة	869.517	1.576.472	2.445.989
البحرين	427.973	228.424	656.397
الكويت	951.648	1.159.913	2.111.561
المملكة العربية السعودية	18.152.804	5.360.526	23.513.330
قطر	---	---	793.341
عُمان	2.186.384	257.078	2.713.462
إجمالي السكان	22.588.326	8.852.413	32.234.080

ملاحظات:

1. تشير علامة (---) إلى عدم توافر المعلومات الكافية.
2. بالرغم من أننا استندنا على (كتاب حقائق العالم) الذي يصدر عن ال CIA إلا أنه يرى الكثيرون بأن عدد غير المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر بكثير مما تشير إليه هذه الإحصائية، ويرجع السبب إلى أن بعض دول مجلس التعاون لا تود أن تفصح عن الرقم الصحيح لأسباب كثيرة أمنية وسياسية ووطنية.

المصدر:

CIA-The World Fact-Book, 2002, http://www.odci.gov/cia/publications/factbook

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (2)
إنتاج النفط (1000 برميل يومياً) وإحتياطي النفط (مليار برميل)

1944		1993		1992		1991		1990		الدولة
إحتياطي	إنتاج	إحتياطي	إنتاج	إحتياطي	إنتاج	إحتياطي	إنتاج	إحتياطي	إنتاج	
89.1	3084	98.1	2981	98.1	3.89	98.1	3.25	98.1	2933	الإمارات
0.2	220	0.1	210	0.1	204	0.1	183	0.1	185	البحرين
261.2	10075	261.2	9954	261.2	10260	260.9	10042	260.3	8102	السعودية
4.5	663	3.7	770	3.1	776	3.0	626	3.0	581	قطر
96.5	2229	96.5	2149	96.5	1196	96.5	211	97.0	1359	الكويت
4.8	927	4.7	890	4.7	854	4.3	804	4.3	789	عمان
100	743	100	821	100	616	100	332	100	2365	العراق
94.300	3596	92.860	3425.2	92.860	3431.6	92.860	3428	92.825	3194.7	إيران

* المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OABEC) التقرير الإحصائي السنوي 1995.

* المصدر: Annual Statistical Bulletin. Organization of the Petroleum Exporting Countries, 1994 .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع رسائل الجامعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (3)

إحتياطات النفط العالمية المؤكدة (الثابتة) لدول إقليم الخليج والإجمالي العالمي

World Proven Crude Oil Reserve s by the Gulf States Region and the Total World reserves

الدولة	إحتياطات النفط المؤكدة أو الثابتة (بالمليون برميل) mb		النسبة إلى العالم	
	1999	2000	1999	2000
العربية السعودية	262.784.0	262.766.0	%25.07	%24.39
الكويت	96.500.0	96.500.0	%9.21	%8.96
الإمارات العربية	97.800.0	97.800.0	%9.33	%9.08
قطر	3.700.0	13.157.0	%0.35	%1.22
عُمان	5.700.0	5.700.0	%0.54	%0.53
البحرين	150.0	150.0	%0.0143	%0.0139
العراق	112.500.0	112.500.0	%10.73	%10.44
إيران	93.100.0	99.530.0	%8.88	%9.24
إجمالي الإحتياطي العالمي	1.048.229.5	1.077.499.6	%100	%100

جميع الحقوق محفوظة

المصادر:

- بيانات إحياطات النفط العالمية المؤكدة (الثابتة) ما عدا البحرين أخذت مـن: General Secretary, Organization Petroleum Countries, OPEC Annual Statistical Bulletin 2000, 2001, p.34, available in: http:/www.opec.org/publications/AR.AR.asp .
- بيانات البحرين أخذت من: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النشرة الإحضائية، العدد11، (الرياض: مركز المعلومات ــ إدارة الإحضاء، 2001) الفصل الخامس، الإحصائية الإقتصادية، د. الطاقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول ر قم (4)

واردات الدول الخليجية خلال الفترة 1990ـ1994

(مقدرة بمليون دولار أمريكي)

اسم الدولة	1990	1991	1992	1993	1994
* البحرين	3671.50	4.71.05	4215.789	3815.780	3694.76
الكويت	3816.67	4510	7069.67	7076.67	6626.67
عُمان	2641.02	3148.7	3715.38	4053.84	3858.97
السعودية	24037.33	29040	33653.33	28160	33306.67
قطر	1325.82	1720.05	2015.38	1890.65	1997.86
** الإمارات	11201.907	13749.864	17414.714	19525.613	24537

* المصـــدر: Monthly Bulletin of Statistics Vol. L No.1 January 1996 United Nations, New York 1996.

* المصـــدر: Direction of Trade Statistics Quarterly, Duarterly, December 1995. International Monetary Fund. Washington, D.C1995.

جميع الحقوق محفوظة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (5)

حجم التبادل التجاري الأمريكي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1991ـ1994 (بملايين الدولارات)

الدولة	التبادل التجاري	السنة				المجموع
		1991	1992	1993	1994 *	
المملكة العربية السعودية	الصادرات	6.572.0	7.163.3	6.665.6	5.7719.8	26.120.7
	الواردات	10.978.3	11.285.7	8.431.5	7.009.8	37.705.3
الكويت	الصادرات	1.228.3	1.326.9	1.009.0	997.0	4.561.2
	الواردات	35.9	310.0	2.003.4	1.644.8	3.994.1
الإمارات العربية المتحدة	الصادرات	1.455.7	1.552.4	1.811.4	1.497.2	6.316.7
	الواردات	713.9	871.9	744.5	462.2	2.822.5
البحرين	الصادرات	501.0	488.7	653.1	620.4	2.263.2
	الواردات	86.8	71.2	109.4	140.0	407.4
عُمان	الصادرات	203.5	257.4	265.3	286.8	994.8
	الواردات	115.0	207.3	305.0	347.0	974.3
قطر	الصادرات	147.4	189.1	166.3	155.6	658.4
	الواردات	29.7	76.0	72.3	88.6	266.6

مجموع الصادرات الأمريكية 40.915.000

مجموع الواردات الأمريكية 46.170.200

* التقديرات عن هذه السنة تستند إلى ىإحصائيات (كانون الثاني / يناير ــ حزيران / يونيو 1994.

جميع الحقوق محفوظة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (6)

المصاريف العسكرية والدفاعية قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي

وبعد التأسيس ــ خلال الأعوام 1979 ، 1981 ، 1982 (بالمليون دولار)

الدولة	المصاريف العسكرية (بالمليون دولار)			تكلفة الفرد			نسبة الزيادة
	1979	1981	1982	1979	1981	1982	من 1979 إلى 1981
الكويت	993	1590	1146	769	1089	735	%60
عُمان	779	1685	1714	906	1832	1804	%115
قطر	482	896	غير متوفر	2097	2602	3732	%85
العربية السعودية	15467	24254	27062	1796	2602	2796	%60
الإمارات	1180	2280	2430	1714	3346	3690	%200

المصدر :

- دكتر همايون إلهي، خليج فارس ومسائل آن، جاب ششم، (تهران: نشر قومس، 1379)، ص257.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (7)
توازن القوى في منطقة الخليج

اسم الدولة	إيران	العراق	البحرين	الكويت	عُمان	قطر	السعودية	الإمارات
المساحة الجغرافية 1000كم2	1.648	438	0.660	18	300	11	2150	84
**عدد السكان*	64.805	21.038	572	1505	1881	544	18613	1830
**مجموع القوات المسلحة عسكري تقريباً 1000*	513	383	11	16	44	11	105	70
**الجيش عسكري تقريباً 1000*	345	350	9	10	25	9	70	65
**القوة البحرية عسكري تقريباً 1000*	18	3	0.700	205	4.2	1.8	13.5	1.5
**القوة الجوية عسكري تقريباً 1000*	30	30	1.5	205	4.1	0.8	18	3.5
**الإحتياط*	350	650	23.7	–	–	–	–	–
**الحرس الوطني*	00	00	00	00	6.5	–	75	00

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

* المصـــدر: The International Institute For Strategic Studies, The Military Balance 1995-1996, Published by Oxford University Press, 1995.

* المصـــدر: Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, 1994

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (8)

قيمة واردات الأسلحة والمعدات العسكرية

في دول مختارة من الشرق الأوسط في الفترة

من 1992 ــ 1994

(مقدرة بالبليون دولار أمريكي)

الدولة	قيمة واردات الأسلحة	النسبة المئوية لواردات السلاح في الشرق الأوسط
العربية السعودية	20.5	%60
مصر	4.1	%12
"إسرائيل"	3	%9
الكويت	2	%6
إيران	1.8	%6
أخرى	2.8	%8

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المصدر:

Arms Control and Disarmament Agency, 1996.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (9)
القدرات العسكرية الخليجية

القوات والمعدات	الإمارات	إيران	البحرين	السعودية	العراق	عُمان	قطر	الكويت
المجموع العام للقوات العامة	64.500	545.600	11.000	162.500	429.000	43.500	11.800	15.300
مجموع القوات النظامية	64.500	420.600	11.000	105.500	429.000	37.000	11.800	15.300
الحرس الوطني وقوات أخرى	–	125.000	–	57.000	–	6.500	–	–
قوات الإحتياط	–	350.000	–	20.000	650.000	–	–	23.700
قوات عسكرية	1.100	40.000	10.150	15.500	50.000	4.400	–	5.000

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ملاحظات:

- تشير علامة (–) إلى عدم توافر المعلومات الكافية.

المصدر:

- التقرير الإستراتيجي الخليجي 2001ـــ2002، (الشارقة، وحدة الدراسات ـــ دار الخليج للصحافة والطباعـــة والنشـــر)، ص288.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (10)
الإنفاق العسكري الخليجي (بليون دولار)

الإتفاق وميزانية الدفاع	الإمارات	إيران	البحرين	السعودية	العراق	عُمان	قطر	الكويت
الإنفاق العسكري لعام 2000	3.4	7.5	444 (م)	18.7	1.4 (ق)	1.7	1.4	3.3
ميزانية الدفاع لعام 2000	3.9	7.5	315 (م)	–	–	1.75	1.4	2.6
ميزانية الدفاع لعام 2001	–	9.1	315 (م)	27.2	–	2.4	1.5	2.6

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ملاحظات:

- تشير علامة (–) إلى عدم توافر المعلومات الكافية.
- تشير (م) إلى المليون.
- تشير (ق) إلى تقريبي

المصدر:

- التقرير الإستراتيجي الخليجي 2001ـــ2002، (الشارقة، وحدة الدراسات ـــ دار الخليج للصحافة والطباعـــة والنشـــر)، ص288.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (11)
القوات الجوية

القوات والمعدات	الإمارات	إيران	البحرين	السعودية	العراق	عُمان	قطر	الكويت
القوات الجوية	4.000	25.000	1.500	18.000	35.000	4.100	1.500	2.500
قوات الدفاع الجوي	000	2.000	000	4.000	17.000	000	000	000
إجمالي الطائرات المقاتلة	99	304	24	432	353	40	18	76
قاذفات قنابل	000	000	000	000	16	000	000	000
مقاتلات هجومية	43	140	12	160	130	12	18	40
مقاتلة إعتراضية	22	114	12	191	180	000	000	8
طائرات نقل	22	54	3	72	34	21	6	4
طائرات صهريج وتموين	000	5	000	15	2	000	000	000
إجمالي الهليكوبتر	97	613	33	184	500	31	24	32
هليكوبتر مسلحة	49	100	26	33	120	000	12	20
هليكوبتر أخرى	47	113	7	151	380	31	6	12
قاذفات صواريخ أرض ــ جو الثقيلة	36	155	8	128	340	000	000	24
قاذفات صواريخ أرض ــ جو خفيفة	134	65	000	309	200	28	9	60
مدافع جو ــ جو	–	–	–	270	6.000	–	–	60

ملاحظات:

- تشير علامة (000) إلى عدم توافر هذا النوع من المعدات لدى الدولة المعنية.
- تشير (–) إلى عدم توافر المعلومات.

المصدر:

- التقرير الإستراتيجي الخليجي 2001ــ2002، (الشارقة، مركز دراسات الوحدة ــ مؤسسة الخليج للطباعــة والنشــر)، ص289.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (12)
القوات البرية

القوات والمعدات	الإمارات	إيران	البحرين	السعودية	العراق	عُمان	قطر	الكويت
القوات البرية والحرس	59.000	450.000	8.500	127.000	375.000	31.500	8.500	11.000
القوات البرية النظامية	59.000	350.000	8.500	70.000	375.000	25.000	8.500	11.000
الإحتياط	000	350.000	000	20.000	450.000	000	000	000
دبابات القتال الرئيسية العاملة	237	1.345	106	710	1.900	117	44	293
مدفعية ذاتية التحرك	177	290	62	190	150	18	28	(59) 41
مدفعية مقطورة	46	2.170	36	318	1.800	91	12	000
مدافع الهاون	135	6.500	18	510+	2.000+	89	39	50)
قاذفات صواريخ أرض ــ أرض	6	46	000	10	136	000	000	000
صواريخ أرض ــ جو خفيفة	100	700	62	650	1.100	72	000	000

ملاحظات:

- تشير علامة (000) إلى عدم توافر هذا النوع من المعدات لدى الدولة المعنية.
- نلاحظ من بين دول مجلس التعاون الصغرى تفوق الإمارات العربية المتحدة في عدد القوات البرية، وتفسير ذلك التفوق العددي يرجع إلى أن نسبة مجموع السكان من غير المواطنين كبيرة جداً حيث تصل إلى 85% كما أشار إليها الشيخ زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات في خطابه يوم 2 ديسمبر 2002 بمناسبة العيد الوطني، فلذلك حتى هذا التفوق العددي لا يمثل ميزة إيجابية، فكما هو معلوم أن الجيش في مثل هذه الدول يتشكل من خليط من الجنسيات.

المصدر:

- التقرير الإستراتيجي الخليجي 2001ــ2002، (الشارقة، مركز الدراسات الوحدة ــ مؤسسة الخليج للطباعة والنشر)، ص288.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (13)
القوات البحرية

القوات والمعدات	الإمارات	إيران	البحرين	السعودية	العراق	عُمان	قطر	الكويت
مجموع القوات البحرية	1.500	1.6000	1.000	13.500	2.000	4.200	1.800	1.800
القوات البحرية النظامية	1.500	20.600	1.000	10.500	2.000	4.200	1.800	1.800
حرس البحرية	000	20.000	000	000	000	000	000	000
رماة البحرية	–	2.600	–	3.000	–	–	–	–
راجمات صواريخ ثقيلة	4	2	000	000	2 – 1	000	000	000
راجمات أخرى	000	114	12	191	180	000	000	8
زوراق ورية صاروخية	8	20	4	9	1	4	3	6
زوراق الحرس الثوري	–	40	–	–	–	–	–	–
غواصات	000	3	000	000	000	000	000	000
سفن ألغام	000	7	0000	7	4	000	12	20
سفن بركائية	000	9	000	000	000	000	000	000
زوراق إنزال	5	17	4	8	–	4	1	2
سفن مساندة	2	25	5	7	3	5	–	6

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

ملاحظات:

- تشير العلامة (000) إلى عدم توافر هذا النوع من المعدات لدى الدولة المعنية.
- تشير العلامة (–) إلى عدم توفر المعلومات

المصدر:

- التقرير الإستراتيجي الخليجي 2001ــ2002، (الشارقة، مركز الدراسات الوحدة ــ مؤسسة الخليج للطباعــة والنشــر)، ص289.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (14)

مساحة وسكان وتعداد قوات الدول المتاخمة على ساحل الخليج العربي*

الدولة		عدد السكان (ألف)	المساحة كم2 (ألف)	القوة العسكرية المتاحة					
				البرية (ألف)	الجوية (ألف)	البحرية (ألف)	إحتياط (ألف)	أخرى (ألف)	المجموع (ألف)
إيـــران		65000	1648	350	30	18	650	200	1248
العراق		22000	437	350	35	2.5	450	55.4	892.9
دول مجلس تعاون الخليج العربي	الكويت	17.8	17.8	11	2.5	1.8	20	5	40.3
	السعودية	1961	1962	70	18	13.5	35	77	213.5
	البحرين	0.62	0.62	8.5	1.5	1	2	9.85	22.85
	قطر	11	11	8.5	1.5	1.8	2	2.5	16.3
	الإمارات	75.6	75.6	59	4	1.5	3		67.5
	عُمان	2.6	2.6	25	4.1	4.2	3	10.5	46.8
دول مجلس التعاون		26233	2069	182	31.6	23.8	65	104.9	407.3

المصدر:

Foreign Military Markets (DMS). 2, The World Fact Book (CIA). 1 Jun, 1998.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (16-1)
أنماط واردات الأسلحة الإيرانية

(أ): شحنات الأسلحة الإقليمية الرئيسية (بملايين الدولارات حسب السعر السائد)

	الولايات المتحدة	روسيا	الصين	الدول الأوروبية الرئيسية*	الدول الأوروبية الأخرى	الدول الأخرى	الإجمالي
إيـــــــــران							
1989 – 1986	0	0	2.700	700	3.000	2.300	8.700
1993 – 1990	0	3.700	1.100	100	100	700	5.700
الإجمالي	0	3.700	3.800	800	3.100	3.000	14.400
العـــــــراق							
1989 – 1986	0	6.100	2.200	2.600	3.800	1.600	16.300
1993 – 1990	0	200	0	400	100	800	1.500
الإجمالي	0	6.300	2.200	3.000	3.900	2.400	17.800
الكويـــــــت							
1989 – 1986	2.200	200	0	200	500	700	3.800
1993 – 1990	3.800	0	0	1.900	0	0	5.700
الإجمالي	6.000	200	0	2.100	500	700	9.500
السعوديـــــة							
1989 – 1986	4.100	0	3.000	23.800	1.100	600	32.600
1993 – 1990	30.400	200	300	2.700	1.300	200	35.100
الإجمالي	34.500	200	3.300	26.500	2.400	800	67.700

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز الإيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (16-2)

أنماط واردات الأسلحة الإيرانية

(ب) : إجمالي شحنات الأسلحة لدول الخليج 1990-1993 (بملايين الدولارات حسب السعر السائد.

	الولايات المتحدة	***روسيا***	***الصين***	***الدول الأوروبية الرئيسية****	***الدول الأوروبية الأخرى***	***الدول الأخرى***	***الإجمالي***
إيران	0	3.700	1.100	100	100	700	5.700
العراق	0	200	0	400	100	800	1.500
البحرين	300	0	0	0	0	0	300
الكويت	3.800	0	0	1.900	0	0	5.700
عُمان	100	0	0	900	0	0	1.000
قطر	0	0	0	500	0	0	500
السعودية	30.400	200	300	2.700	1.300	200	35.100
الإمارات العربية المتحدة	600	400	0	100	0	400	1.500
الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	35.200	600	300	6.100	1.300	600	44.100

* فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا.

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع رسائل جامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (16-3)
أنماط واردات الأسلحة الإيرانية

(ج): مبيعات الأسلحة لإيران سنوياً (بملايين الدولارات حسب السعر السائد)

العام	الشحنات المستلمة		الاتفاقيات	
	القيمة بالدولار	الترتيب على مستوى دول العالم الثالث**	القيمة بالدولار	الترتيب على مستوى دول العالم الثالث**
1989	–	–	1.290	5
1990	2.860	3	1.400	4
1991	2.900	4	1.500	3
1992	300	10	–	–
1993	–	–	600	7

** من بين أكبر عشرة مشترين. يُغفل ذكر الترتيب إذا زاد عن المركز العاشر.

المصدر:

البيانات الواردة بالقسمين (أ) و (ب) مأخوذة بتصرف عن بحث ريتشارد إف. جريميت بعنوان "شحنات الأسلحة التقليدية للعالم الثالث"، 1989-1993، قسم الأبحاث في الكونجرس، رقم التصنيف 94-612F، ص57. أما البيانات السنوية الواردة بالقسم _ج) فمأخوذة عن طبعات سنوية مختلفة لبحث جريميت.

جميع الحقوق محفوظة
المكتبة الهاشمية الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (17)

الإنفاق العسكري الإيراني وشحنات الأسلحة 1981 ــ 1991

العام	النفقات العسكرية (بملايين الدولارات)		النفقات العسكرية			عدد أفراد القوات المسلحة	
	بالسعر السائد	بالسعر الثابت (1991)	النسبة المئوية من إجمالي الناتج القومي	النسبة المئوية من نفقات الإستهلاك الحكومي	حصة الفرد من النفقات العسكرية	العدد بالآلاف	النسبة إلى كل ألف من السكان
1981	3.285	4.904	6.8	20.7	122	*260	6.5
1982	3.731	5.245	6.4	21.7	125	*240	5.7
1983	3.990	5.390	6.1	22.2	125	*240	5.5
1984	5.036	6.512	7.1	29.9	145	*335	7.5
1985	5.631	7.026	7.3	34.1	152	*345	7.5
1986	7.410	9.002	10.3	55.2	183	*345	7.0
1987	6.352	7.479	8.7	47.2	146	*350	6.8
1988	5.854	6.637	8.3	42.4	125	654	12.0
1989	4.890	5.305	6.4	36.4	96	604	11.0
1990	5.313	5.422	5.9	29.4	95	440	7.7
1991	5.647	5.647	5.7	24.9	96	465	7.9

العام	واردات الأسلحة (بملايين الدولارات)		صادرات الأسلحة (بملايين الدولارات)		واردات الأسلحة كنسبة مئوية من إجمالي الواردات
	بالسعر السائد	بالسعر الثابت	بالسعر السائد (1991)	بالسعر الثابت (1991)	
1981	925	1.381	0	0	6.3
1982	1.600	2.249	0	0	13.4
1983	825	1.114	0	0	4.5
1984	2.700	3.491	0	0	17.6
1985	1.900	2.370	0	0	16.3
1986	2.600	3.159	0	0	24.7
1987	2.000	2.355	0	0	20.9
1988	2.500	2.835	0	0	26.4
1989	1.300	1.410	0	0	12.4
1990	1.400	1.456	0	0	9.8
1991	1.600	1.600	30	30	8.5

* القوات النظامية فقط. لا يشمل الرقم "الحرس الثوري".

المصدر:

مأخوذ عن "الوكالة الأمريكية لضبط التسلح ونزع السلاح"، النفقات العسكرية العالمية وشحنات الأسلحة، 1991–1992، واشنطن، "الوكالة الأمريكية لضبط التسلح ونزع السلاح"، 1994، ص67 و 109.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (18)

الميزان العسكري لبعض دول منطقة الشرق الأوسط (1997)

الدول / عناصر الميزان	مجلس التعاون الخليجي	الإتحاد الأوروبي	مصر	سوريا	المجموع العربي	إيران	تركيا	إسرائيل	توضيحات
السكان (مليون شخص)	25.796	74.204	58.731	14.814	173.545	66.769	61.584	5.723	1- الأرقام ذات دلالة تأشيرية فقط.وتحتمل الخطأ بسبب
القوات العاملة (ألف جندي)	251	434	440	421	1546	513	507	175	المصدر والتطورات المتسارعة في عمليات التسلح.
القوات الإحتياطية (ألف جندي)	23	340	245	650	1258	350	952	430	2- الميزانية العسكرية لتركيا وإسرائيل بدون
دبابات القتال	2000	5703	3650	4600	15953	1440	4280	4300	المساعدات العسكرية السنوية الأمركية.
العربات المدرعة وناقلات الجنود	7100	5788	4875	3750	21513	965	4700	9900	3- في السعودية 57 ألفاً من الحرس الوطني يضافون
قطع المدفعية وراجمات الصواريخ	1250	5341	1550	2600	10741	2659	4275	1784	إلى القوات العاملة. وفي إيران 200 ألف من الحرس
طائرات القتال والقاذفات	600	763	567	579	2509	295	555	699	الثوري يضافون إلى القوات الإحتياطية.
الهيلكوبتر	150	91	103	100	444	100	60	126	4- دول مجلس التعاون الخليجي: السعودية، الكويت،
الغواصات	–	6	8	1	15	3	15	3	الإمارات، قطر، البحرين، عُمان.
منصات الصواريخ البالستية	30	14	25	100	169	80	–	50	5- دول الإتحاد المغاربي: ليبيا، تونس، الجزائر،
الميزانية العسكرية (مليار دولار)	21.095	4.430	2.4	1.8	29.725	3.4	7.5	7.4	المغرب، موريتانيا.

المصادر: International Institute for Strategic Studies [IISS], The Military Balance, 1996/97 (London: IISS, 1996), and Strategic Assessment, 1997: Flashpoints and Force Strucutre, edited by Hans A. Binnendijk and Patrick L. Clawson (Washington, DC: National Defense University, 1997).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ملحق الوثائق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثيقة (1)

النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن: دولة الإمارات العربية دولة البحرين المملكة العربية السعودية سلطنة عُمان دولة قطر دولة الكويت إدراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشـــتركة وأنظمـــة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بـــين شعوبها ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية وإستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربيـــة والإسلامية وافقت فيما بينها على ما يلي:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المادة الأولى: إنشاء المجلس: ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لـــدول الخليج العربية ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون.

المادة الثانية: المقر: يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

المادة الثالثة: إجتمعات مجلس التعاون: يعقد المجلس إجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع في أي من الدول الأعضاء.

المادة الرابعة: الأهـــداف: تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي: تحقيـــق التنســـيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها تعميق وتوثيـــق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجـــالات وضـــع أنظمـــة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية: الشئون الإقتصادية والماليـــة الشـــئون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجارية والجمارك والمواصلات الشئون التعليمية والثقافية الشئون الإجتماعية والصحية الشئون الإعلامية والسياحية الشئون التشريعية والإدارية دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالا ت الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريه مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

المادة الخامسة: عضوية مجلس التعاون: يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في إجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ 1981/2/4.

المادة السادسة: أجهزة مجلس التعاون: يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات المجلس الوزاري الأمانة العامة ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

المادة السابعة: المجلس الأعلى: هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسة دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثامنة: اختصاصات المجلس الأعلى: يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي النظر في القضايا التي تهم الدول الأضعاء وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيداً لاعتمادها النظر في التقارير والدراسات التي كلف الأمين العام بإعدادها إعتماد أسس التعامل مع الدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخرى والمنظمات الدولية إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها تعيين الأمين العام تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون إقرار نظامه الداخلي التصديق على ميزانية الأمانة العامة.

المادة التاسعة: التصويت في المجلس الأعلى: يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد تصدر قرارات المجلس الأعلى فيلا المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية.

المادة العاشرة: هيئة تسوية المنازعات: يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى "هيئة تسوية المنازعات" وتتبع المجلس الأعلى يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على ىحدة بحسب طبيعة الخلاف إذا نشأ خلال حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى. فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات ترفع الهيئة تقريرها متضمناً توصياتها أو فتواها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى لإتخاذ ما يراه مناسباً.

المادة الحادية عشرة: الملجس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته لدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى وعند الإقتضاء للدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى يعقد المجلس الوزاري إجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر يقرر المجلس الوزاري مكان إجتماع دورته التالية يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة الثانية عشرة: اختصاصات المجلس الوزاري: اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وإتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لإتخاذ القرار المناسب بشأنها تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء وزتشجيع إنتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها إحالة أي من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر فنية أو متخصصة للدراسة وتقديم الإقتراحات المناسبة بشأنه النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى إقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة بترشيح من الأمن العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة النهيئة لإجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله النظر فيما يحال من المجلس الأعلى.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

المادة الثالثة عشرة: التصويت في المجلس الوزاري: يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزاري صوت واحد تصدر قرارات المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية والتوصيات بالأغلبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة الرابعة عشرة: الأمانة العامة: تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين يعين المجلس الأعلى الأمن العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين يعين الأمين العام موظفي الأمانة من بين مواطني الول الأعضاء ولا يجوز له الإستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري يكون الأمين العام مسئولاً مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختلف قطاعاتها ويمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له.

المادة الخامسة عشرة: اخصاصات الأمانة العامة: تتولى الأمانة العامة المهام التالية/ إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون متباعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التي تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسئولياته إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون التحصير للإجتماعات وأعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات الإقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك أية مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.

المادة السادسة عشرة: يمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفي الأمانة العامة مهام وظائفهم بإستقلال تام وعليهم أن يمتنعوا عن أي تصرف يتنافى وواجبات وظائفهم وألت يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع رسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة السابعة عشرة: الإمتيازات والحصانات: يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالإمتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في المجلس وموظفوه بالإمتيازات والحصانات التي تحددها إتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر بإتفاقية خاصة إلى أن يتم وضع ونفاذ الإتفاقيتين المشار إليهما في الفقرة 2 من هذه المادة يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالإمتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات المماثلة.

المادة الثامنة عشرة: يكون للأمانة العامة ميزانية تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية.

المادة التاسعة عشرة: نفاذ النظام الأساسي: يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار إليها في ديباجة هذا النظام تودع النسخة الأصلية من هذا النظام لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية كجهة إيداع تقوم بتسليم صورة طبق الأصل منه لكل دولة من الدول الأعضاء. لحين قيام الأمانة العامة التي تصبح مودعاً لديها.

المادة العشرون: تهديل النظام الأساسي: لأي دول عضو طلب تعديل هذا النظام يقدم طلب تعديل للأمين العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل يصبح التعيدل نافذ المفعول إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع.

المادة الحادية والشعرون: أحكام ختامية: لا يجوز إبداء تحفظ على أحكام هذا النظام.

المادة الثانية والعشرون: تقوم الأمانة العامة بإيداع وتسجيل نسخ من هذا النظام لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري.

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبو ظبي ــ الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 21 رجب 1401 هجرية الموافق 25 آيار 1981 ميلادية من نسخة واحدة باللغة العربيـــة دولـــة الإمارات العربية المتحدة دول البحرين المملكة العربية السعودية سلطنة عُمان دولة قطر دولة الكويت.

البيان الختامي للدورة الأولى

للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون

دولة الإمارات العربية المتحدة ــ أبو ظبي

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثيقة (2)

النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات

ديباجة

استناداً إلى نص المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتنفيذاً لنص المادة العاشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون.

يتم تشكيل هيئة تسوية المنازعات، التي يشار إليها فيما بعد بالهيئة، وتحديد إختصاصها وقواعد إجراءاتها وفقاً للنصوص التالية:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المادة (1): المصطلحات:

تكون للمصطلحات الواردة في هذا النظام نفس المعاني الواردة في النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المادة (2): مقر الهيئة وإجتماعاتها:

يكون مقر الهيئة مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وتعقد إجتمعاتها بدول المقر ولها عند الإقتضاء أن تجتمع في أي مكان آخر.

المادة (3): الإختصاص:

تختص الهيئة عند تسميتها بالنظر فيما يحيله إليها المجلس الأعلى من:

- منازعات بين الدول الأعضاء.
- خلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة (4): عضوية الهيئة:

يتم تشكيل الهيئة من العدد المناسب من مواطني الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع الذين يرى المجلس اختيارهم في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف على ألا يقل عددهم عن ثلاثة.

- للهيئة أن تستعين بمن تشاء من البخراء والمستشارين.
- ما لم يقرر الملجس الأعلى خلاف ذلك. تنتهي مهمة الهيئة برفع توصياتها أو فتاواها إلى المجلس الأعلى، وله بعد إنتهاء مهمتها استدعاؤها في أي وقت لتفسير أو توضيح ما جاء في توصياتها أو فتاواها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المادة (5): الإنعقاد والإجراءات الداخلية:

- يكون إنعقاد الهيئة صحيحاً بحضور جميع أعضائها.
- تعد الأمانة العامة لمجلس التعاون نظاماً للإجراءات اللازمة لسير عمل الهيئة. ويسري العمل به من تاريخ موافقة المجلس الوزاري عليه.
- يكون لكل طرف من أطراف النزاع ممثلون عنه أمام الهيئة ولهم متابعة الإجراءات وإبداء أوجه الدفاع.

المادة (6): الرئاسة:

تختار الهيئة رئيساً لها من بين أعضائها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة (7): التصويت:

يكون لكل عضو في الهيئة صوت واحد وتصدر الهيئة توصياتها أو فتاواهـا بشـأن الموضوعات المطروحة عليها بأغلبية أصوات الأعضاء. فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

المادة (8): سكرتارية الهيئة:

- يتولى الأمين العام تعيين مسجل للهيئة وعدد كاف مـن المـوظفين للقيـام بأعمـال سكرتاريتها.
- للمجلس الأعلى إنشاء جهاز مستقل للقيام بأعمال سكرتارية الهيئة إذا دعت الحاجـة إلى ذلك.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المادة (9): التوصيات والفتاوي:

- تصدر الهيئة توصياتها أو فتاواها وفقاً لأحكام النظـام الأساسـي لمجلـس التعـاون والقانون والعرف الدوليين ومبادئ الشريعة الإسلامية على أن ترفع تقاريرها بشـأن الحالة المطروحة عليها إلى المجلس الأعلى لإتخاذ ما يراته مناسباً.
- لهيئة أثناء النظر في أي نزاع أمامها. وإلى أن تصدر توصـياتها النهائيـة فيـه. أن توصي المجلس الأعلى بإتخاذ التدابير المؤقتة التي تقتضيها الحاجة أو الظروف.
- تبين توصيات الهيئة أو فتاواها الأسباب التي بنيت عليها وتوقع من الرئيس والمسجل.
- إذا لم يكن الرأي كله أو بعضه بإجماع الأعضاء فمن حق المخالفين تسـجيل بيـان الرأي المخالف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة (10): الحصانات والإمتيازات:

تتمتع الهيئة وأعضاؤها في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالحصانات والإمتيازات التي يتطلبها تحقيق أعراضها. طبقاً للمادة السابعة عشرة من النظام أساسي لمجلس التعاون.

المادة (11): ميزانية الهيئة:

تعتبر ميزانية الهيئة جزءاً من ميزانية الأمانة العامة ويحدد المجلس الأعلى مكافـــآت أعضاء الهيئة.

المادة (12): التعديل:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

- لأي دولة عضو طلب تعديل هذا النظام.
- يقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضـــه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل.
- يصبح التعديل نافذ المفعول إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع.

المادة (13): سريان هذا النظام:

يسري هذا النظام من تاريخ موافقة المجلس الأعلى عليه.

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبو ظبي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، بتاريه 21 رجب 1401 هجرية الموافق 25 آيار 1981 ميلادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثيقة رقم (3)

البيان الختامي للدورة الحادية عشرة

للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون

دولة قطر . الدوحة

جمادى الآخره 5 ــ 8 1411هـ

ديسمبر 22 ــ 25 1990م

تلبية لدعوة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، تم بعون الله ورعايته عقد الدورة الحادية عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعان الخليج العربية في مدينة الدوحة في الفترة من 5 إلى 8 جمادى الآخرة 1411 هـ الموافق 22 إلى 25 ديسمبر 1990م، بحضور أصحاب الجلالة والسمو:

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيالن

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء بدولة البحرين

صاحب الجلالة الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد

سلطان عُمان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

عدوان نظام العراق على الكويت:

تدارس المجلس الأعلى، الوضع الخطير في المنطقة، الناجم عن إحتلال نظام العراق لدولة الكويت ذات السيادة، وتهديده لأمن وسلامة الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما ترتب علي ذلك من سفك لدماء الأبرياء من شعب الكويت والمقيمين فيها، وتشريدهم ومن عمليات الإعتقال والتعذيب وسلب الممتلكات وإنتهاك الحرمات، في محاولة لطمس هوية الكويت وإلغاء كيانها. كذلك ناقش المجلس الأعلى إفرازات العدوان ونتائجه الخطيرة على أمن وإستقرار منطقة الخليج والعالم العربي والأمن والسلام الدوليين. والمجلس الأعلى إذ يجدد إدانته الشديدة للنظام الرعراقي لعدوانه السافر والغاشم على دولة الكويت وإستمراره في رفض الإمتثال لمبادئ ميثاق الجامعة العربية وقرار مؤتمر القمة العربي رقم (195)، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن الخاصة بالعدوان على دولة الكويت، فإن المجلس الأعلى يؤكد وقوف الدول الأعضاء حكومات وشعوباً مع دولة الكويت في محنتها ومساندتها المطلقة وتضامنها التام مع شعبها وحكومتها في جهادهما حتى التحرير الكامل. ويشيد المجلس الأعلى بشعب الكويت الصامد الرافض للإحتلال والمتمسك بحكومته الشرعية بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، ويعبر عن اكباره لتضحيات أهل الكويت في وجه الإرهاب والقهر والتنكيل وعمليات الإعدام العشوائي، ويحيي استمرار

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقاومتهم وتصميمهم على قهر قوى الشر والعدوان، ويعبر عن إعتـزازه بتماسـك الأسـرة الكويتية الواحدة الذي تجسد خلال المؤتمر الكويتي الذي عقد بمدينة جدة. والمجلس إذ يستذكر جهود دول الأعضاء فرادى وجماعات، قبل الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت في الثاني من أغسطس وبعده، لتجنب هذه المأساة، وسعيها المخلص والجاد للوصول إلى حل سلمي، فإنـه يعبر عن تقديره للجهود الخيرة التي بذلها بعض القادة من الدول الشقيقة والصـديقة لإقنـاع النظام العراقي بالإمتثال للشرعية العربية وفق قرارات مؤتمر القمة العربي، وللشرعية الدولية وفق قرارات مجلس الأمن الدولي، ومع تأكيد وقوف دول المجلس في وجه العدوان العراقـي وتصميمها على مقاومته، وعزمها على إزالة كافة أثاره ونتائجه، من منطلق أن أي إعتـداء على دولة عضو، هو إعتداء على جميع الدول الأعضاء، وأن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ، وأن عدوان نظام العراق على دولة الكويت هو عدوان على كافة دول المجلس. فإنـه يكـرر مطالبته القيادة العراقية بإحترام المواثيق والأعراف الدولية والاتفاقيـات والمعاهـدات التـي أبرمها مع دولة الكويت، وبالجنوح إلى السلم للمحافظة على مكتسبات الشعب العراقي وعـدم إهدار مقومات وطاقات أبنائه ودمائهم في مواجهة لا تحقق له إلا الخسارة والدمار، ويـدعوه لأن يبادر فوراً إلى سحب قواته من جميع أراضي دولة الكويت دون قيد أو شرط لتعود إليها السلطة الشرعة قبل الخامس عشر من يناير القادم لتجنيب الشعب العراقي الشـقيق وشـعوب المنطقة والعامل بأسره أهوال حرب مدمرة، كما يطالب النظام العراقـي بوجـوب إحتـرام المدنيين وتأمين سلامة أرواحهم وممتلكاتهم، وكذلك المحافظة علـى المنشـآت والممتلكـات الخاصة والعامة، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ووفقاً لأحكام إتفاقية جنيف الرابعـة لعـام 1949م بشأن حماية المدنيين وقت الحرب. ووفقاً كـذلك للمواثيـق والإتفاقيـات الإنسـانية والدولية. ويحمل المجلس العراق مسئولية التعويض عن الأضرار والخسائر الناجمـة عـن

جميع الحقوق محفوظة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغزو التي لحقت بالمصالح الحكومية الكويتية والبنوك والهيئات والمؤسسات والشركات العامة أو الخاصة والإستيلاء على ممتلكتها وأموالها وودائعها ونقلها خارج الكويت، ويؤكد الحق المشروع للمتضررين من الكويتيين وغيرهم من رعايا مختلف الدول في الحصول على التعويضات العادلة عما أصباهم من أضرار وخسائر نتيجة العدوان العراقي الغاشم. وفي إطار الجهود السياسية والدبلوماسية الهادفة إلى تعزيز وحدة الإجماع العربي والدولي الرافض للعدوان وضمان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، فقد قرر المجلس تكليف لجنة من وزراء الخارجية في لاالدول الأعضاء للقيام بجولات جماعية إلى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وبعض الدول العربية وغيرها من الدول ذات الأهمية. وغذ يستذكر المجلس المبادئ التي وردت في إعلان مسقط الصادر عن دورته العشارة، والتي تؤكد على القواعد الأساسية والشرعية التي تلتزم بهالا دول المجلس في تعاملها الدولي، ومبادئ حسن الجوار والإحترام المتبادل للسيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لأية دولة وإحترام سيادة وإستقلال ووحدة أراضي كل دولة، وإمتناع الدول عن استخدام القوة أو التهديد بإستخدامها، وإعتماد الحوار والتفاوض كوسيلة فعالة لفض المنازعات، فإنه يعرب عن أمله في أن يستجيب النظام العراقي لما تفرضه الشرعية العربية والدولية مؤكداً في الوقت نفسه على دق دول المجلس وتصميمها على اللجوء إلى كافة الوسائل اللازمة لتأمين عودة السيادة والشرعية إلى الكوت. ويعبر المجلس عن تقديره وإمتنانه لجميع الدول العربية والإسلامية والصديقة التي وقفت إلى جانب الحق والشرعية وأدانت العداون وسعت إلى إزالته، متجاوبة مع قرارات الشرعية العربية والدولية، مستجيبة لطلب دول الملجس في نشر قواتها إلى جانب القوات الخليجية لمساندتها في مهامها الدفاعية، مؤكداً في الوقت نفسه، أن هذه القوات العربية والإسلامية والصديقة التي قدمت بناءاً على طلب من دول المجلس ستعود إلى بلدانها عندما تطلب منها

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول المجلس ذلك بعد أن تزول الأسباب التي استدعت تواجدها، وهي الإحتلال العراقي للكويت والتهديد الموجه لدول مجلس التعاون. ويؤكد المجلس ان هذه المواقف المشرفة ستنعكس إيجابياً على علاقات دول المجلس مع هذه الدول العربية والإسلامية والصديقة في جميع المجالات.

مسيرة مجلس التعاون:

استعرض المجلس الأعلى المراحل التي قطعتها مسيرة العمل المشترك في المجالات السياسية والأمنة والعسكرية والإقتصادة والإجتماعية، وتداول في سبل عملية التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء استناداً إلى المبادئ والأهداف التي تضمنها النظام الأساسي للمجلس، آخذاً في الإعتبار التطورات الأمنية في المنطقة في ضوء غزو القوات العراقية الغادر لأراضي دولة الكويت وما تشهده الساحة العربية من تحولات ومستجدات تمس جوهر النظام العربي وكذلك ما يمر به العالم من متغيرات إعادة صياغة النظام العالمي. ويؤكد المجلس الأعلى حرصه على الإسراع بخطى مجلس التعاون وإحداث نقلة نوعية في العمل الجماعي بين الدول الأعضاء خلال المرحلة القادمة، بما يحقق مزيداً من التنسيق والتكامل والترابط بينها، من منطلق قناعته المطلقة بالمصير المشترك ووحدة الهدف. ويلاحظ المجلس بكل ارتياح تطور التعاون الأمني والعسكري بين الدول الأعضاء خلال هذه الظروف العصيبة التي تمر بها المنطقة نتيجة استهتار العراق بالقيم والمواثيق الدولية وتحديه للإرادة الدولية. ويسجل اعتزازه بوحدة موقف دول المجلس في وجه العدوان العراقي وتصميمها على مقاومة هذا العدوان. وإيماناً من المجلس بأهمية تحقيق المزيد من التعاون الأمني والعسكري بين الدول الأعضاء، خاصة في ضوء إحتلال العراق أراضي دولة الكويت وتهديده أمن بقية دول المجلس، فقد أقر توصيات وزراء الدفاع في تعزيز القدرات الدفاعية الذاتية للدول الأعضاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما راجع المجلس الأعلى مسير العمل الإقتصادي وعبر عن ارتياحه للإنجازات التي حققتها مسيرة العمل المشترك في هذا المجال وأكد على عزمه مواصلة العمل لتحقيق طموحات مواطني دول المجلس ورغبته في إستكمال خطوات التكامل الإقتصادي. ولهذا الغرض فقد كلف المجلس الأعلى لجنة التعاون المالي والإقتصادي بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير مفاهيم جديدة للعمل الإقتصادي المشترك للإسراع في تحقيق التكامل الإقتصادي ووضع برنامج لإستكمال إنشاء السوق الخليجية المشتركة والإتفاق على سياسة تجارية موحدة، وتقييم التعاون الإقتصاد، والنظر في نصوص الإتفاقية الإقتصادية الموحدة وأساليب التطبيق بهدف الوصول إلى مزايا جديدة تمكن مواطني دول المجلس من التمتع بمكتسبات جديدة لمسيرة الخير والنماء.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الوضع الأمني في المنطقة:

يلاحظ المجلس الأعلى بكل أسف تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الخليج نتيجة إقدام نظام العراق على غزو أراضي دولة الكويت، ووضع المنطقة بأسرها على حافة مدمرة، دونما اكتراث بنتائج ذلك على الشعب العراقي الشقيق والأمة العربية، بل على العالم بأسره، واقتناعاً بأن استتباب الأمن والإستقرار وضمان سلامة هذه المنطقة الحيوية والهامة من العالم، يخدم مصالح دول المنطقة والأمة العربية والعالم بأسره، فإن المجلس يؤكد حرصه على إتخاذ كل ما من شأنه ضمان أمن وإستقرار المنطقة ودولها، ويعلن عزمه على زيادة فاعلية التعاون بين دول المجلس لتعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية والمشتركة، لتحقيق كل ما يخدم مصلحة أمن وإزدهار دول المنطقة ودعم السلام العالمي، ويقدر في هذا الصدد بصفة خاصة الدور الذي تلعبه الدول العربية التي تقف مع الشرعية العربية ويتطلع إلى التنسيق معها لخروج من هذه المأساة التي فرضها العدوان العراقي الغاشم، والعمل جنباً إلى جنب لإعادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رأب الصدع وجمع الكلمة العربية، والوصول إلى نظام عربي أكثر قوة وتماسكاً، وفي الوقت نفسه، وفي ظل الوفاق الدولي والتوجه الواضح لتشكيل نظام دولي جديد، فإن دول الملجس ستسعى مع دول المنطقة والأسرة العربية والدولية من أجل الوصول إلى الترتيبات المناسبة التي تكفل عدم تكرار مثل هذا العدوان، وإرساء الأسس التي تضمن استتباب أمن وسلامة هذه المنطقة، وخدمة أهداف السلم والأمن الدوليين.

الوضع العربي الراهن:

تدارس المجلس ما آلت إليه العلاقات العربية من تردي نتيجة استهتار نظام العراق بالأعراف والمواثيق العربية، وما أحدثه العدوان من شق الصف العربي وتداعي التضامن العربي، وإضعاف الثقة ما بين أفراد الأسرة العربية الواحدة. كما لاحظ ما تسبب به الغزو الغاشم من إهدار للمكانات والطاقات العربية بعيداً عن قضايا التنمية وهموم المواطن العربي. وفي هذا الصدد يؤكد المجلس على أهمية العمل على تدارك انهيار البيت العربي ورأب الصدع على أسس واضحة تقوم على الالتزام في السياسات والممارسات بمبادئ احترام الجوار العربي بعيداً عن التدخل في الشئون الداخلية واللجوء إلى القوة وأساليب التهديد والإبتزاز السياسي، لكي تسخر كافة الإمكانيات المادية والبشرية من أجل خدمة القضايا العربية والإسلامية وتحقيق غد أفضل للمواطن العربي في كافة أرجاء العالم العربي، لقد ساهمت دول المجلس مساهمة فعالة في دعم جهود التنمية العربية على كافة المستويات الثنائية والإقليمية والدولية، ورغبة من دول الملجس في الخروج بتوجهات تنموية عربية جديدة، وإدراكاً منها لأهمية وجود سياسة خليجية إنمائية مشتركة تأتي في إطار استمرار دول المجلس في دعم التنمية الإقتصادية للدول العربية وفق مفهوم جديد يأخذ في الإعتبار مساهمة هذا المجهود في الإستقرار السياسي والأمن القومي في ظل المصاعب الإقتصادية التي أفرزها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العدوان العراقي على العالم العربي، قرر المجلس الأعلى إنشاء برنانج لدعم جهود التنمية في الدول العربية والسلمية، يهدف بشكل أساسي إلى تشجيع الإنفتاح الإقتصادي والتوجه نحو اقتصاديات السوق وتحسين الأداء الإقتصادي العربي وحشد الدعم الدولي لعملية التنمية العربية من خلال مؤسسات التمويل الدولية ووكالات المساعدات الإنمائية الوطنية لصالح برامج التنمية الوطنية بالدول العربية، وعبرت دول المجلس عن عزمها على توفير الموارد اللازمة لهذا البرنامج، وطبقاً لذلك سيجتمع وزراء المالية بدول المجلس في الأسبوع القادم لوضع القواعد التفصيلية وتحديد المبالغ التي ستخصص لهذا البرنامج من مساهمات الدول الأعضاء وتحديد أنصبة كل منها وفق إمكانياتها. واستعرض المجلس الأعلى تطورات القضية الفلسطينية مبدياً قلقه على ما أفرزه العدوان العراقي على دجولة الكويت من سلبيات أضرت بالقضية الفلسطينية. ويستذكر الملجس قراراته وبياناته السابقة، في شأن القضية ويعيد تسجيل اشادته بالنضال البطولي للشعب الفلسطيني في انتفاضته الباسلة في مواجهة سلطات الإحتلال الغاشم وممارساته القمعية والتعسفية. وإذ يؤكد المجلس مساندة الدول الأعضاء التامة ودعمها المطلق للإنتفاضة التاريخية للشعب الفلسطيني فإنه يهيب بالمجتمع الدولي تقديم كافة أنواع التأيد والمؤازرة للإنتفاضة وأبناء الأرض المحتلة في محنتهم والعمل على تعرية أساليب الإرهاب الإسرائيلية ووضع حد للإحتلال وبطشه، ووقف الإجراءات التعسفية من تهجير أبناء الشعب الفلسطيني وهدم منازلهم بما يتنافى ومبادئ حقوق الإنسان ويتعارصض مع الأعراف والمواثيق الدولية. ويرحب المجلس بقرار مجلس الأمن رقم 681 الخاص بتوفير الحماية الدولية للفلسطنيين في الأراضي المحتلة، وبدعوته لعقد مؤتمر دولي للسلام خاص بالقضية الفلسطينية. ويعيد المجلس تأييده لعقد ذلك المؤتمر بمشاركة كافة الأطراف المعنية. بما في ذلك دول فلسطين، ويدعو إلى إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك. بالنسبة للوضع في لبنان،

جميع الحقوق محفوظة
المكتبة الجامعة الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فلقد لاحظ المجلس بإرتياح عميق التطورات الإيجابية الأخيرة على الساحة اللبنانية وما حققته الحكومة الشرعية هناك من بسط سلطتها على بيروت الكبرى ومناطق أخرى في لبنان. ويعرب المجلس عن تطلعه لتحقيق وحدة لبنان التامة وسلامة أراضيه. ويعبر في هذا الصدد عن تقديره لجهود خادم الحرمين الشريفين وجلالة الملك الحسن الثاني وفخامة الرئيس الشاذلي بن جيد، والدور البناء الذي قام به فخامة الرئيس حفاظ الأسد لمساعدة الحكومة الشرعية اللبنانية. ويهيب المجلس بالمجتمع الدولي الإستمرار في دعم اتفاق الطائف. ويؤكد الملجس مجدداً، تأييده لفخامة الرئيس إلياس الهراوي وتطلعه إلى عودة الأمن والإستقرار إلى كافة الأراضي اللبنانية. وإذ يستذكر المجلس قرار مؤتمر القمة العربي الطارئ رقم (185) والقاضي بإنشاء الصندوق الدولي للإعمار والتنمية في لبنان، فإنه يؤكد تأييده ودعمه لهذا الصندوق لكي يتمكن لبنان من إعادة إعماره وممارسة دوره الحضاري على الساحة العربية والدولية.

جميع الحقوق محفوظة

العلاقات مع إيران:

يرحب المجلس برغبة جمهورية إيران الإسلامية في تحسين وتطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون كافة. ويؤكد الملجس أهمية العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات المعلقة بين إيران والدول الأعضاء، لكي تتمكن دول المنطقة من الشروع في تحقيق أهدافها المنشودة وتسخير مواردها لأغراض التنمية الإقتصادية اشلاملة، ويؤكد الملجس رغبته في إقامة علاقات متميزة مع إيران على أساس من حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية وإحترام السيادة والإستقلال والتعايش السلمي المستمد من روابط الدين والتراث التي تربط بين دول المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغيرات الدولية:

اطلع المجلس الأعلى على التقرير الذي اعدته اللجنة الوزارية الثلاثية المكلفة بدراسة المتغيرات الدولية وتقييم تأثيراتها على دول مجلس التعاون. وإيماناً منه بأهمية مسايرة متطلبات المستجدات العالمية بما يكفل مصلحة الدول الأعضاء وشعوبها، فقد أقر المجلس التوصيات المرفوعة. ويرحب المجلس بروح الوفاق الجديدة بين الشرق والغرب، ويعرب عن ارتياحه للإنفتاح السياسي والإقتصادي الذي يشهده النصف الشرقي من القارة الأوروبية، لما لذلك من دور وإسهام فعال في دعم السلام العالمي وتسخير الموارد البشرية لأغراض التنمية بعيداً عن هدر الأموال في سباقات تسلح مرهقة وغير مجدية. ويشيد المجلس بروح العقلانية في التعامل الدولي الجديد القائم على الإحترام المتبادل للسيادة وتوازن المصالح ورفض سلوك العدوان والغدر والإحتلال. كذلك، يرحب المجلس بجمهورية ألمانيا الموحدة كعامل استقرار وعنصر فاعل ضمن الأسرة الدولية، من أجل دعم التنمية والتطور الدولي في عالم تسوده روح السلام والتفاهم والتعقل والحكمة ويعمه الرخاء. ويود المجلس أن يجدد الإعراب عن تضامنه مع الدول النامية وإستمرار دعمه لها في دهودها لتنمية اقتصادياتها وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها مؤكداً أن إنشغاله بما أفرزه العدوان العراقي الآثم لم يصرف إهتمام دول المجلس عن مواصلة التعاون والتضامن مع الدول النامية في مساعيها الهادفة إلى إقامة نظام إقتصادي دولي أكثر عدلاً وتوازناً. وقرر الملجس الأعلى تكليف السيد/ عبد الله بشاره، الأمين العام، الإستمرار في عمله. ويعبر الملجس الأعلى عن بالغ التقدير والإمتنان لصاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ولحكومته وشعبه على كرم الضيافة وحسن الإستقبال الذي قوبل بهما قادة دول المجلس وأعضاء الوفود المشاركة، مشيدين بالإستعداد الممتازة والترتيبات الدقيقة التي بذلت من أجل راحة الوفود وتأمين نجاح القمة. ويتطلع المجلس إلى لقائه في

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دورته الثانية عشرة في دولة الكويت في شهر ديسمبر القاد بإذن الله، تلبية لـــدعوة صـــاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير الكويت.

صدر في الدوحة

8 جمادى الثانية 1411م

25 ديسمبر 1990م

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثيقة رقم (4)

البيان الختامي للدورة السابعة عشرة

للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون

الدوحة – دولة قطر

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، عقد المجلس الأعلى لمجلس التعامن الدولي الخليج العربية دورته السابعة عشرة في دولة قطر في الفترة من 26 – 28 رجب 1417هـ الموافق 7 – 9 ديسمبر 1996 برئاسة صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر وبحضور أصحاب الجلالة والسمو

جميع الحقوق محفوظة

صاحب السمو الشيخ مكتوم بن رشاد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

صاحب السمو الشيخ عيسى بن سليمان آل خليفة

أمير دولة البحرين

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية

صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد

سلطان عمان

صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمير دولة قطر

صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

وأعرب أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس الأعلى عن سعادته بسلامة صاحب السمو الشيخ/ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وزوال الأثر العابر واسباغ الصحة والعافية على سموه ليواصل مسيرة المجلس المباركة بكل ما عرف عن سموه من حرص على هذا الكيان. كما عبر المجلس الأعلى عن شكره وتقديره لجالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وحكومته الرشيدة على ما بذلوه من جهود في القيام بواجبات الرئاسة خلال الدورة السادسة عشرة، أشاد المجلس بالكلمة الافتتاحية التي ألقاها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، لما تضمنته كلمة سموه من مضامين سامية وتوجيهات كريمة، ويقدر المجلس بشكل خاص دعوة سموه إلى تفعيل التعاون بين دول المجلس في مختلف المجالات ومنها التعاون العلمي والتقني وانشاء مراكز البحوث العلمية المشتركة خاصة في المجالات الهامة لدول المجلس كقضايا المياه والطاقة وتحرير التجارة الدولية وغيرها، وافساح المجال أمام الدور الهام للقطاع الخاص بما يعزز مسيرة المجلس في هذا الاتجاه، واستعرض المجلس الأعلى ما تحقق في مسيرة التعاون المشترك في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والقانونية، كما أطلع على التقارير والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري واللجان الوزاريةن مؤكداً على دفع هذه المسيرة الخيرة نحو آفاق أشمل وأرحب لترسيخ الأمن والاستقرار والرخاء لتلبية طموحات وتطلعات شعوب دول المجلس،

مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استناداً الى المبادئ والأهداف التي تضمنها النظام الأساسي لمجلس التعاون، كما استعرض المجلس الأعلى القضايا والأوضاع السياسية والأمنية الراهنة، إقليمياً ودولياً:

تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بعدوان العراق على دولة الكويت

بحث المجلس الأعلى مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن الخاصة بعدوان العراق على دولية الكويت، ولاحظ بأسف بالغ استمرار الحكومة العراقية في سياسة المماطلة حيال تنفيذ جوانب اساسية في التزاماتها الدولية، وفي مقدمتعها، استكمال ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية والإراج عن الأسرى والمرتهنين من مواطني دولة الكويت ومواطني الدول الأخرى، والالتزام بألية التعويضات، وبإعادة كافة الممتلكات الكويتية، والامتناع عن القيام بأي عمل عدواني او استفزازي للدول المجاورة امتثالاً للقرار 949. كما أعرب المجلس عن لقله الشديد إزاء استمرار الحكومة العراقية في اخفاء أسلحة خطيرة وفتاكة وإعاقة أعمال مهمة اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، المكلفة بإزالة اسلحة الدمار الشامل العراقية، واكد المجلس الأعلى في هذا السياق، استمرار دعمه لجهود اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، واستعداد دولة للاستمرار في المساهمة في توفير الدعم المالي والسياسي لإنجاح أعمالها، ويدعو المجتمع الدولي، إلى مواصلة دعم جهود تلك اللجنة مادياً وسياسياً ومعنوياً، لضمان استمرار اعمالها وانجازها للمهام الموكلة إليها، تعبيراً عن المسؤولية الجماعية للمجتمع الدوللي في تأمين تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وسعيه لإزالة كافة انواع اسلحة الدمار الشامل، وجدد المجلس الأعلى التعبير عن تعاطفه التام مع الشعب العراقي في معاناته ومحنته التي تتحمل الحكومة العراقية وحدها كامل المسؤولية عما آليت إليه الحاجة المعيشية والصحية المؤسفة للشعب العراقي، واذ يعبر المجلس عن ترحيبه بما أعلنته الأمم المتحدة حول قبول العراق للخطة الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 986

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تخفيفاً لمعاناة الشعب العراقي فإنه يدعو الحكومة العراقية إلى التعاون الجاد والصادق مع الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الدقيق والسليم لهذا القرار، كما استعرض المجلس الأعلى التطورات الخطيرة التي شهدها مؤخراً الوضع في شمال العراق، معبراً عن قلقه لانعكاسات تلك التطورات على المنطقة، وانطلاقاً من موقفه الثابت بضرورة المحافظة على استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامتها الإقليمية، يعرب المجلس عن أسفه لتدخل بعض دول الجوار في شمال العراق، ويدعو هذه الدول إلى الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وذلك لما يشكله من تهديد للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق اكد المجلس الأعلى اهمية استمرار وحدة الموقف الثابت والمتماسك، الذي تبنته دول التحالف الدولي، إلى أن يتم التأكد من نوايا العراق السلمية واستكمال الحكومة العراقية تنفيذ كافة بنود القرار 687 وقرارات الشرعية الأخرى ذات الصلة، وأعرب عن تأييده وتقديره لكافة الجهود والإجراءات التي تتخذها دول التحالف الدولي من أجل ضمان التزام العراق بالتنفيذ الكامل والدقيق لقرارات مجلس الأمن.

جميع الحقوق محفوظة

قضية احتال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والعلاقات مع إيران: قضية الجزر المحتلة التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

استعرض المجلس الأعلى مستجدات قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وإذ لاحظ استمرار الحكومة الإيرانية في تنفيذ إجراءات ترمي الى تكريس احتلالها للجزر الثلاث امعاناً في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، مما يشكل اصراراً على الاستمرار في خطورتها الاستفزازية غير المبررة، كرر المجلس اسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الاسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن دولة الإمارات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية المتحدة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول إعلان دمشق ومجلس جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربية الداعية إلى حل هذا النزاع حلاً سلمياً، كما عبر المجلس الأعلى عن استنكاره للإجراءات الإيرانية المتتالية في الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة واستمرار قلقه من عواقب امعان الحكومة الإيرانية في اتباع سياسة فرض الأمر بالقوة في الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغر وأبو موسى، بما يمثل انتهاكاً لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وتعدياً على حقوقها في هذه الجزر ويعرض الأمن والاستقرار في المنطقة للخطر ويتنافى مع مبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دولة المنطقة، وإذ يجدد المجلس الأعلى تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ودعمه المطلق لكافة الاجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، ويكرر المجلس دعوته للحكومة الإيرانية إلى انهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن تنفيذ أية اجراءات من طرف واحد، الغاء اية اجراءات وازالة اية منشآت سبق تنفيذها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقاً لمبادئ قواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية الى محكمة العدل الدولية.

جميع الحقوق محفوظة

العلاقات مع إيران:

بحث المجلس الأعلى مستجدات العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية انطلاقاً من موقفه الثابت المرتكز على أهمية إرساء العلاقات على أسس حسن الجوار والالتزام بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة او التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية وفق مبادئ وقواعد القانون الدولي، وضرورة العمل على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توفير متطلبات الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة. وفي هذا السياق عبر المجلس الأعلى عن قلقه الشديد من قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنشر صواريخ أرض – أرض في الخليج العربي، بما في ذلك نشرها لصواريخ على جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، مما يعرض دول المجلس ومنشآتها الحيوية للتهديد المباشر، وكذلك عن قلقه من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة، وجدد المجلس الأعلى دعوتهالمجتمع الدولي والهيئات الدولية ذات العلاقة لبذل الجهود الفاعلة لجعل منطقة الخليج، لأهميتها الاستراتيجية العالمية، خالية من أسلحة الدمار الشامل.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

مسيرة السلام في الشرق الأوسط:

استعرض المجلس الأعلى تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط وما يعتريها من تداعيات ناتجة عن استمرار الحكومة الإسرائيلية في سياسات المماطلة في تنفيذ الاتفاقات المبرمة مع الجانب الفلسطيني ومحاولات اعادة التفاوض بشأنها، الى جانب تكريس الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية واعاقة جهود السلام الصادقة المبذولة من قبل المجتمع الدولي، المر الذي يمثل انتهاكاً للالتزامات والأسس التي ترتكز عليها عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وإجراءات بناء الثقة، وإذا يعبر المجلس الأعلى عن رفضه التام لسياسات الحكومة الإسرائيلية هذه، لما تشكله من مخاطر حقيقية تهدد فرص السلام وتنذر بالعودة الى التوتر وأعمال العنف وتضطر دول المجلس معها الى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في إطار العملية السلمية، فإنه يدعو مجدداً كافة الأطراف المعنية بعملية السلام وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية إلى مواصلة جهودها في سبيل تحقيق السلام العادل والشامل الذي يعيد الحقوق المشروعة لأصحابها ويرسي الثوابت الدائمة للأمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار والرخاء لسائر شعوب المنطقة. وانطلاقاً من مقررات القمة العربية ومواقف دول مجلس التعاون الثابتة والداعمة لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم، وفق مبدأ الأرض مقابل السلام وعلى أساس قرارات مجلس الأمن 242 و 338 و 425، فإن المجلس الأعلى يعبر عن ضرورة وأهمية مواصلة عملية السلام واستمرارها من خلال التنفيذ الفعلي والأمين لجميع الاتفاقات والتعهدات، ويطالب الحكومة الإسرائيلية في هذا الصدد بما يلي:

- الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالاتفاقات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها انسحاب قواتها من الخليل وإخلاء سبيل السجناء الفلسطينيين والرفع الكلي للحصار الاقتصادي المفروض على المناطقة الفلسطينية واستئناف مفاوضات الوضع الدائم بمصداقية تامة مع الجانب الفلسطيني.
- الانسحاب الاسرائيلي الكامل من القدس الشريف والكف عن سياسة هدم المنازل وتغيير المعالم الإسلامية وإجراءات تكريس الاحتلال في الأراضي العربية بما في ذلك سياسة بناء وتوسيع المستوطنات.
- تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقوقه الوطنية المشروعة وحقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.
- استئناف المفاوضات على المسار السوري من حيث انتهت اليه الجولات السابقة، والانسحاب الاسرائيلي الكامل من الجولان العربية السوري المحتل الى خط الحدود التي كانت قائمة في الرابع من يونيو 1967م.
- الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جنوب لبنان وبقاعه الغربي واعادة كافة الأراضي المحتلة الى السيادة اللبنانية، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 425.

جميع الحقوق محفوظة
الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يؤكد المجلس الأعلى على ضرورة انضمام اسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشيد المجلس الأعلى بالإجماع الدولي لدعم ومؤازرة استمرارية عملية السلام في الشرق الأوسط، مثمناً في نفس الوقت الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على النطاقين الاقتصادي والسياسي، وفي هذا السياق عبر المجلس الأعلى عن تقديره بشكل خاص للجهود الصادقة التي بذلتها وتبذلها فرنسا بقيادة الرئيس جاك شيراك.

ظهور التطرف والعنف والإرهاب:

ان المجلس الاعلى اذ يؤكد على ان التطرف والعنف والارهاب، ظواهر عالمية غير مقصورة على شعب او منطقة بعينها، فإنه يجدد نبذه واستنكاره لهذه الظواهر ورفضه القاطع لكافة أشكال العنف والإرهاب، وخاصة تلك التي تضر بالأمن والاستقرار في المنطقة، ويدعو المجتمع الدولي إلى تنسيق جهوده لوقف أعمال العنف والإرهاب، وضمان مثول مرتكبي هذه الأعمال أمام العدالة، والحيلولة دون استغلال العناصر المتطرفة والإرهابية لأراضي اي دولة لأغراض الحصول على التمويل أو التزود بالسلاح أو إتاحة الفرصة لمثل هذه العناصر في وسائل الإعلام للتحريض على أعمال العنف والإرهاب. والمجلس الأعلى إذ يدين الأعمال الإرهابية الآثمة التي وقعت في مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية، ودولة البحرين وأودت بحياة نفوس بريئة آمنة وخلفت عدداً من الجرحى وروعت الآمنين، فإنه انطلاقاً من مبدأ وحدة المصير المشترك لدول المجلس، وشمولية أمنها، يؤكد المجلس على ان كافة الأعمال الإرهابية أياً كان مصدرها أو موقعها لن تزعزع أمن دول المجلس ولن تنال من استقرارها وتقدمها، ويجدد وقوفه الى جانب أية دولة من دولة المجلس تتعرض لعمليات إرهابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسيرة المجلس في مجالات التنسيق والتعاون المشترك:

استعرض المجلس الأعلى قرارات اللجان الوزارية بشأن تسهيل انتقال الأيدي العاملة الوطنية بين الدول الأعضاء وما اتخذ من خطوات لتعميق المواطنة الخليجية، وبارك تلك القرارات والخطوات والإجراءات الهادفة إلى تكريس وتعزيز المسيرة المباركة.

في مجال الشؤون العسكرية:

اطلع المجلس الأعلى على ما رفعه أصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع في اجتماعهم الخامس عشر المنعقد في الرياض في شهر نوفمبر 1996م، وإيماناً بوحدة المصير المشترك، وتعبيراً عن تصميم دول المجلس على مواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد امنها واستقرارها بكفاءة وفاعلية، فقد قرر المجلس الأعلى الموافقة على توصيات اصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع، مؤكداً على أهمية الاستمرار في تنفيذ كافة الجوانب المتعلقة بمجالات التعاون العسكري ورفع كفاءة القدرة الدفاعية الجماعية لدول المجلس وصولاً إلى تحقيق التكامل الدفاعي بينها.

في مجال الشؤون الأمنية:

تدارس المجلس الأعلى مسيرة التنسيق والتعاون بين مختلف القطاعات والأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء في ضوء ما توصل إليه وزراء الداخلية في اجتماعهم الخامس عشر، في مسقط في شهر نوفمبر 1996م، من نتائج تعكس المستوى المتميز لمفهوم التنسيق والتعاون الأمني بين دول المجلس والارتقاء به إلى مستوى الاحداث والتحديات، وأبدى المجلس ارتياحه لما تحقق من خطوات وإنجازات في هذا المجال سيكون لها الأثر الطيب على مختلف مجالات العمل المشترك الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مجال الشؤون الاقتصادية:

استعرض المجلس الأعلى تقارير ونتائج اللجان الوزارية حول مسيرة التعاون الاقتصادي المشترك وتوصيات المجلس الوزاري بشأنها وقرر ما يلي:

أولاً: توحيد التعرفة الجمركية:

توحيد التعرفة الجمركية لدول المجلس وإقامة اتحاد جمركي بينها استمراراً للخطوات المندرجة والمتواصلة نحو تأسيس اتحاد جمركي بين دول المجلس واستكمالاً للخطوات اللازمة لإقامة السوق الخليجية المشتركة، أقر المجلس الأعلى عدداً من الإجراءات الهادفة لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك استكمال تصنيف السلع للأغراض الجمركية الى ثلاث فئات" معفاة، سلع أساسية، بقية السلع"، توجيه وزراء المالية والاقتصاد بمتابعة بحث الإجراءات اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركي بين دول المجلس ورفع تقرير عما يتم الاتفاق عليه من هذه الخطوات الى المجلس الأعلى في دورته القادمة.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثانياً: الحد من أخطار التدخين:

وفي إطار الجهود التي تبذلها دول المجلس للحد من أخطار التدخين، قرر المجلس الأعلى الموافقة على التوصية المرفوعة له بهذا الصدد من قبل لجنة التعاون المالية والاقتصادي.

ثالثا: السياسة الزراعية المشتركة:

أقر المجلس الأعلى الصيغة المعدلة للسياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مجال الشؤون القانونية:

أطلع اصحاب الجلالة والسمو على مقررات وزراء العدل بدول مجلس التعامن في اجتماعهم الثامن الذي عقد في مسقط بتاريخ 8 – 9 جمادى الاخرة 1417هـ الموافق 20–21 أكتوبر 1996م وبالأخص إقرار الوزراء وثقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للأحوال الشخصية كقانون استرشادي لمدة أربع سنوات ووافق أصحاب الجلالة والسمو على وثيقة مسجد بالصيغة التي اقرها الوزراء.

في مجال الشؤون الإعلامية:

استعرض المجلس الأعلى قرارات الاجتماع الثامن لوزراء الإعلام الذي عقد في مقر الأمانة العامة خلال شهر أكتوبر 1996م وقرارات اللجنة الوزارية للإعلام الخارجي التي عقدت في دولة البحرين خلال شهر يونيه 1966م، وقرر أن تواصل اجهزة الإعلام بدول المجلس مواكبة التطورات الدولية في المجال الإعلامي، وما يتيحه ذلك من سرعة نقل المعلومة وانتشارها، وتستمثرها لوحدة الصف الخليجي بما يخدم أهداف المجلس وينقل الصورة الحقيقية عن دوله بشكل إيجابي ينسجم مع تأصيل الروابط والقيم التي تجمع دول المجلس وشعوبه، ورحب المجلس الأعلى بمعالي الشيخ جميل بن إبراهيم الحجيلان بمناسبة منشاركته الأولى من أعمال القمة منذ أولاه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس الثقة الغالية بتعيينه أميناً عاماً لدول المجلس، متمنياً له التوفيق والنجاح، وعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره لصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، ولحكومة وشعب دولة قطر لحسن الاستقبال والحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة، مشيداً بالتريبات الممتازة، كما نوه قادة دول مجلس التعاون بالدور الكبير الذي أولاه صاحب السمو

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشيخ حمد بن خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لإدارة الاجتماعات مما كان له أكبر الأثر في التوصل إلى قرارات ونتائج هامة تتماشى وتطلعات شعوب دول المجلس. ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء القادم في دورته الثامنة عشرة في دولة الكويت في شهر ديسمبر 1997م تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

صدر في الدوحة

9 ديسمبر 1996

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثيقة رقم (5)

البيان الختامي للدورة الثالثة والعشرين

للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

دولة قطر – الدوحة

17-18 شوال 1433 هـ

الموافق 21-22 ديسمبر 2002م

تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بنخليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، عقد المجلس الاعلى دورتعه الثالثة والعشرين في مدينة الدوحة، دولة قطر، يومي السبت والأحد 17 إلى 18 شوال 1423 هـ الموافق 21 إلى 22 ديسمبر 2002م، برئاسة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، بحضور أصحاب الجلالة والسمو:

صاحب السمو الشيخ/ مكتوم بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي.

معالي الشيخ/ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في مملكة البحرين.

صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية.

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطة عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معالي الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في دولة الكويت.

وشارك في الاجتماع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

استعرض المجلس العلى ما تحقق من إنجازات في مسيرة العمل المشترك في كافة المجالات منذ الدورة الماضية للمجلس العلى، كما أجرى المجلس الأعلى تقييماً شاملاً لمستجدات القضايا في كافة المستويات الإقليمية والعربية الدولية.

وفي إطار الحرص على دعم ودفع المسيرة المباركة للتعامن المشترك، استعرض المجلس الأعلى التقارير والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري بشأن الآليات التنفيذية لما تضمنته وثيقة الآراء التي قدمها صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، للقاء التشاوري الرابع لقادة دولالمجلس، والهادفة إلى دفع مسيرة العمل المشترك إلى آفاق أرحب وأوثق، واتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

وفي مجال الشؤون الاقتصادية، ناقش المجلس الأعلى مسيرة التعاون الاقتصادي المشترك، وأطلع على ما رفع إليه من تقارير وتوصيات من المجلس الوزاري واللجان الوزارية المختصة والأمانة العامة.

ورحب المجلس الأعلى بدعوة حضرة صاحب المسو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر رئيس الدورة الحالية للمجلس لتوسيع مجالات التعاون المشتكر لدول المجلس، وتطوير أداء مؤسساته عبر حوار خليجي بناء بما بحقق آمال وتطلعات شعوب دولالمجلس

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للارتقاء بالتعاون الى مستوى التكامل، لا سيما في المجالات الحيوية التي تنعكس آثارها بشكل مباشر على مصالح المواطنين ومعيشتهم والشعور بأن المجلس، بالنسبة لكل مواطن، قد أصبح حقيقة يومية وحياتية لا غنى عنها.

وتعزيزاً لمسيرة المجلس في المجال الاقتصادي، بارك المجلس الأعلى قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس اعتباراً من الأول من يناير 2003م واعتمد ما اتفقت عليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي من خطوات في هذا الشأن والمكلفة بالإشراف ومتابعة اجراءات وخطوات تنفيذ الاتحاد الجمركي لدول المجلس، ومعالجة الصعوبات والعقبات التي قد تنجم خلال تطبيق الاتحاد الجمركي بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من إقامته، وخاصة تسهيل انسياب حركة السلع بين دول المجلس وزيادة حجم التجارة البينية وإزالة المعوقات الجمركية وغير الجمركية التي تحد من حركة التجارة بينها، كما أقر المجلس توسيع قائمة الإعفاءات من التعرفة الجمركية لدول المجلس لتكون منسجمة وسهلة التطبيق مع بداية قيام الاتحاد الجمركي.

ووجه المجلس باستكمال متطلبات تحقيق السوق الخليجية المشتركة في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك عام 2007م، واكد على تطبيق المساواة التامة بين مواطني دول المجلس في مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية ضمن برنامج زمني محدد، وفوض لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمراجعة وإلغاء ما تبقى من القائمة الخاصة بالأنشطة المقصور ممارستها على مواطني الدولة نفسها.

واطلع الملجس على تقرير الأمانة العامة بشأن متابعة تنفيذ البرنامج الزمني للاتحاد النقدي، وعبر عن ارتياحه للإجراءات التنفيذية التي اتخذتها الدول العضاء لاعتماد الدور

جميع الحقوق محفوظة
من كرسي اليمامة للدراسات الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكي مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية، وربط أسعار صرف عملاتها به.

وبهدف الوصول الى سياسة بترولية متجانسة ومواقف مشتركة حول المستجدات المرتبطة بالطاقة، أقر المجلس وثيقة الاستراتيجية البترولية لدول مجلس التعاون. كما تم إقرار خطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية لدول المجلس التي تهدف الى تحديد آليات التحرك الاجتماعي بين الدول الأعضاء للتعامل الأمثل مع حالات الطوارئ التي قد تتعرض لها احدى الدول الأعضاء نتيجة نقص او انقطاع كامل لإمداداتها المحلية من المنتجات البترولية.

وقد أطلع المجلس الأعلى على المقترح المقدم من دولة قطر حول إنشاء أنبوب لتصدير النفط من دول المجلس يصل إلى سلطنة عمان بحر العرب.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

وإذ يؤكد المجلس على أهمية هذا المقترح، قرر تكليف لجنة التعاون البترولي بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع الحيوي، ورفع ما تتوصل اليه من نتائج وتوصيات الى المجلس الأعلى في دروته القادمة.

وفي مجال التعاون المائي، وجه المجلس الأمين العام باختيار دار خبرة عالمية فجراء دراسة جدوى اقتصادية لمشروع الربط المائي بين الدول الأعضاء وتحديد مصادر المياه بدول المجلس والتقنيات المثلى لتحلية المياه المالحة التي لا تؤثر سلباً على البيئة البحرية في المياه الإقليمية للدول الأعضاء.

ولضمان تفعيل مسيرة العمل المشترك، وجه المجلس اللجان الوزارية المختصة بتبني منطلقات وسياسات تضمن نجاح هذا العمل وتنفيذه ضمن برامج زمنية محددة بما في ذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعزيز مشاركة القطاع الخاص ومختلف فئات المجتمع في تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون وتفعيل دور الإعلام في التوعية بمرودود ومتطلبات العمل الخليجي المشترك.

واطلع المجلس على أخر التطورات بشأن العلاقات الاقتصادية لدول المجلس مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك المفاوضات الجارية بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي للوصول إلى اتفاقية للتجارة الحرة بين الطرفين.

وفي مجال شؤون الإنسان والبيئة، اطلع المجلس الأعلى على الجهود التي تمت بشأن الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام والتي سبق إقرارها في دورته العشرين، ووجه المجلس بالعمل على سرعة إنجاز برامج الخطة وإثرائها بمختلف المشاريع والبرامج الكفيلة بتحقيق أهدافها.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وثمن المجلس الأعلى التوجهات الهامة التي أبرزها حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر رئيس الدورة الحالية للمجلس في كلمته الافتتاحية للمؤتمر وبخاصة تأكيد سموه على دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية وعلى أهمية بناء شخصية الإنسان الخليجي لكي يتمكن من المساهمة في تطوير أهمية بناء شخصية الإنسان الخليجي لكي يتمكن من المساهمة في تطوير مجتمعة وعلى ضرورة الارتقاء بمستوى المؤسسات التعليمية واعطائها المزيد من الاستقلالية لإطلاق طاقات الإبداع على حاجة النظم التربوية الى تطبيق مناهج حديثة واعتماد معايير دولية لتقويم مخرجات التعليم مع المحافظة على الهوية العربية والإسلامية والتمسك بقيم العدالة والتسامح والتعاون، وقرر تكليف الأمانة العامة لتحقيق هذه التوجهات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الجانب البيئي، اطلع المجلس الأعلى على الجهود التي تمت لإنشاء مرافق لاستقبال مياه التوازن ومخلفات السفن، ووجه بأهمية الإسراع في استكمال إنشاء المرافق تمهيداً للانضمام الى اتفاقية ماربول الدولية.

وفيما يتعلق بانضمام الجمهورية اليمنية الى بعض المنظمات المتخصصة بدول المجلس، اطلع المجلس الأعلى على الخطوات التي أنجزت في مجال تنفيذ قراره الصادر في دورته الثانية والعشرين حول توثيق عرى التعاون والتنسيق الأخوي في إطار العمل الجماعي لمجلس التعاون، وتعزيز العلاقات مع الجمهورية اليمنية.

في مجال الشؤون القانونية، اعتمد المجلس الأعلى وثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للتسجيل العقاري العيني لدول مجلس التعاون، كقانون استرشادي لمدة أربع سنوات، بهدف توحيد وتقريب أنظمة دول المجلس المتعلقة بتسجيل العقار.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

وفي الجانب العسكري، اطلع المجلس الأعلى على سير التعاون والتنسيق العسكري في مجالاته المختلفة، وأعرف عن ارتياحه لما تم من خطوات وما أنجز من دراسات، خاصة ما يتعلق باستكمال الخطوات التنظيمية والإجرائية لاتفاقية الدفاع المشترك.

وفي هذا الصدد اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الحادث والعشرين لوزراء الدفاع، والاجتماع الأولى لمجلس الدفاع المشترك، حيث أقر المجلس النظام الداخلي لمجلس الدفاع المشترك وصادق على بقية التوصيات المتعلقة بتنظيم إجراءات سير عمله.

وفي مجال التعاون الأمني، استعرض المجلس الأعلى مسار التعاون والتنسيق الأمني بين دول المجلس في ضوء القرارات الصادرة في هذا الشأن، وعبر عن ارتياحه لما تحقق فيها من انجازات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، أكد المجلس الأعلى، مجدداً، إدانته للإرهاب بمختلف أشكاله وصوره، وأياً كان مصدره أو مبرراته وفي أي مكان، منوهاً في الوقت ذاته بموقف دول المجلس الثابت والواضح حيال التمييز بين الإرهاب وبين حق الشعوب في النضال والكفاح المشروع لمقاومة الاحتلال، مؤكداً حرص دول المجلس على تقوية وتعزيز الجهود الدولية لمحاربة ظاهرة الإرهاب ومكافحتها ومعالجة مسبباتها ودوافعها في إطار الشرعية الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة.

وفي مجال عمل الهيئة الاستشارية، اعتمد المجلس الأعلى مرئيات الهيئة بشأن العمل مع التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، وقرر إحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة لوضع آليات تنفيذها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

كما قرر تكليف الهيئة الاستشارية، خلال دورتها القادمة، بدراسة الموضوعين التاليين: المعالجة الشاملة لقضايا السكان وإصلاح الاختلال في التركيبة السكانية بما يحقق التجانس السكاني والاجتماعي، وكذلك المرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والادتماعي الأسري.

وبناء على مقترح سلطة عمان، وافق المجلس الأعلى على أن يكمن للهيئة الاستشارية مقر دائم في مسقط بسلطنة عمان، وتشكيل لجنة الإعداد تقرير حول تطوير عملها.

ورحب المجلس الأعلى باتفاقية التعاون الدبلوماسي والقنصلي بين دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة الموقعة في دولة قطر بتاريخ 25 ربيع الول 1423هـ الموافق 3 يونيو 2002م، وكذلك باتفاقية إنشاء اللجنة العليا المشتركة للتعاون بين دولة قطر ودولة الكويت واتفاقية التعاون الدبلوماسي والقنصلي بين البلدين، والمتوقعتين في دولة الكويت بتاريخ 7 ربيع الثاني 142هـ الموافقة 18 يونيو 2002م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما رحب المجلس الأعلى بعقد اتفاقيات التعاون الدبلوماسي والقنصلي بين مملكة البحرين وكل من المملكة العربية السعودية الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 26 ذي الحجة 1422هـ الموافق 10 مارس 2002م. ودولة الإمارات العربية المتحدة الموقعة في مدينة المنامة بتاريخ 7 ربيع الثاني 1423هـ الموافق 17 يونيو 2002م. وكذلك التوقيع على المكذرة التنفيذية لاتفاقية التعاون الدبلوماسي والقنصلي بين مملكة البحرين ودولة الكويت الموقعة في مدينة المنامة بتاريخ 23 شعبان 1423هـ الموافق 29 اكتوبر 2002م.

وعبر المجلس عن مباركته وترحيبه بهذه الاتفاقيات لما تمثله من خطوات مباركة وهامة تدعم وتعزز مسيرةالعمل المشترك بين دول مجلس التعاون وتنسجم مع الأهداف العليا للمجلس.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وفيما يتعلق بالقضايا السياسية، بحث المجلس الأعلى تطورات الحالة بين دول الكويت والعراق، ومستجدات مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وحرصاً من المجلس الأعلى على تهيئة الظروف والأسباب الملائمة لتجنيب الشعب العراقي المزيد من المعاناة، ولاستتباب وترسيخ الأمن والسلم والاستقرار في منطقة الخليج والعالم، جدد المجلس تمسكه بقرار القمة العربية في بيروت الخاص بالعراق. وفي هذا الإطار عبر المجلس عن ترحيبه بقبول العراق، غير المشروط، لقرار مجلس الأمن رقم 1441 القاضي بعودة المفتشين الدوليين إلى العراق لاستئناف مهامهم المتعلقة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية. وحيث العراق على التعاون الإيجابي مع المفتشين الدوليين، كما دعا المفتشين الدوليين في الوقت ذاته إلى إدراك أهمية المسؤولية الكبرى التي تقع على عاتقهم وأن يراعوا في أداءئ مهامهم الحياد والموضوعية المهنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واكد المجلس الأعلى مجدداً، مواقفه الثابتة من ضرورة احترام استقلال العراق ووحدة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

كما دعا المجلس الأعلى المجتمع الدولي إلى المزيد من العمل وبذلك كل ما من شأنه مساعدة الجانبين العراقي والمتفشين الدوليين على إنهاء المهمة في أسرع وقت ممكن وبما يؤمن رفع الحصار عن العراق وإنهاء معاناة شعبه، وعودة العراق إلى المجتمع الدولي.

واستعرض المجلس الأعلى وبقلق بالغ ما جاء في رسالة الرئيس العراقي صدام حسين يوم 7 ديسمبر 2002م والتي تضمنت مزاعم وافتراءات ضد دولة الكويت وقيادتها وحكومتها وشعبها وأكدت انتهاك العراق للقرارات الدولية والعربية التي سبق أن قبلها رسمياً والتي تتعلق بضرورة احترام أمن واستقرار واستقلال وسيادة دولة الكويت بحدودها المعترف بها دولياً، واحتوت تحريضاً للشعب الكويتي على قيادته وحكومته، ودعماً للأعمال الإرهابية التي وقعت في دولة الكويت والتي استنكرها المجتمع الدولي بأسره مما يؤكد تراجع العراق في تعهده بالالتزام بما ورد في قرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس التعاون والقرارات العربية بشأن نبذ الإرهاب وعدم تقديم الدعم له أو التحريض على القيام به، كما تضمنت تهديد دولة الكويت والدول الأعضاء في مجلس التعاون وتدخلاً في شؤونها الداخلية.

وإذ يستنكر المجلس الأعلى ويدين مثل هذه الادعات والافتراءات التي تهدد المن والاستقرار في المنطقة، فإنه يدعو الحكومة العراقية إلى ضرورة الالتزام الكامل بكافة القرارات الدولية والعربية ذات الصلة وخاصة ما يتصل منها بالإفراج عن الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعيا الدول الأخرى وإعادة كافة الممتلكات الكويتية لا سيما ما يتعلق منها بالأرشيف الوطني والوثائق والسجلات الرسمية لدولة الكويت. كما يطالب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجلس الحكومة العراقية بالكف عن هذه الممارسات التي من شأنها إبقاء المنطقة ضمن دائرة التوتر وعدم الاستقرار ومدعاة إلى المزيد من المعاناة للشعب العراقي الشقيق.

وبحث المجلس الأعلى قضية احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، مستذكراً ومؤكداً على قراراته السابقة.

وبعد اطلاعه على الاتصالات والزيارات الهامة المتبادلة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية، أعرب المجلس الأعلى عن تطلعه إلى أن تثمر تلك الاتصالات والزيارات عن خطوات إيجابية ملموسة تسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتطوير التعاون بين دول المجلس وجمهورية إيران الإسلامية وترسيخ المن والاستقرار في المنطقة.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

وأكد المجلس الأعلى على موقفه الثابت في دعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة الكامل في سيادتها على جزرها الثلاث وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبعد تقييم شامل، جدد المجلس الأعلى تكليفه للمجلس الوزاري الاستمرار بالنظر في كل الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

وتابع المجلس بقلق بالغ تطورات وتداعيات مسرة السلام في الشرق الأوسط، والتدهور الخطير للأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الناتج عن مواصلة قوات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتلال الاسرائيلي ممارساتها العدوانية ضد أبناء الشعب الفلسطيني وقيادته بما يشكله ذلك من تصعيد خطير للوضع في المنطقة، ويعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وإذ يدين المجلس هذه الأعمال الوحشية ليؤكد أن انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربة التي احتلتها عام 1967م، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف ووفقاً لما نصت عليه مبادرة السلام العربية، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، وتجنيب المنطقة والعالم حرباً قد تفضي إلى نتائج وخيمة وكارثة إنسانية.

وطالب المجلس الأعلى المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لوقف هذه الممارسات وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وليتمكن الفلسطينيون من إجراء الانتخابات التشريعية والاصلاحات المطلوبة منهم، تمهيداً لاستئناف المفاوضات بين الجانبين، وجدد المجلس الأعلى مطالبته المجتمع الدولية بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيه منطقة الخليج خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية، وشدد المجلس الأعلى على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأكد المجلس الأعلى دعمه للخطوات التي تتخذها الحكومة الانتقالية في أفغانستان، وسعيها لتحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، ودعم دول المجلس لجهود الحكومة لإعادة الإعمار والبناء.

وعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الصادقة والمخلصة التي بذلتها سلطنة عمان بقيادة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، أثناء ترؤس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جلالته للدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى، وما حقق من إنجازات دفعت بالمسيرة المباكرة لمجلس التعاون إلى مجالات أرحب وإلى مزيد من التقدم والرخاء لشعوب المنطقة. وثمن المجلس الأعلى الدور الإيجابي الذي تقوم به دولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، رئيس الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي لنصرة قضايا الأمة الإسلامية ودعم العمل الإسلامي المشترك في هذه المرحلة التي يجتازها العالم وسط ظروف ومتغيرات دولية متسارعة. كما عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، ولحكومته وشعبه الكريم للحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة التي قوبل بها إخوانه قادة دول المجلس، ونوه قادة دول المجلس بما أولاه حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، لهذا الاجتماع، من رعاية كريمة واهتمام، مشيدين بإدارته الحكيمة التي كان لها اكبر الأثر في التوصل إلى نتائج وقرارات هامة، معبرين عن ثقتهم بأن دولة قطر بقيادة سموه، سوف تسهم في تعزيز المسيرة المباركة، والمضي بها نحو آفاق جديدة، في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة، وبما يحقق طموحات وتطلعات شعوب دول المجلس، وذلك أثناء ترؤسها لهذه الدورة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء، في دورته الرابعة والعشرين، إن شاء الله، في دولة الكويت، خلال شهر ديسمبر من عام 2003م، وذلك تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت.

صدر في الدوحة
18 شوال 1423هـ
22 ديسمبر 2002م.

المصدر: *http://www.gcc-sg.org/exmeeting84.html*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The National Security of Arab Countries of Gulf Cooperation Council in the Light of the American Military Existence in the region for the period of (1990-2000).

Prepaperd by:

Fawaz Abbes Habib Munawer

Supervised by:

Profi. Dr. Faysal Al RuFu

جميع الحقوق محفوظة

This study discusses the topic of the National Security for the Gulf states who are members of the Gulf Cooperation Council in the light of the American military existence in the region for the period of (1990-2002).

This study aims to reveal the status of the situation in that region in the same period, and the extent of impact of crisis – that swept the region- upon the member states of the Gulf cooperation council several hypotheses have been introduced within the introduction part; and the employment of scientific research methodology in order to come to results through this study.

Through the body of this study, it has been discussed the concepts of the national security; Arab national security and the Gulf national security with the mentioning of the threat sources for both.

In addition, this study has discussed the attempts by the member states of the Gulf Cooperation Council to establish a Unified security league through Gulf military cooperation and military achievements of

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

the council and military expenditures and the barriers that stand in the way of these attempts and the suggested solutions to overcome these barriers, and "Damascus Announcement stage".

Furthermore, this study deals with the attempts of state members of the Gulf Cooperation Council to coordinate with both Iraq and Iran in order to guarantee the sustenance of the Gulf National Security through the presentation of the Gulf/Iraqi relationship and the Iraqi threat to the Gulf National Security. And the position of the member states of the Gulf Cooperation Council to wards the hitting of Iraq. And the Gulf – Iranian relationship, and Iranian – Gulf closeness, Iranian foreign affairs policy and the Iranian threat to the Gulf national security, and the constraints that stand in the way of Iran – Gulf closeness, along with the necessary solutions to overcome them.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

Finally; This study has showed that the American military existence in the region for the period of 1990-2002 and the American's point of view toward the Gulf security and the American concept of the Gulf security, the Gulf/American relationship; The goals of the American policy in the Gulf and the barriers which are in the way of this relationship American military bases in the region, And the American Justifications for this existences, along with justifications for rejecting the American military presence and the future of the American military existence in the region.

This study has been divided into three chapters.

- **Chapter One:** National Security.
- **Chapter Two:** The attempts by the member states of the Gulf Cooperation Council to establish a Unified security league and the coordination with Iraq and Iran in order to guarantee the Gulf National Security.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **Chapter Three:** The American Military existence in the region between the years (1990-2002).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com